



آفاق الاقتصاد العربي 2024

العدد العشرون
20 July 2024



© صندوق النقد العربي 2024

حقوق الطبع محفوظة

لا يجوز نسخ أو اقتباس أي جزء من هذا التقرير أو ترجمته أو إعادة طبعه بأي صورة دون موافقة خطية من صندوق النقد العربي، إلا في حالات الاقتباس القصير بغرض النقد والتحليل، مع وجوب ذكر المصدر.

توجه جميع المراسلات على العنوان التالي:

الدائرة الاقتصادية

صندوق النقد العربي

ص.ب 2818 - أبو ظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: +971-2-6171 552

فاكس: +971-2-632 6454

البريد الإلكتروني: economic@amfad.org.ae

Website: <https://www.amf.org.ae>

للحصول على النسخة الكاملة على موقع الصندوق: للحصول على نسخة التقرير للسنوات السابقة:



كلمة المدير العام

إنه لمن دواعي سروري إصدار تقرير آفاق الاقتصاد العربي لعام 2024 الذي يقدم تحليلاً للظروف الاقتصادية الحالية والآفاق المستقبلية في الدول العربية، من خلال عرض اتجاهات النمو الاقتصادي، والتضخم.

لقد عرف العالم العربي بثراء ثقافته وموارده الطبيعية المتنوعة، وإسهامه في تشكيل الاقتصاد العالمي. وفي السنوات الأخيرة، شهدت المنطقة العربية تحولات كبيرة، اتسمت بخطط التنويع الاقتصادي الطموحة، والتقدم التكنولوجي السريع، والاستثمارات المستمرة في رأس المال البشري. ويتناول تقرير هذا العام مؤشرات الاقتصاد الكلي مثل النمو الاقتصادي والتضخم، والتي تؤثر بشكل عميق على اقتصاداتنا، ويستكشف القطاعات الاقتصادية الرئيسية مثل قطاع المالية العامة، والقطاع النقدي والمالي، والقطاع الخارجي في الدول العربية.

إننا في صندوق النقد العربي ندرك أهمية فهم التحديات والفرص التي تواجه الدول العربية في عالم شديد الترابط وفي ظل وضع اقتصادي عالمي ينطوي على درجات عالية من عدم اليقين. لذلك، لا يلقي تقرير آفاق الاقتصاد العربي الضوء على الوضع الاقتصادي الحالي فحسب، بل يتناول أيضًا إمكانات النمو والتقدم في السنوات المقبلة من خلال رصد آراء الخبراء وصناع السياسات في جميع أنحاء الدول العربية، وتوقعات النمو الخاصة بهم، ووجهات نظرهم حول أولويات التنمية الاقتصادية، والإصلاحات المالية والنقدية، وإصلاحات المالية العامة.

في الختام، أتمنى أن يكون تقرير آفاق الاقتصاد العربي إضافة حقيقية للجهود التي يبذلها صندوق النقد العربي لخدمة دوله الأعضاء، وأن يمثل أداة قيمة لصانعي السياسات في الدول العربية والمستثمرين والشركات والباحثين على حد سواء.

والله ولي التوفيق.

فهد بن محمد التركي

المدير العام رئيس مجلس الإدارة

المحتويات

3 كلمة المدير العام

6 قائمة الجداول

6 قائمة الأشكال البيانية

8 الملخص التنفيذي

10 الفصل الأول: التطورات الاقتصادية العالمية وآفاق الاقتصاد العالمي

10 1.1 اتجاهات النمو الاقتصادي والتضخم العالمي

14 2.1 التضخم العالمي وآثار تشديد السياسة النقدية

14 3.1 الظروف المالية والتطورات المتعلقة بالاستقرار المالي

16 4.1 أسعار السلع الأساسية

19 5.1 أثر التطورات الاقتصادية العالمية على اقتصادات الدول العربية

19 1.5.1 انعكاسات رفع أسعار الفائدة العالمية على الاقتصادات العربية

20 2.5.1 تأثيرات تباطؤ معدلات النمو العالمية على الاقتصادات العربية

20 3.5.1 الظروف المالية والتطورات المتعلقة بالاستقرار المالي

20 4.5.1 تأثير أسعار السلع الأساسية على اقتصادات الدول العربية

21 الفصل الثاني: تحليل آفاق النمو الاقتصادي بالدول العربية

22 1.2 توقعات ودوافع النمو الاقتصادي بالمنطقة العربية

22 1.1.2 توقعات صانعي السياسات بالدول العربية للنمو الاقتصادي بالمنطقة العربية

23 2.1.2 عوامل النمو الاقتصادي في الدول العربية

26 2.2 توقعات النمو الاقتصادي للدول العربية

27 1.2.2 دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

30 2.2.2 الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط

33 3.2.2 الدول العربية المستوردة للنفط

المحتويات

38 الفصل الثالث: اتجاهات الأسعار المحلية بالدول العربية

- 38 1.3 توقعات صانعي السياسات للتضخم بالمنطقة العربية
- 38 2.3 توقعات التضخم بالدول العربية
- 40 1.2.3 دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
- 41 2.2.3 الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط
- 43 3.2.3 الدول العربية المستوردة للنفط

45 الفصل الرابع: التحليل القطاعي، الإصلاحات الاقتصادية والسياسات المصاحبة

- 45 1.4 المالية العامة
- 45 1.1.4 أولويات الإصلاح ومجالات التطوير في قطاع المالية العامة بالدول العربية
- 49 2.1.4 تحليل قطاع المالية العامة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
- 51 3.1.4 تحليل قطاع المالية العامة بالدول العربية الأخرى المصدرة للنفط
- 52 4.1.4 تحليل قطاع المالية العامة بالدول العربية المستوردة للنفط
- 53 5.1.4 الدور المأمول لسياسات المالية العامة بالدول العربية في ظل الظروف الحالية
- 54 2.4 القطاع النقدي والمالي وتحليل أفق السياسات النقدية
- 54 1.2.4 الأطر النقدية في الدول العربية
- 56 2.2.4 أولويات البنوك المركزية بالدول العربية
- 58 3.2.4 السياسات الاحترازية الكلية ومؤشرات المتانة المالية
- 62 3.4 القطاع الخارجي وموازن المدفوعات

63 الملاحق الإحصائية

- 63 النمو الاقتصادي
- 64 التضخم

قائمة الجداول

- 19 جدول 1. معدلات أسعار فائدة السياسة النقدية في بعض الدول العربية خلال الفترة 2021-2023
- 28 جدول 2. معدلات النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
- 31 جدول 3. معدلات النمو الاقتصادي للدول العربية الأخرى المصدرة للنفط (%)
- 35 جدول 4. معدلات النمو الاقتصادي للدول العربية المستوردة للنفط (%)
- 62 جدول 5. ميزان مدفوعات الدول العربية 2022-2025 (بالمليار دولار أمريكي)

قائمة الأشكال البيانية

- 11 شكل 1. توقعات صندوق النقد الدولي للنمو الاقتصادي العالمي
- 11 شكل 2. توقعات صندوق النقد الدولي لمعدلات التضخم
- 12 شكل 3. توقعات البنك الدولي للنمو الاقتصادي
- 13 شكل 4. توقعات الأمم المتحدة للنمو الاقتصادي
- 13 شكل 5. توقعات الأمم المتحدة للتضخم العالمي
- 13 شكل 6. خلاصة توقعات المؤسسات الدولية للنمو الاقتصادي
- 14 شكل 7. تطور معدل التضخم العالمي
- 15 شكل 8. تغير العائد على سندات الخزانة الأمريكية لخمس وعشر سنوات
- 16 شكل 9. مؤشر الظروف المالية الوطنية بالولايات المتحدة الأمريكية
- 17 شكل 10. التغير السنوي في الطلب العالمي على النفط الخام (2020-2025)
- 17 شكل 11. التغير الفصلي في الطلب العالمي على النفط الخام (الربع الأول 2022-الربع الأول 2024)
- 18 شكل 12. مؤشر أسعار السلع الأساسية بخلاف الطاقة (سنوي)
- 18 شكل 13. مؤشر أسعار السلع الأساسية بخلاف الطاقة (شهري)
- 22 شكل 14. توقعات صانعي السياسات بالدول العربية للنمو الاقتصادي بالمنطقة العربية
- 24 شكل 15. مصادر النمو الاقتصادي بالدول العربية من جانب الطلب
- 25 شكل 16. مصادر النمو الاقتصادي بالدول العربية من جانب العرض
- 26 شكل 17. معدلات النمو الاقتصادي للدول العربية إلى أفق 2025
- 27 شكل 18. معدلات النمو الاقتصادي للدول العربية المصدرة الأساسية للنفط: أفق 2025
- 27 شكل 19. معدلات النمو الاقتصادي وآفاقه في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
- 31 شكل 20. معدلات النمو الاقتصادي للدول العربية الأخرى المصدرة للنفط كمجموعة: أفق 2025
- 31 شكل 21. معدلات النمو الاقتصادي وآفاقه للدول العربية المصدرة للنفط
- 34 شكل 22. معدلات النمو الاقتصادي لمجموعة لدول العربية المستوردة للنفط: أفق 2025
- 34 شكل 23. معدلات النمو الاقتصادي وآفاقه لبعض الدول العربية المستوردة للنفط
- 38 شكل 24. توقعات صانعي السياسات لمعدل التضخم لأهم الشركاء بالمنطقة العربية لعام 2024
- 38 شكل 25. توقعات صانعي السياسات لمعدل التضخم بالدول المنطقة العربية لعام 2024
- 39 شكل 26. توقعات التضخم بالدول العربية مجتمعة

- شكل 27. توقعات التضخم بالدول العربية بعد استثناء سورية ولبنان والسودان.....39
- شكل 28. توقعات التضخم لمجموعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (%) 40
- شكل 29. توقعات التضخم لدول مجلس التعاون مفردة (%) 40
- شكل 30. توقعات التضخم لمجموعة الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط 42
- شكل 31. توقعات التضخم للدول العربية الأخرى المصدرة للنفط 42
- شكل 32. توقعات التضخم بالدول العربية المستوردة للنفط مجتمعة 43
- شكل 33. توقعات التضخم بالدول العربية المستوردة للنفط بعد استثناء سورية ولبنان والسودان 43
- شكل 34. أهم الإصلاحات ومجالات التطوير التي يجري تنفيذها خلال عامي 2024 و2025 فيما يتعلق بالإيرادات العامة 47
- شكل 35. أهم الإصلاحات ومجالات التطوير التي يجري تنفيذها فيما يتعلق بالنفقات العامة 47
- شكل 36. أهم الإصلاحات ومجالات التطوير التي يجري تنفيذها فيما يتعلق بعملية إدارة الموازنة العامة 49
- شكل 37. أهم الإصلاحات ومجالات التطوير التي سيتم تنفيذها خلال عامي 2024 و2025 على صعيد إدارة الدين العام 49
- شكل 38. نظم سعر الصرف في الدول العربية (2022) 54
- شكل 39. تطورات أسعار الفائدة في الدول العربية التي تتبنى نظام سعر صرف ثابت مقابل الدولار الأمريكي 55
- شكل 40. تطورات أسعار الفائدة في الدول العربية التي تتبنى نظام سعر صرف معوم مدار 2015 - 2023 55
- شكل 41. أهم القضايا والموضوعات ذات الأولوية للمصارف المركزية العربية 57
- شكل 42. أهم الإصلاحات المتعلقة بإدارة السياسة النقدية وسعر الصرف (2024-2025) 57
- شكل 43. أهم العوامل التي يعتمد عليها عند التنسيق بين السياستين النقدية والاحترازية الكلية 58
- شكل 44. معدل كفاية رأس المال بعدد من الدول العربية 59
- شكل 45. القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض 59
- شكل 46. متوسط نسبة كفاية رأس المال للقطاع المصرفي بالدول العربية مجتمعة 60
- شكل 47. متوسط نسبة الموجودات إلى الناتج المحلي الإجمالي بالدول العربية (2015-2022) 60
- شكل 48. العائد على موجودات القطاع المصرفي بالدول العربية 60
- شكل 49. تطور قيمة القواعد الرأسمالية للقطاع المصرفي بالدول العربية (مليار دولار أمريكي) 60
- شكل 51. القواعد الرأسمالية للمصارف التجارية العربية 2023 (بليون دولار أمريكي) 61
- شكل 52. القواعد الرأسمالية للمصارف التجارية العربية حسب المناطق (بليون دولار أمريكي) 61
- شكل 53. إجمالي الموجودات للميزانيات المجمعَة للمصارف العربية (بليون دولار أمريكي) 61
- شكل 54. إجمالي الموجودات للميزانيات المجمعَة للمصارف العربية حسب المناطق (بليون دولار أمريكي) 61

الملخص التنفيذي

ما زال الاقتصاد العالمي يعاني من تباطؤ النمو جرّاء التحديات التي يواجهها في ضوء التقلبات الجيوسياسية العالمية والإقليمية، وتواصل تشديد السياسة النقدية للبنوك المركزية لمكافحة التضخم على الرغم من انحسار التضخم العالمي بوتيرة أسرع من المتوقع، فضلاً عن التحديات المترتبة عن ارتفاع مستوى الدين العام العالمي، الأمر الذي يؤثر سلباً على النشاط الاقتصادي، مع انخفاض نمو الإنتاجية الأساسية. علاوةً على استمرار بعض التحديات التي تواجه سلاسل الإمداد التي ما زالت لم تتعاف بالكامل من آثار جائحة كوفيد-19، ومن بعدها الأزمة الروسية الأوكرانية، والتوترات في منطقة الشرق الأوسط. وعلى الرغم أن هذه التداعيات قد تكون أكثر حدة على الدول النامية والتي تعتمد على التجارة الخارجية والتمويل الخارجي في ظل ارتفاع مستويات الديون وضعف الحيز المالي وتباطؤ الطلب الخارجي، إلا أن الأمور لا يتوقف عند الاقتصادات النامية والناشئة، فمن المتوقع أن يتباطأ النمو في العديد من الاقتصادات المتقدمة في ضوء ارتفاع أسعار الفائدة وتباطؤ الإنفاق الاستهلاكي.

على مستوى الأوضاع المالية، أدى انحسار الموجة التضخمية إلى تراجع التوقعات بشأن أسعار الفائدة خلال الفترة القادمة، والاتجاه نحو سياسة نقدية أقل تشدداً، حيث قامت بعض البنوك المركزية في الدول التي شهدت تراجعاً في التضخم إما بتثبيت أسعار الفائدة أو البدء بخفض تدريجي منذ النصف الثاني من عام 2023 وحتى الربع الأول من عام 2024.

واصلت أسعار السلع الأساسية ومنها السلع الغذائية التراجع خلال عام 2023 وحتى بداية عام 2024، ذلك بعد الارتفاع الكبير الذي عرفته خلال عام 2022، إلا أن استقرار الأسعار ما يزال مرهوناً بزوال التحديات التي تواجه سلاسل الإمداد العالمية الناتجة عن استمرار التوترات في شرق أوروبا، إضافة إلى الصراع في منطقة الشرق الأوسط والتوترات في البحر الأحمر.

إن احتمالات استمرار تشديد شروط الائتمان، وارتفاع تكاليف الاقتراض لفترة طويلة، وزيادة تصعيد الصراعات والتوترات الإقليمية والدولية، وتباطؤ التجارة الدولية وتفاقم الكوارث المناخية تمثل تحديات قوية تواجه الاقتصاد العالمي المثقل بالديون، وقد لعبت دوراً هاماً في صياغة توقعات المنظمات الدولية للنمو الاقتصادي العالمي خلال العامين القادمين، حيث تراوحت أحدث توقعات المنظمات الدولية للنمو الاقتصادي العالمي الصادرة في يوليو 2024 ما بين 2.6 و3.2 في المئة لسنة 2024، وما بين 2.7 و3.3 في المئة لسنة 2025. حيث ساهم ضعف الإنفاق الاستهلاكي والآثار التي خلفتها ارتفاع أسعار الطاقة، وضعف الاستثمارات في قطاع الصناعات التحويلية في استمرار تباطؤ النمو في منطقة اليورو، في حين أن ارتفاع تكاليف الإقراض وتراكم حجم الديون أثرت بشكل كبير على الدول منخفضة الدخل.

ساهمت الظروف المشار إليها في تحقيق الدول العربية لمعدل نمو متواضع قدره 0.3 بالمئة في عام 2023 مدفوعاً بتراجع إنتاج النفط وضعف النمو في دول عربية غير نفطية، مع ذلك، فإنه وفقاً لتقديرات صندوق النقد العربي، من المتوقع أن يتحسن معدل نمو الاقتصادات العربية في عام 2024 ليسجل نحو 2.8 في المئة، نتيجة عدد من العوامل، فمن جهة تشهد أسعار النفط والغاز استقراراً، وتعرف أسعار السلع الأساسية بما فيها المنتجات الزراعية تراجعاً، ويقابل ذلك استمرار تشديد السياسات النقدية الأمر الذي يؤثر سلباً على عدد

من النشاطات الاقتصادية. وتبدو الدول العربية التي تبنت برامج إصلاح اقتصادي ورؤى واستراتيجيات لتنويع اقتصاداتها وزيادة مئانها النسبية، وإصلاح بيئات الأعمال، وتشجيع دور القطاع الخاص، ودعم رأس المال البشري، تبدو أقدر على مواجهة الصدمات. هذا ويتوقع أن تستمر وتيرة النمو الاقتصادي للدول العربية عام 2025 لتسجل نحو 4.5 في المئة.

وفي ضوء الانحسار المتوقع للموجة التضخمية العالمية استجابة للسياسات النقدية التشديدية التي اتبعتها معظم دول العالم للحد من جماح التضخم من ناحية، والزوال التدريجي للأسباب المتعلقة بتراجع الطلب وتقلبات سلاسل الإمداد من ناحية أخرى، من المتوقع أيضاً أن تشهد المنطقة العربية تراجعاً في معدلات التضخم خلال العامين القادمين، حيث من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم للدول العربية حوالي 24.4 بالمئة خلال عام 2024 بعد أن بلغ نحو 36 بالمئة في عام 2023، ومع استبعاد الدول التي تواجه ضغوطاً تضخمية كبيرة (السودان وسورية ولبنان)، فمن المتوقع أن يبلغ معدل التضخم نحو 11 بالمئة، في عام 2024 ونحو 7.8 بالمئة في عام 2025، مقارنة بنحو 13.2 في المئة خلال عام 2023. ومن المتوقع أن يواصل التضخم بالمنطقة العربية تراجعاً في عام 2025 ليصل إلى ما يقرب من 14.8 بالمئة، لكن تظل معدلات التضخم عند مستويات عالية في الدول التي تعاني من بعض الاضطرابات الداخلية والظروف غير المواتية وضغوطاً على أسعار صرف عملاتها الوطنية.

الفصل الأول: التطورات الاقتصادية العالمية وآفاق الاقتصاد العالمي

يتناول هذا الفصل التطورات الاقتصادية العالمية الجارية، مع التركيز بشكل خاص على النمو الاقتصادي واتجاهات التضخم في نطاق تشديد السياسات النقدية من قبل البنوك المركزية في معظم أنحاء العالم، ويحلل الظروف المالية وأسعار السلع الأساسية، وخاصة آثارها على الاستقرار العالمي وتوقعات النمو الاقتصادي من قبل المنظمات الدولية الكبرى مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والأمم المتحدة. يختتم الفصل بدراسة كيفية تأثير التطورات الاقتصادية العالمية على اقتصادات البلدان العربية، مع التركيز على آثار استمرار ارتفاع أسعار الفائدة وتباطؤ النمو العالمي.

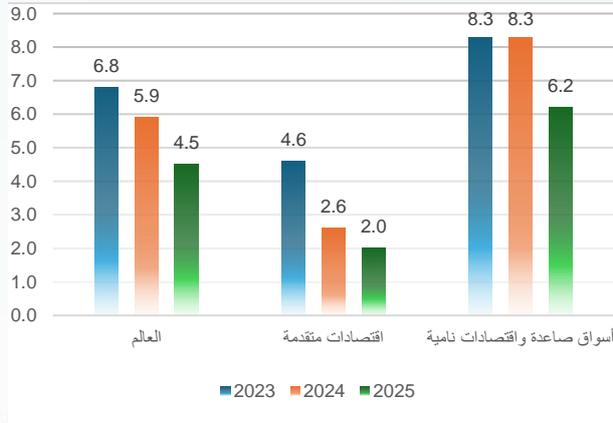
1.1 اتجاهات النمو الاقتصادي والتضخم العالمي

تشير أحدث توقعات المنظمات الدولية للنمو الاقتصادي الصادرة في يوليو 2024 إلى استمرار حالة تباطؤ النمو الاقتصادي خلال عامي 2024 وتسجيل تحسن طفيف في عام 2025، في ضوء تواصل تشديد السياسة النقدية للبنوك المركزية لمكافحة التضخم على الرغم من انحسار التضخم العالمي بوتيرة أسرع من المتوقع، والتقلبات الجيوسياسية العالمية والإقليمية، فضلاً عن التحديات المترتبة عن ارتفاع مستوى الدين العام في بعض الدول، الأمر الذي يؤثر سلباً على النشاط الاقتصادي، مع انخفاض نمو الإنتاجية، علاوةً على استمرار بعض التحديات التي تواجه سلاسل الإمداد التي ما زالت لم تتعاف بالكامل من آثار جائحة كوفيد-19، ومن بعدها الأزمة الروسية الأوكرانية، والتوترات في منطقة الشرق الأوسط، واضطرابات البحر الأحمر. امتدت آثار التحديات المشار إليها لتشمل الاقتصادات المتقدمة والأسواق الناشئة على حد سواء، حيث من المتوقع أن يتباطأ النمو في العديد من الاقتصادات الكبيرة المتقدمة في ضوء ارتفاع أسعار الفائدة وتباطؤ الإنفاق الاستهلاكي، في حين أن التداعيات قد تكون أكثر حدة على الدول النامية والتي تعتمد على التجارة الخارجية والتمويل الخارجي في ظل ارتفاع مستويات الديون، وضعف الحيز المالي وتباطؤ الطلب الخارجي، ما يتطلب اتخاذ إجراءات فورية لتعزيز النمو وزيادة الاستثمار، وضبط أوضاع المالية العامة وتبني المزيد من الإصلاحات الهيكلية. بناءً على ما سبق، تراوحت توقعات المنظمات الدولية للنمو الاقتصادي العالمي الصادرة في منتصف عام 2024 ما بين 2.6 و3.2 في المئة لسنة 2024، وما بين 2.7 و3.3 في المئة سنة 2025.

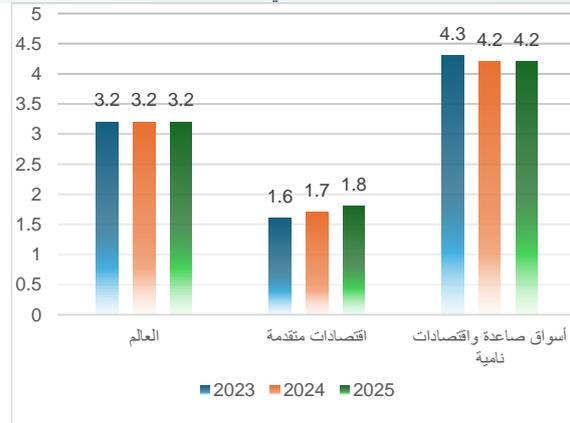
بحسب توقعات **صندوق النقد الدولي** [1]، من المتوقع ثبات معدل النمو الاقتصادي العالمي عند مستوى 3.2 في المئة في عامي 2024 و3.3 في المائة عام 2025، وهو نفس المستوى المقدر لعام 2023 (شكل 1)، مما يعني ارتفاع التوقعات لعام 2024، وبعد هذا انعكاساً لما حققه النمو الاقتصادي من أداء فاق التوقعات خلال النصف الثاني من عام 2023 وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، والعديد من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، إلا أن ضعف الإنفاق الاستهلاكي والآثار التي خلفتها ارتفاع أسعار الطاقة، وضعف الاستثمارات في قطاع الصناعات التحويلية كان لها أثر ملحوظ في ضعف النمو في منطقة اليورو، في حين أن ارتفاع تكاليف الإقراض وتراكم حجم الديون أثرت بشكل كبير على الدول منخفضة الدخل.

¹ IMF, World Economic Outlook, July 2024.

شكل 2. توقعات صندوق النقد الدولي لمعدلات التضخم



شكل 1. توقعات صندوق النقد الدولي للنمو الاقتصادي العالمي



المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، أبريل 2024.

فيما يتعلق بالتضخم، فقد سجل هبوطاً أسرع من المتوقع خلال عام 2023 في جميع المناطق مع تراجع حدة الضغوط على جانب العرض واستمرار السياسة النقدية التشديدية، وتشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى تراجع **معدل التضخم العالمي** من 6.7 بالمئة في عام 2023 إلى 5.9 في المئة في عام 2024 ثم إلى 4.4 في المئة في عام 2025، ولا يزال أعلى من مستويات ما قبل الجائحة البالغة حوالي 3.5 في المئة. ومن المتوقع أن تشهد الاقتصادات المتقدمة تراجعاً أسرع في معدل التضخم مقارنة باقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.

من المتوقع أن ينخفض التضخم في **الاقتصادات المتقدمة** من 4.6 في المئة في عام 2023 إلى 2.7 في المئة في عام 2024 و2.1 في المئة في عام 2025، في حين أنه من المتوقع أن ينخفض التضخم في **اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية** بوتيرة أبطأ، حيث يشير صندوق النقد الدولي في أحدث توقعاته إلى ثبات التضخم عند مستوى 8.3 بالمئة في 2024 و8.2 في المئة عام 2023 ثم ينخفض بشكل أسرع ليسجل 6 بالمئة في 2025. (شكل 2)، ذلك بحسب تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. ويُعزى تراجع التضخم إلى بدء زوال صدمات الأسعار النسبية، ولا سيما أسعار الطاقة وما صاحبها من انتقال التغيرات إلى التضخم الأساسي، بالإضافة إلى انخفاض ضغوط العرض في سوق العمل، مع استمرار أثر تشديد السياسة النقدية على التضخم الأساسي.

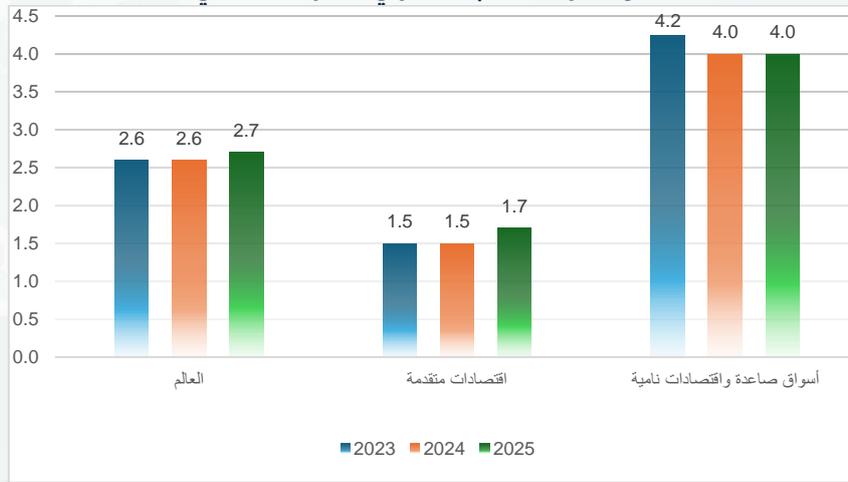
أما بالنسبة لتوقعات **البنك الدولي** [2] فهي تبدو أكثر تحفظاً، حيث يتوقع أن يشهد النمو العالمي مزيداً من التباطؤ في عام 2024، وسط الآثار المستمرة للسياسة النقدية المتشددة، والظروف المالية المقيدة، وضعف التجارة العالمية، حيث تراجع حجم التجارة الدولية بنحو 1.5 في المائة في عام 2023 ومن المتوقع أن يتراجع بنحو 0.5 في المائة في عام 2024، فضلاً عن تصاعد الصراع الأخير في الشرق الأوسط وما يرتبط به من اضطرابات في أسواق السلع الأساسية، والضغوط المالية وسط ارتفاع الديون وارتفاع تكاليف الاقتراض، وضعف النشاط المتوقع في الصين. حيث يتوقع البنك الدولي ثبات معدل النمو الاقتصادي العالمي عند مستوى 2.6 في المئة في عام 2024 وهو نفس المعدل المقدر لعام 2023، يرتفع قليلاً إلى 2.7 في المئة في عام 2025.

² World Bank, Global Economic Prospects, January 2024.

ومن المتوقع أيضاً ثبات معدل النمو الاقتصادي للاقتصادات المتقدمة عند مستوى 1.5 في المئة في عام 2024 ثم يرتفع إلى 1.7 في المئة في عام 2025، ويأتي ذلك في توقعات البنك الدولي بتراجع النمو في الولايات المتحدة الأمريكية من 2.5 في المئة في عامي 2023 و2024 إلى 1.8 في المئة في عام 2025، كذلك تباطؤ ملحوظ للنمو في اليابان ليسجل

0.7 في المئة في عام 2024 يرتفع إلى 1.0 في المئة في عام 2025 مقارنة بنحو 1.9 في المئة في عام 2023. بينما من المتوقع أن يشهد نمو الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية ثبات عند مستوى 4 في المئة في عامي 2024 و2025 مقارنة بنحو 4.2 في المئة في عام 2023. ومن المتوقع أن يتباطأ النمو في الصين هذا العام، حيث يؤثر ضعف الإنفاق الاستهلاكي الخاص والانكماش المستمر في قطاع العقارات على الطلب ومن ثم النشاط الاقتصادي، (شكل 3).

شكل 3. توقعات البنك الدولي للنمو الاقتصادي



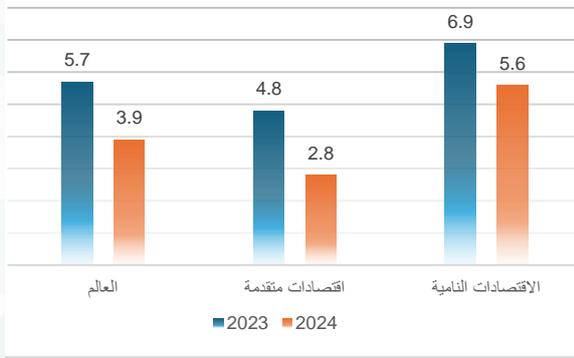
المصدر: World Bank: Global Economic Prospects, June 2024

وتتوافق توقعات الأمم المتحدة للنمو الاقتصادي في أفق 2024 و2025 بشكل كبير مع توقعات البنك الدولي، حيث يشير تقرير الأمم المتحدة حول: (الوضع الاقتصادي العالمي وآفاقه) [3] إلى ارتفاع أسعار الفائدة واحتمالات استمرار تشديد شروط الائتمان، وارتفاع تكاليف الاقتراض لفترة طويلة، وزيادة تصعيد الصراعات والتوترات الإقليمية والدولية، وتباطؤ التجارة الدولية وتفاقم الكوارث المناخية تمثل تحديات قوية تواجه الاقتصاد العالمي المثقل بالديون. تشير أحدث توقعات للأمم المتحدة خلال السنتين القادمتين إلى ثبات نمو الاقتصاد العالمي عند مستوى 2.7 بالمئة في عام 2024 وهو نفس المعدل المقدر لعام 2023، مع تحسن محدود في عام 2025 ليحقق 2.8 بالمئة. ومن المتوقع أن يكون هناك ثبات نسبي للنمو في الاقتصادات المتقدمة عند مستوى 1.6 في المئة في عامي 2024 و2025 مقارنة بنحو 1.5 في المئة في عام 2023، وفي الاقتصادات النامية، فمن المتوقع أيضاً أن تشهد ثباتاً في معدل النمو عند مستوى 4.1 في المئة في عام 2024 كما هو الحال في عام 2023، إلا أنه من المتوقع أن يرتفع إلى 4.3 في المئة عام 2025، (شكل 4).

³ United Nations, World Economic Situation and Prospects, 2024.

كما يشير تقرير الأمم المتحدة إلى أنه بالرغم من توقع انخفاض التضخم العالمي بشكل أكبر في عام 2024 (من 5.7 في المئة في عام 2023 إلى 3.9 في المئة في عام 2024)، إلا أن ضغوط الأسعار تظل مرتفعة في العديد من البلدان. حيث أن حوالي ربع البلدان النامية من المحتمل أن تواجه نسب تضخم سنوية تفوق 10 في المئة في عام 2024، وأي تصعيد إضافي للصراعات الجيوسياسية قد يؤدي إلى ارتفاع التضخم من جديد. وقد أشار التقرير إلى دفع عجلة التنمية المستدامة والعمل المناخي. ووضع الاقتصاد العالمي على مسار نمو أقوى، يتطلب تخصيص استثمارات كبيرة وجريئة، بما لا يقل عن 500 مليار دولار أمريكي سنويًا في شكل تمويل طويل الأجل وميسور التكلفة للاستثمارات في التنمية المستدامة والعمل المناخي. كما أكد التقرير على أهمية تنفيذ مبادرات تعاون عالمية قوية وفعالة للتخفيف من أزمات الديون وتوفير التمويل الكافي للبلدان النامية. حيث تحتاج البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل ذات الأوضاع المالية الهشة إلى تخفيف أعباء الديون وإعادة هيكلتها لتجنب حلقة مزمنة من ضعف الاستثمار وبطء النمو وارتفاع أعباء خدمة الديون.

شكل 5. توقعات الأمم المتحدة للتضخم العالمي



شكل 4. توقعات الأمم المتحدة للنمو الاقتصادي

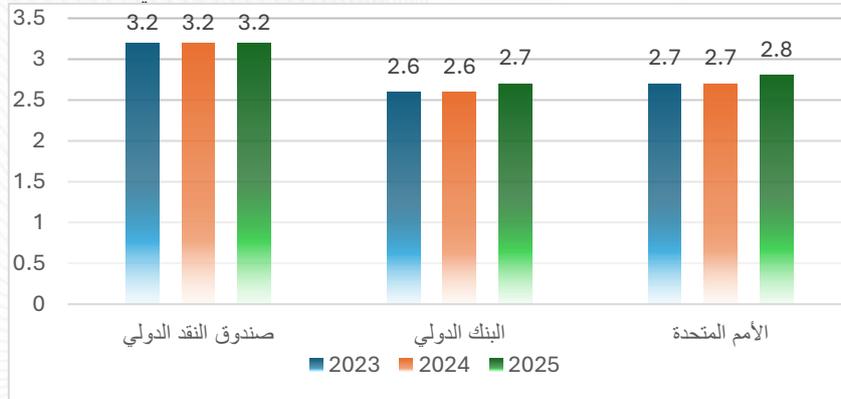


المصدر: UN: World Economic Situation and Prospects 2024.

المصدر: UN: World Economic Situation and Prospects 2024: Mid-Year Update.

يتضح من العرض السابق أن توقعات المنظمات الدولية حول آفاق الاقتصاد العالمي (2024-2025) تجمع بشكل عام استمرار تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي خلال عام 2024 مع تحسن طفيف في عام 2025 (مع اختلاف بين التوقعات حول مستواه). نتيجة طبيعية لاستمرار تشديد السياسة النقدية المترامنة لاحتواء التضخم والظروف المالية الأقل ملاءمة، وتفاقم مشكلة الديون، واستمرار التبعات للصراع في شرق أوروبا، والتوترات في الشرق الأوسط واضطرابات البحر الأحمر. يلخص الشكل (6) توقعات المنظمات الدولية للنمو العالمي للفترة 2023-2025:

شكل 6. خلاصة توقعات المؤسسات الدولية للنمو الاقتصادي



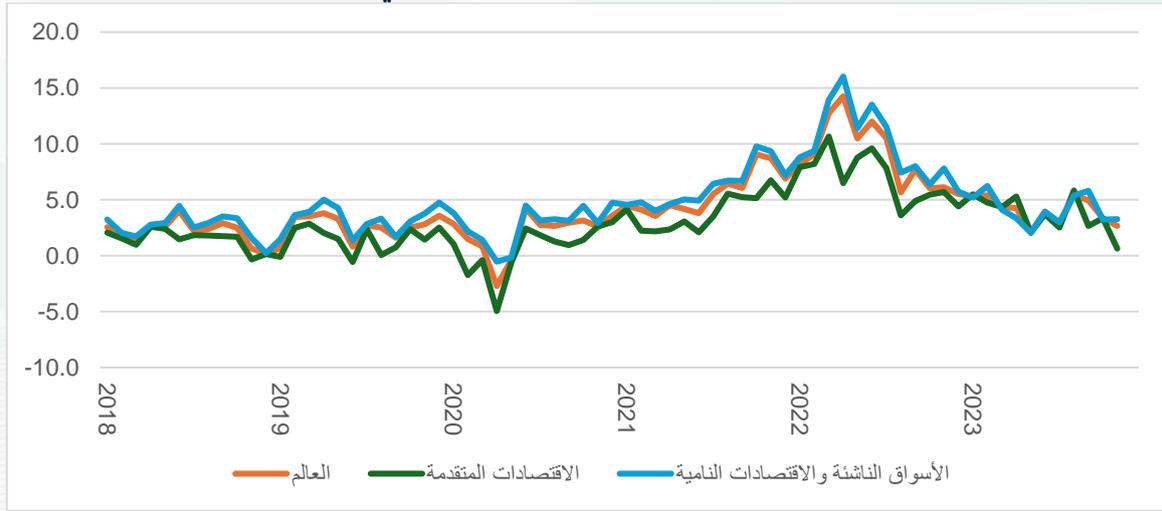
المصدر: توقعات صندوق النقد الدولي، البنك الدولي والأمم المتحدة.

2.1. التضخم العالمي وآثار تشديد السياسة النقدية

أدت سياسات التشديد النقدي التي تبنتها معظم البنوك المركزية العالمية منذ نهاية عام 2022 وطيلة سنة 2023 لمكافحة التضخم إلى تراجع التضخم العالمي، لكنه ظل أعلى من متوسط الفترة 2010-2019 (شكل 7). ومع تراجع التضخم الكلي، بدأت مواقف السياسة النقدية في جميع أنحاء العالم في التباين، حيث قام 28 بنكاً مركزياً من أصل 130 بتخفيض أسعار الفائدة خلال الأشهر العشرة الأولى من عام 2023، في حين واصل بنك الاحتياطي الفيدرالي والبنك المركزي الأوروبي رفع أسعار الفائدة في عام 2023، وإن كان بوتيرة أبطأ.

وعلى الرغم من تباطؤ التضخم الكلي، إلا أن معدلات التضخم الأساسي لا تزال مرتفعة نسبياً خلال عام 2024 وخاصة في الاقتصادات الكبرى، متأثرةً بارتفاع الأسعار في قطاع الخدمات، واستمرار نقص المعروض في سوق العمل، حيث ظل التضخم الأساسي أعلى من المستهدف، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى توقعات باستمرار ارتفاع في أسعار الفائدة وانخفاض في أسعار الأسهم، وهو ما يمكن أن يسفر عن مزيد من المخاطر على الاستقرار المالي. في ضوء ذلك، من المتوقع أن تبقى البنوك المركزية الكبرى في البلدان المتقدمة أسعار الفائدة أعلى لفترة أطول، خاصة أن التوترات الجيوسياسية المتصاعدة يمكن أن تفضي إلى تجدد الضغوط التضخمية.

شكل 7. تطور معدل التضخم العالمي



المصدر: قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي صندوق النقد الدولي، يناير 2024.

3.1. الظروف المالية والتطورات المتعلقة بالاستقرار المالي

أدى انحسار الموجة التضخمية في عام 2024 إلى تراجع التوقعات بشأن أسعار الفائدة خلال الفترة القادمة، والاتجاه نحو سياسة نقدية أقل تشدداً، حيث قامت بعض البنوك المركزية في الدول التي شهدت تراجعاً في التضخم بتخفيض أسعار الفائدة لديها بدءاً من النصف الثاني من عام 2023 وحتى الربع الأول من عام 2024، منها على سبيل المثال البرازيل وتشيلي والصين والتشيك. وفي ذات السياق، شهدت عائدات السندات العالمية هبوطاً منذ أكتوبر 2023، فعلى سبيل المثال تراجع العائد على سندات الخزنة الأمريكية ذات آجال الاستحقاق الأطول خمس وعشر سنوات تراجعاً ملحوظاً، حيث تراجع بنحو 80 نقطة أساس في كلا الأجلين خلال الفترة من أكتوبر 2023 وحتى مارس 2024 (شكل 8). وعلى الرغم من ذلك، ومع استمرار ارتفاع الدين الحكومي تظل تكاليف الاقتراض طويل الأجل مرتفعة في كل من الاقتصادات المتقدمة والأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.

على الجانب الآخر، وبتتبع مؤشر الظروف المالية الوطنية المعدل (ANFCI) الصادر عن بنك الاحتياطي الفيدرالي في شيكاغو والذي يوفر تحديثاً أسبوعياً شاملاً للأوضاع المالية للولايات المتحدة في أسواق المال، وأسواق الديون والأسهم، والأنظمة المصرفية التقليدية وأنظمة مصرفية الظل (Shadow Banking) [4] (شكل 9)، أنه تزامناً مع تباطؤ التضخم العالمي وانخفاض أسعار الفائدة في بعض البنوك المركزية، بدأت قيمة المؤشر في التراجع ولكنها ظلت تحت الصفر مما يشير إلى مرونة أكثر في الظروف المالية تزامناً مع انفراجة على مستوى تشديد السياسة النقدية.

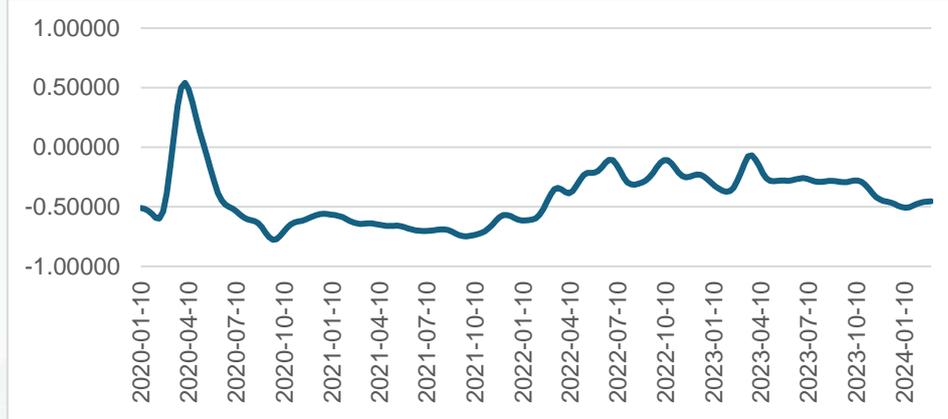
شكل 8. تغير العائد على سندات الخزنة الأمريكية لخمس وعشر سنوات



المصدر: (<https://fred.stlouisfed.org/series/ANFCI>).

¹ يوفر مؤشر الظروف المالية الوطنية (NFCI) الصادر عن بنك الاحتياطي الفيدرالي في شيكاغو تحديثاً أسبوعياً شاملاً للأوضاع المالية للولايات المتحدة في أسواق المال، وأسواق الديون والأسهم، والأنظمة المصرفية التقليدية وأنظمة الظل (Shadow Banking). نظراً لأن الظروف الاقتصادية والمالية الأمريكية تميل إلى الترابط الشديد، تم تطوير مؤشر بديل هو مؤشر الظروف المالية الوطنية المعدل (ANFCI) والذي يعزل مكونات الظروف المالية غير المرتبطة بالظروف الاقتصادية لتوفير تحديث للأوضاع المالية المتعلقة بالظروف الاقتصادية الحالية. القيمة الموجبة للمؤشر تشير إلى أن الظروف المالية أكثر صرامة من المتوسط، في حين تشير القيم السالبة إلى أن الظروف المالية أكثر مرونة من المتوسط.

شكل 9. مؤشر الظروف المالية الوطنية بالولايات المتحدة الأمريكية



المصدر: (Federal Reserve of Chicago, March 2024)

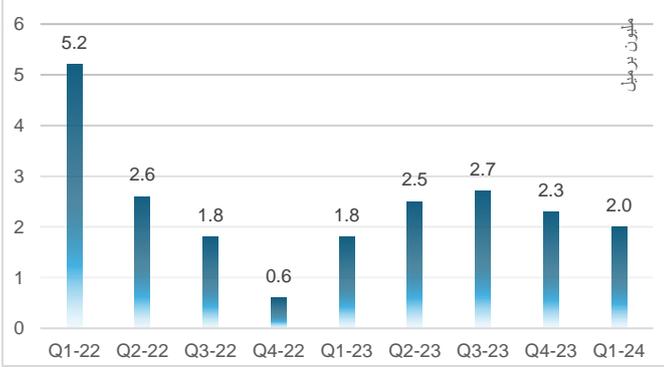
4.1. أسعار السلع الأساسية

واصلت أسعار السلع الأساسية ومنها السلع الغذائية التراجع خلال عام 2023 وحتى بداية عام 2024، ذلك بعد الارتفاع الكبير الذي عرفته خلال عام 2022، إلا أن استقرار الأسعار مرهون بزوال التحديات التي تواجه سلاسل الإمداد العالمية الناتجة عن استمرار التوترات في شرق أوروبا، إضافة إلى الصراع في منطقة الشرق الأوسط والتوترات في البحر الأحمر.

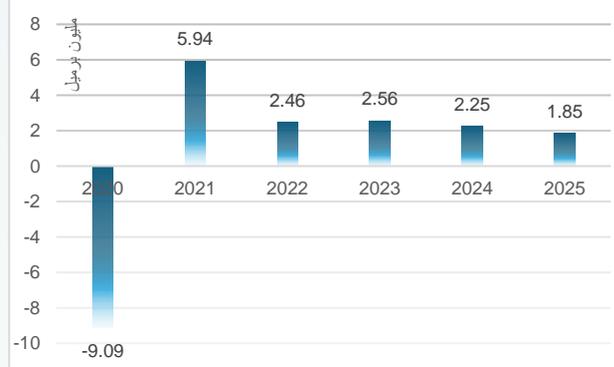
بخصوص **تطورات أسواق الطاقة**، فقد سجلت أسواق النفط تحسناً خلال التسعة أشهر الأولى من عام 2023، حيث ارتفع الطلب على النفط بنحو 7 مليون برميل/ يومياً مقارنة بالفترة المناظرة من عام 2022، إلا أنها تراجعت في الربع الثالث من عام 2023 والربع الأول من عام 2024. وفي المجمل، شهد الطلب على النفط ارتفاعاً بنحو 2.56 مليون برميل/ يومياً في عام 2023 مدفوعاً في الغالب بالنشاط الاقتصادي القوي في البلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. ومن المتوقع أن يتراجع معدل نمو الطلب العالمي على النفط بشكل طفيف بنحو 2.2 مليون برميل يومياً في عام 2024، ليصل إلى مستوى 104.4 مليون برميل يومياً بنهاية العام. حيث من المتوقع أن ينمو الطلب على النفط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بمقدار 0.3 مليون برميل يومياً فقط، فيما يُتوقع نمو الطلب في الدول من خارج المنظمة بمقدار 2 مليون برميل يومياً، تقوده الصين ويعززه الطلب في الشرق الأوسط والهند ودول أخرى في آسيا إضافة إلى أمريكا اللاتينية. هذا، ويُتوقع أن يقود الطلب على وقود الطائرات، والكيروسين، والبنزين نمو الطلب العالمي على النفط خلال عام 2024. وفي عام 2025، من المتوقع أن يشهد الطلب العالمي على النفط نمواً قدره 1.8 مليون برميل يومياً على أساس سنوي. من المتوقع أن ينمو الطلب في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بمقدار 0.1 مليون برميل يومياً على أساس سنوي، في حين من المتوقع أن يرتفع الطلب في الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بمقدار 1.7 مليون برميل يومياً. [5].

⁵ OPEC (2024), "Monthly Oil Market Report", March.

شكل 11. التغيير الفصلي في الطلب العالمي على النفط الخام (الربع الأول 2022-الربع الأول 2024)



شكل 10. التغيير السنوي في الطلب العالمي على النفط الخام (2020-2025)



المصدر: منظمة الأوبك، تقرير أسواق النفط الشهري، فبراير 2024.

من جهة أخرى، اتسمت إمدادات النفط في السوق العالمي بالاستقرار النسبي خلال عام 2023، حيث تشير التقديرات إلى ارتفاع المعروض النفطي للدول الأعضاء خارج منظمة الأوبك بمقدار 2.5 مليون برميل يومياً ليصل إلى 69.5 مليون برميل يومياً. ومن المتوقع أن ينمو الإنتاج النفطي من خارج منظمة الأوبك في عام 2024 بمقدار 1.1 مليون برميل يومياً، ومن المتوقع أن تكون الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والبرازيل والنرويج هي المحركات الرئيسية لنمو إمدادات النفط في عام 2024، بينما من المتوقع أن يشهد إنتاج النفط انخفاضاً كبيراً في روسيا والمكسيك. أما في عام 2025، فمن المتوقع أن ينمو الإنتاج النفطي من خارج منظمة الأوبك بمقدار 1.4 مليون برميل يومياً، تقوده الولايات المتحدة وكندا والبرازيل وروسيا وكازخستان والنرويج. وبالنسبة للإنتاج الشهري من النفط الخام في الدول الأعضاء بمنظمة أوبك فقد انخفض في فبراير بمقدار 203 ألف برميل يومياً على أساس شهري ليصل إلى متوسط 26.57 مليون برميل يومياً، وفقاً للمصادر الثانوية المتاحة، يقوده ارتفاع إنتاج النفط الخام في ليبيا ونيجيريا، في الوقت الذي تراجع فيه إنتاج إيران والعراق. بناءً على التفاعلات السابقة بين العرض والطلب في سوق النفط، شهدت أسعار النفط الخام في شهر مايو 2024 انخفاضاً، وتراجعت قيمة سلة أوبك المرجعية (ORB) بمقدار 5.53 دولار أمريكي، أو 6.2 في المئة، على أساس شهري، لتبلغ 83.59 دولاراً للبرميل، وشهدت أسعار العقود الآجلة للنفط الخام انخفاضاً وسط عمليات بيع المضاربة، وتوقعات تخفيف المخاطر الجيوسياسية، وعدم اليقين بشأن السياسات النقدية من البنوك المركزية، والمؤشرات الاقتصادية المختلفة التي أثرت على معنويات السوق [6].

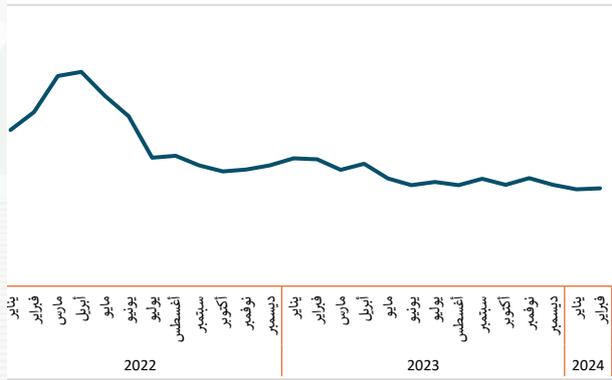
وفيما يتعلق **بسوق الغاز العالمي**، فبعد ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي في أوروبا إلى أعلى مستوى لها على الإطلاق في أغسطس 2022، بدأت الأسعار في التراجع منذ ذلك الحين إلى مستويات ما قبل فبراير 2022، حيث انخفضت أسعار الغاز الطبيعي (هنري هاب) بنسبة 45.9 في المئة على أساس شهري في فبراير 2024، حيث ساهمت الإعلانات الأخيرة حول إضافات القدرات في الولايات المتحدة الأمريكية وزيادة إمدادات الغاز الطبيعي المسال خارج الولايات المتحدة إلى تسريع وتيرة انخفاض الأسعار. كما انخفضت أسعار الغاز الطبيعي في أوروبا للشهر الرابع على التوالي. حيث انخفض متوسط سعر (TTF) بنحو 14.8 في المئة بين يناير وفبراير 2024 (من 9.6 دولاراً أمريكياً لكل مليون وحدة حرارية بريطانية في يناير 2024 إلى 8.1 دولاراً أمريكياً لكل مليون وحدة حرارية

⁶ OPEC (2024), "Monthly Oil Market Report", June.

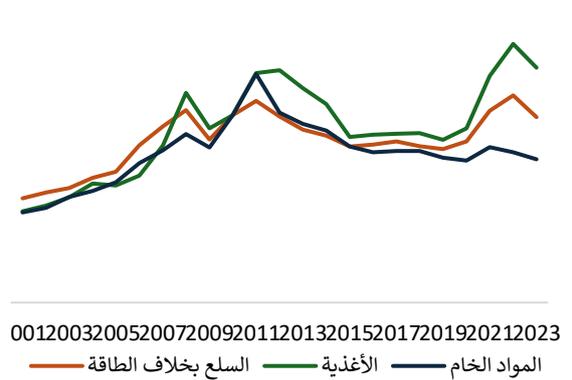
بريطانية في فبراير 2024). حيث ساهم استمرار الطقس الأكثر دفئاً في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي في التأثير على الطلب على الغاز والحفاظ على مستويات تخزين قوية [7]. كذلك، فقد سادت ظروف مماثلة في الأسواق العالمية للفحم، حيث شهدت أسعار الفحم انخفاضاً للشهر الثاني على التوالي في فبراير 2024 مع توقعات بمزيد من الانخفاض مع زيادة الإنتاج العالمي من قبل كبار المستهلكين وخاصة في الصين والهند [8].

فيما يتعلق بأسعار السلع الأساسية الأخرى، فقد شهدت في المجمل انخفاضاً عام 2023 واستمر الانخفاض حتى الربع الأول من عام 2024، نتيجة التحسن في المعروض من السلع الغذائية الرئيسية، بما في ذلك الذرة وفول الصويا والقمح وذلك على الرغم من المخاطر التي مازالت قائمة مثل عدم تجديد مبادرة حبوب البحر الأسود، والحظر الذي فرضته الهند على تصدير الأرز غير البسمتي، واشتداد ظاهرة النينيو. بالنسبة للمنتجات الزراعية، فقد شهدت أسعار القمح والذرة والزيوت تراجعاً، في ضوء الانتعاش الذي تشهده الصادرات العالمية من الذرة مدفوعاً بالإنتاج القوي في الأرجنتين والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية. كما أدى تدني أسعار التصدير للقمح، بفعل تسارع وتيرة التصدير في الاتحاد الروسي، إلى انخفاض الأسعار. كما تراجعت أسعار الزيوت النباتية وبشكل خاص زيوت الصويا ودوّار الشمس وبذور اللفت. وقد عوض الانخفاض في أسعار الحبوب والزيوت النباتية الارتفاع الذي شهدته أسعار السكر والأرز. هذا، ومن المتوقع أن تنخفض أسعار المنتجات الزراعية بنسبة 2 بالمئة أخرى في عامي 2024 و2025، بسبب وفرة الإمدادات [9] [10].

شكل 13. مؤشر أسعار السلع الأساسية بخلاف الطاقة (شهري)



شكل 12. مؤشر أسعار السلع الأساسية بخلاف الطاقة (سنوي)



المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي لأسعار السلع الأساسية (2024/03/15).

⁷ OPEC (2024), "Monthly Oil Market Report", June.

⁸ World Bank (2024), "Global Economic Prospects", January.

⁹ World Bank (2024), "Global Economic Prospects", January.

¹⁰ World Bank (2024), "Commodity Price Dataset (The Pink Sheet)", March.

5.1. أثر التطورات الاقتصادية العالمية على اقتصادات الدول العربية

1.5.1. انعكاسات رفع أسعار الفائدة العالمية على الاقتصادات العربية

تعد أسعار الفائدة من المتغيرات الهامة التي تؤثر في تكلفة الاقتراض وعوائد الودائع والنشاط الاستثماري والطلب في الاقتصاد بشكل عام. وترتبط اقتصادات الدول العربية بشكل كبير بالاقتصاد العالمي، لذلك شهدت أسعار الفائدة في بعض الدول العربية تطورات مماثلة للتطورات العالمية، وتختلف استجابة الدول العربية للتغيرات العالمية في أسعار الفائدة، وذلك بحسب طبيعة أنظمة الصرف ومرونة النظام المالي. كذلك فإن تأثير رفع أسعار الفائدة يختلف وفقا لهيكل الاقتصاد بكل دولة، فالدول ذات الدخل المرتفع مثل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، يعد تأثير رفع أسعار الفائدة على نمو القطاع غير النفطي محدودا بسبب أن ارتفاع إيرادات النفط يدعم السيولة ويعزز ثقة المستثمرين والمستهلكين. أما بالنسبة للدول العربية ذات الدخل المتوسط والمنخفض، فهناك تداعيات سلبية مختلفة لأسعار الفائدة المرتفعة وخاصة الدول ذات نسب المديونية العالية، حيث تتكبد تلك الدول تكلفة أكبر من أجل خدمة الدين، كما أنها مُعرّضة أكثر من غيرها للحاجة إلى الاقتراض من السوق الدولي. كما تؤثر أسعار الفائدة المرتفعة بصورة أكبر على قدرة القطاع الخاص على خدمة مديونيته وعلى نوعية الأصول بالجهاز المصرفي.

جدول 1. معدلات أسعار فائدة السياسة النقدية في بعض الدول العربية خلال الفترة 2021-2023

2023	2022	2021	
8.00	6.77	6.25	تونس
15.85	15.49	16.64	السودان
2.89	1.625	1.50	المغرب
5.75	5.50	5.75	لبنان
6.00	5.00	1.00	السعودية
19.75	16.75	8.75	مصر
3.00	3.00	3.00	الجزائر
7.50	4.00		العراق
6.25	5.25	1.00	البحرين
6.25	5.5	2.5	قطر
6.0	4.77	0.5	عمان
8.0	8.0	5.0	موريتانيا

المصدر: استبيان آفاق الاقتصاد العربي 2024 (صندوق النقد العربي).

2.5.1. تأثيرات تباطؤ معدلات النمو العالمية على الاقتصادات العربية

يتأثر النمو الاقتصادي في الدول العربية بتغيرات النمو الاقتصادي العالمي، حيث يؤثر تراجع النمو العالمي على حجم الطلب الخارجي في العديد من الدول العربية وبالتالي يؤدي إلى تراجع صادراتها بشكل عام بما في ذلك الصادرات الخدمية مثل السياحة وهو ما يساهم في تراجع النمو. كما أن تقلبات أسعار بعض السلع الأولية التي تصدرها الدول العربية وخاصة النفط تؤثر على العائد على صادرات هذه الدول. علاوة على أن التطورات الاقتصادية العالمية تؤثر على تدفقات رؤوس الأموال إلى الدول العربية. ويرتبط حجم تأثير التجارة والاستثمار والنمو بهيكل اقتصاديات الدول العربية المختلفة ومدى تأثير شركائها التجاريين بالتطورات الاقتصادية العالمية.

3.5.1. الظروف المالية والتطورات المتعلقة بالاستقرار المالي

تؤكد مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي بالدول العربية أن تأثير القطاع المالي العربي بالتطورات المالية على الصعيد العالمي مازال محدوداً، ويعود ذلك إلى الارتباطات المحدودة للقطاع المالي بالمنطقة العربية بهذه الأسواق إضافة إلى مرونة القطاع المصرفي بالدول العربية وقدرته على استيعاب الصدمات المختلفة، وذلك في ضوء الجهود الكبيرة المبذولة من قبل البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية خلال السنوات الماضية لتعزيز متانة القطاع المصرفي العربي، بما انعكس إيجابياً على الاستقرار الاقتصادي والمالي في الدول العربية [11].

على الرغم من ذلك، فإنه من الأهمية بمكان الأخذ في الاعتبار التقييم المستمر للمخاطر المحتملة وخاصة تلك الناتجة عن تراجع معدلات النمو العالمية والتشدد في شروط التمويل الدولية المصاحبة لهذه التطورات حيث إنها قد تؤثر سلباً على نوعية موجودات البنوك العربية خاصة في ظل مستويات الفائدة المرتفعة، كذلك من المهم التقييم المستمر للمخاطر الناجمة عن ارتفاع مديونية القطاع الحكومي وارتفاع تكلفة الاقتراض.

4.5.1. تأثير أسعار السلع الأساسية على اقتصادات الدول العربية

يؤثر التراجع في أسعار السلع الأساسية وخاصة الغذائية بشكل إيجابي بالنسبة للدول العربية التي تعتمد بشكل كبير على الاستيراد خاصة في ظل فاتورة الاستيراد لهذه الدول خلال العامين الماضيين، مما أثر على ميزان المدفوعات بصورة سلبية وساهم ذلك في الضغط على احتياطات هذه الدول من العملة الأجنبية. كما أن ارتفاع أسعار السلع الأساسية كان له آثار تضخمية كبيرة على الدول العربية حيث تحملت الموازنة العامة لبعض الدول تكلفة دعم السلع الغذائية والطاقة لمواطنيها لحماية محدودي الدخل وتوفير حياة كريمة لهم، مما أثر على حجم العجز المالي ومستوى المديونية وكلفة الاقتراض وخدمة الدين. ومع التراجع في معدلات التضخم العالمي، سينعكس ذلك بشكل مباشر على التضخم المحلي نتيجة انخفاض أسعار السلع المستوردة، باستثناء بعض الدول العربية التي تعاني من ظروف خاصة تتعلق بعملتها المحلية وتوفر العملة الأجنبية وضغوط التمويل النقدي وغيرها من ضغوط التكلفة حيث من المتوقع استمرار معدلات التضخم المرتفعة لحين استقرار الأوضاع لديها.

¹¹ تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية (2023)، صندوق النقد العربي.

الفصل الثاني: تحليل آفاق النمو الاقتصادي بالدول العربية

يتناول الفصل الثاني من تقرير آفاق الاقتصاد العربي آفاق النمو الاقتصادي في الدول العربية، ويبدأ بدراسة توقعات الدول العربية المستقبلية للاستبيان فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي في المنطقة، وناقش محركات النمو من منظور العرض والطلب، ثم يستكشف الفصل توقعات النمو لمجموعات مختلفة من الدول العربية، مثل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، والدول العربية الأخرى المصدرة للنفط، والدول العربية المستوردة للنفط، ويقدم تحليلاً للعوامل المؤثرة على هذه التوقعات، لكل مجموعة و لكل دولة على حدة.

بالنسبة للدول العربية، من المتوقع أن تتأثر مسارات النمو بالدول العربية خلال عامي 2024 و2025 بمجموعة من العوامل، منها ما يتعلق بالظروف العالمية التي تنطوي على حالة عدم يقين متزايدة، إضافة إلى نتائج إجراءات تشديد السياسة النقدية التي استمرت تقريباً طيلة سنتي 2022 و2023، ومدى تأثير تلك السياسة على النشاط الاقتصادي. وتتباين آفاق النمو الاقتصادي خلال العامين المقبلين ما بين الاقتصادات العربية وفق عدد من العوامل، حيث يتحدد الأثر الصافي للتطورات الاقتصادية العالمية على الدول العربية في ضوء طبيعة تأثيراتها على النمو الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط (التي تسهم بنحو 70 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة الدول العربية بالأسعار الثابتة)، والتي تعتبر بشكل عام مستفيدة من ارتفاع أسعار النفط في حين يؤثر خض الإنتاج على النمو بالأسعار الثابتة لهذه المجموعة، في حين يواجه عدد من الدول العربية (بشكل خاص الدول المستوردة للنفط) تحديات تتعلق بارتفاع مستويات العجزات الداخلية والخارجية ومحدودية مستويات

قدرتها على تعزيز الإنفاق الداعم للنمو مقارنة بالدول المصدرة للنفط. كما سينعكس موقف كل من السياستين المالية والنقدية على آفاق النمو المتوقعة خلال عامي 2024 و2025 من حيث مدى استمرار قدرة هاتين السياستين على دعم النمو الاقتصادي في ظل تفاوت الحيز المالي المتاح ما بين دولة عربية وأخرى، لاسيما تباينه ما بين الدول العربية المصدرة للنفط التي تعزز لديها مؤخراً الحيز المالي والدول العربية المستوردة للنفط التي شهد الحيز المالي لديها مؤخراً ضعفاً نتيجة التطورات غير المواتية التي شهدتها خلال العامين الماضيين، واضطرتها إلى زيادة مستويات الإنفاق والاقتراض، تلك التطورات التي زاد من حدتها الانعكاسات الأخيرة للتطورات العالمية الراهنة.

1.2 توقعات ودوافع النمو الاقتصادي بالمنطقة العربية

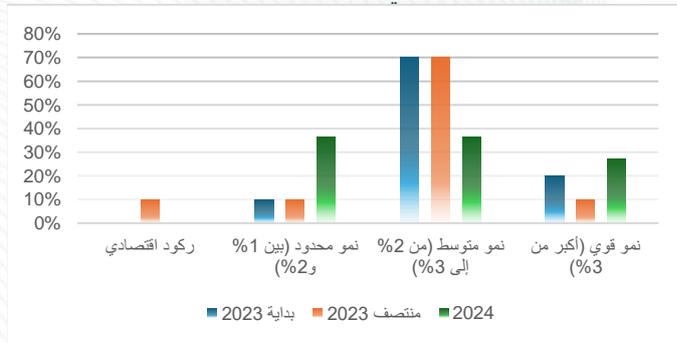
1.1.2 توقعات صانعي السياسات بالدول العربية للنمو الاقتصادي بالمنطقة العربية

يقدم الرسم البياني (أ-14) تمثيلاً مرئياً لتوقعات صانعي السياسات بالبنوك المركزية ووزارات المالية العرب فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي للعام المقبل، مقسمة إلى أربعة سيناريوهات متميزة. فيما يلي تحليل مفصل لمشاعرهم وتوقعاتهم:

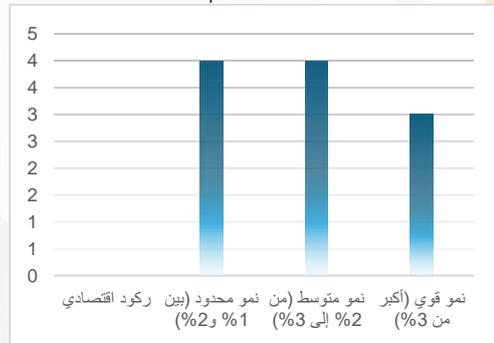
- غياب الشعور بالركود: يشير شريط "الركود" الذي يظهر صفراً إلى الثقة بالإجماع بين صانعي السياسات بأن الاقتصاد لن يتراجع، وهذه علامة إيجابية تعكس التوقعات الأساسية لبعض النمو على الأقل في العام المقبل.
 - التوقعات السائدة لنمو محدود: أعلى التوقعات، مع حوالي 36 بالمئة من المستجيبين، تكمن في النمو الاقتصادي المحدود (بين 1% و2%). ويشير هذا إلى أنه على الرغم من أن النمو متوقع، إلا أنه قد يكون متواضعاً. ويبدو أن الاقتصاديين يتحفظون في رهاناتهم على رقم نمو متحفظ، ربما بسبب التحديات الاقتصادية الحالية أو ظروف السوق الحذرة.
 - النمو المعتدل: يتوقع عدد كبير آخر من الاقتصاديين (حوالي 36 بالمئة من المستجيبين) نمواً معتدلاً (2% إلى 3%). يشير هذا إلى مستوى ثقة عالٍ في قدرة الاقتصاد على تحقيق معدل نمو مقبول، وإن لم يكن كبيراً، وهو بذلك يُظهر توازناً في التوقعات حيث ترى مجموعة كبيرة أكثر من مجرد الحد الأدنى من النمو ولكنها لا تصل إلى حد التنبؤ بتوسع قوي.
 - التفاؤل بنمو قوي: لا تزال المشاعر تجاه النمو القوي (أكثر من 3%)، وإن لم تكن مرتفعة مثل النمو المعتدل أو المحدود، معتبرة حيث يتوقع حوالي 27 بالمئة من المستجيبين مثل هذه النتيجة. وهذا المستوى من التفاؤل، رغم انخفاضه، لا يزال يمثل توقعاً بإمكانية أداء الاقتصاد بشكل جيد جداً.
- بشكل عام، تبدو المعنويات متفائلة بحذر. ويؤكد الغياب التام لتوقعات الركود على النظرة المستقبلية الإيجابية، في حين يشير الانتشار عبر سيناريوهات النمو القوي إلى درجات متفاوتة من الثقة في الإمكانيات الاقتصادية، كما يجمع معظم الاقتصاديين توقعاتهم حول نمو متواضع.

شكل 14. توقعات صانعي السياسات بالدول العربية للنمو الاقتصادي بالمنطقة العربية

(ب): التغيير في التوقعات عبر الزمن



(أ): توقعات عام 2024



المصدر: نتائج استبيان آفاق الاقتصاد العربي 2024 (صندوق النقد العربي).

ويعرض الرسم البياني (14-ب) التغييرات في توقعات صناع السياسات بشأن النمو الاقتصادي على مدى فترات مختلفة: أوائل عام 2023، ومنتصف عام 2023، و عام 2024. وتعكس هذه البيانات مدى تأثير الظروف الاقتصادية والمالية على توقعات صناع السياسات مع مرور الوقت. في أوائل عام 2023، توقع غالبية صناع السياسات نمواً معتدلاً (بين 2% و3%)، كما يتضح من الأشرطة الزرقاء. ويشير هذا إلى تفاؤل حذر في بداية العام، حيث يتوقع جزء كبير من صناع السياسات أداءً اقتصادياً معتدلاً. ومع انتقالنا إلى منتصف عام 2023، وعلى الرغم من استمرار توقعات النمو المعتدل (بين 2 و3 بالمئة) (كما تظهروه الأعمدة البرتقالية)، فقد حدثت زيادة طفيفة في توقعات النمو المحدود (بين 1% و2%) وتوقعات بالركود. ويشير هذا إلى أن بعض صناع السياسات أصبحوا أكثر تحفظاً في توقعاتهم خلال العام، ويعكس ذلك فعلياً التحديات الاقتصادية الناشئة والمتمثلة أساساً في ظهور بوادر تباطؤ النمو والتعافي الأبطأ من المتوقع في بعض القطاعات الاقتصادية. وبالنظر إلى عام 2024 (الأشرطة الخضراء)، حدث تغيير آخر ملحوظ في التوقعات. ظلت نسبة صناع السياسات الذين يتوقعون نمواً معتدلاً (بين 2% و3%) مرتفعة، مما يشير إلى الثقة المستمرة في الظروف الاقتصادية المستقرة، ورغم استمرار سياسات التشديد النقدي، حدثت زيادة ملحوظة في عدد صناع السياسات الذين يتوقعون نمواً أقوى (أكثر من 3%) خلال عام 2024، وأولئك الذين يتوقعون نمواً محدوداً (بين 1% و2%). ويشير هذا التشعب في التوقعات إلى الاختلافات المحتملة في المسارات الاقتصادية، حيث قد تشهد بعض الدول العربية أو القطاعات انتعاشاً قوياً في حين قد تواجه دول أو قطاعات أخرى قيوداً مستمرة.

2.1.2. عوامل النمو الاقتصادي في الدول العربية

تحليل المصادر الأساسية المتوقعة للنمو الاقتصادي عام 2024

يبين الرسمان البيانيان (15) و(16) المصادر الأساسية المتوقعة للنمو الاقتصادي من جانبي الطلب والعرض في البلدان العربية على الترتيب، بحسب أهميتها النسبية، حيث يمكن لهذا التحليل أن يوضح أين ينبغي توجيه السياسات لتحفيز النمو الاقتصادي في جانبي الطلب والعرض في البلدان العربية، بالنسبة لجانِب الطلب، تشير البيانات إلى ميل قوي نحو العوامل المحلية باعتبارها المحرك الرئيسي للتوسع الاقتصادي بالدول العربية. يظهر **الإنفاق الاستهلاكي** باعتباره المحرك الرئيسي للنمو، وهذا يؤكد الدور المحوري لإنفاق الأسرة في تعزيز الاقتصاد. يعتبر **الاستثمار** المصدر الثاني الأكثر أهمية، يشير ذلك إلى وجود بيئة مواتية تساعد على تخصيص رأس المال في مختلف القطاعات، بما في ذلك مشاريع البنية التحتية العامة، ومشاريع القطاع الخاص. إن الدور الكبير للاستثمار يعكس توقعات أثر المشاريع الجارية والجديدة في تحقيق فوائد اقتصادية على المدى المتوسط إلى الطويل. بدوره يتوقع أن يسهم **الإنفاق الحكومي** بشكل كبير في النمو الاقتصادي بالدول العربية، مما يعكس الدور الذي تلعبه الحكومات العربية في تغذية النشاط الاقتصادي من خلال إنفاقها على الخدمات العامة، والبنية الأساسية، ويعد هذا الإنفاق أمراً بالغ الأهمية لوضع الأساس لبيئة داعمة حيث يمكن للأنشطة الاقتصادية الأخرى أن تنمو وتزدهر. يظهر أن تأثير **الائتمان** على النمو بالدول العربية أقل مقارنة بالعوامل الأخرى. أخيراً، يعتبر **صافي التجارة** المصدر الأقل أهمية للنمو بين العوامل المذكورة. ويشير الرسم البياني إلى أن مساهمة صافي الصادرات في النمو الاقتصادي الإجمالي ليست كبيرة مثل العوامل المحلية الأخرى، وقد يشير هذا إلى انخفاض الميزة النسبية في الأسواق الدولية أو زيادة الاعتماد على الواردات لهذه الاقتصادات. بشكل

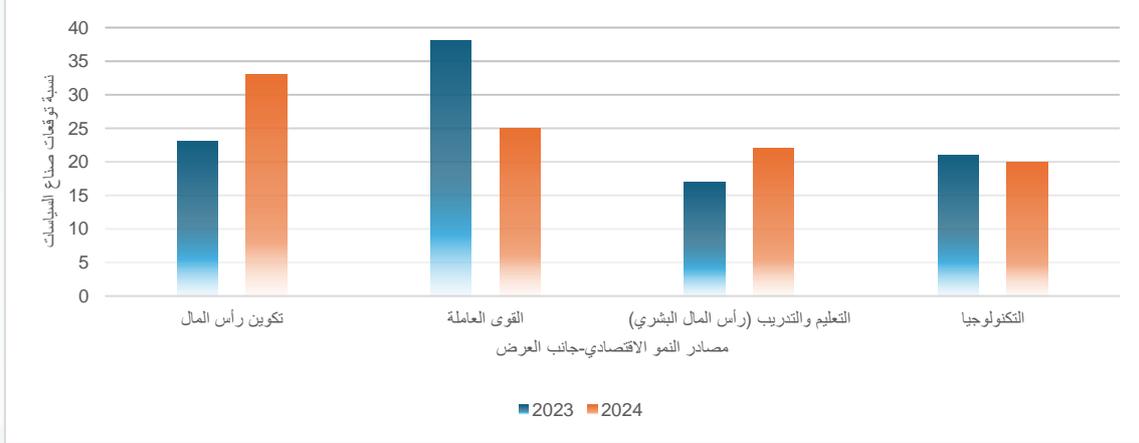
عام، يؤكد الرسم البياني على التركيز الاستراتيجي على ديناميكيات السوق الداخلية مثل الاستهلاك والاستثمار باعتبارهما المحركين الرئيسيين للنمو الاقتصادي، مع لعب التجارة الخارجية دوراً أصغر في التوقعات الاقتصادية الحالية للدول العربية. إن فهم هذه الأولويات من الممكن أن يرشد صناع السياسات والشركات إلى مواءمة استراتيجياتهم مع المحركات الاقتصادية الأكثر تأثيراً.

ويعرض الرسم البياني (16) مصادر النمو المتوقعة من **جانب العرض**، مع تسليط الضوء على أهمية العوامل الاقتصادية المختلفة للدول العربية. يأتي في مقدمة تلك العوامل **تكوين رأس المال**، ويشير هذا إلى أنه من المتوقع أن تكون الاستثمارات في الأصول المادية مثل الآلات والبنية التحتية والمباني المحفز الرئيسي للنمو. وعادة ما يرتبط تكوين رأس المال المرتفع بزيادة القدرة الإنتاجية وتحسين الإنتاجية، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى اقتصاد أكثر قوة وتنوعاً. يتم تقديم **القوى العاملة** باعتبارها العنصر الثاني الأكثر أهمية. ويعكس هذا الدور الأساسي الذي تلعبه العمالة في الاقتصاد، مما يؤكد ليس فقط على توافر العمال ولكن أيضاً على إنتاجيتهم ومعدلات مشاركتهم. يحتل **التعليم والتدريب** (يشار إليه برأس المال البشري)، مرتبة تالية للقوى العاملة، ويشير هذا الاقتران إلى الاعتراف بأن جودة القوى العاملة لا تقل أهمية عن حجمها. وتعمل الاستثمارات في التعليم والتدريب على تعزيز مهارات وكفاءات القوى العاملة، مما يؤدي إلى قدر أكبر من الابتكار والإنتاجية، وفي نهاية المطاف، النمو الاقتصادي. تظهر **التقنيات** كعامل أخير من ناحية التأثير المتوقع على النمو الاقتصادي بالمنطقة العربية، مع ذلك، فإن لها دورها المهم في اقتصاد اليوم. ويشير الرسم البياني إلى أنه على الرغم من أهميتها، إلا أن دور التكنولوجيا كمحرك للنمو في هذه البلدان يُنظر إليه على أنه أقل مباشرة أو فورية مقارنة بالعوامل الأخرى.

شكل 15. مصادر النمو الاقتصادي بالدول العربية من جانب الطلب



شكل 16. مصادر النمو الاقتصادي بالدول العربية من جانب العرض



المصدر: استناداً إلى نتائج استبيان آفاق الاقتصاد العربي 2024 (صندوق النقد العربي).

تحليل التحول في توقعات صانعي السياسات عبر الزمن

يظهر الشكل (15) التحول في توقعات صانعي السياسات بالدول العربية فيما يتعلق بمصادر جانب الطلب للنمو الاقتصادي من عام 2023 إلى عام 2024. يمكن الوصول إلى عدد من الاستنتاجات المهمة، أولها التغيير في الأولويات بين سنتي 2023 و2024. ففي حين لا يزال الإنفاق الاستهلاكي هو المصدر المتوقع المهيمن للنمو بالمنطقة العربية، مما يشير إلى استمرار الاعتماد على الطلب المحلي، شهد الاستثمار زيادة طفيفة في التوقعات، مما يشير إلى التركيز المتزايد على الاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل من خلال تكوين رأس المال. وارتفع الإنفاق الحكومي بشكل ملموس في المساهمة المتوقعة في النمو بين سنتي 2023 و2024، مما يشير إلى التحول نحو السياسات المالية لتحفيز الأنشطة الاقتصادية، في حين انخفض الائتمان كمصدر للنمو بشكل طفيف، مما قد يعكس استمرار المخاوف بشأن استمرار سياسات التشديد النقدي في المدى القصير. كما انخفضت توقعات صافي التجارة، بما يعكس التحديات المتوقعة في التجارة الدولية في ظل استمرار التوترات في منطقة البحر الأحمر والحرب في الشرق الأوسط. وبشكل عام، فإن التحول في توقعات صانعي السياسات من عام 2023 إلى عام 2024 يشير إلى أهمية الموازنة بين الحفاظ على الطلب المحلي، وزيادة الاستثمار، والاستفادة من الإنفاق الحكومي مع توخي الحذر بشأن التوسع الائتماني والاعتماد على التجارة الخارجية.

ويوضح الرسم البياني (16) التحول في توقعات صانعي السياسات بالدول العربية فيما يتعلق بمصادر جانب العرض للنمو الاقتصادي من عام 2023 إلى عام 2024. يشير الانخفاض في توقعات مساهمة التكنولوجيا في النمو الاقتصادي إلى تباطؤ متوقع في الاستثمار في مجال التكنولوجيا بسبب عدم اليقين الاقتصادي، وقيود الميزانية، والتحديات في دمج التكنولوجيا الجديدة بشكل فعال في الاقتصاد. وعلى العكس من ذلك، ارتفعت المساهمة المتوقعة لتكوين رأس المال البشري في عام 2024 مقارنة بعام 2023، ويؤكد هذا التحول على التركيز بشكل أكبر على معالجة الفجوات في المهارات وتعزيز قدرات القوى العاملة، وتعكس الاستثمارات في التعليم

والتدريب المهني هذا التركيز المتزايد، مما يشير إلى أن صناعات السياسات ينظرون إلى رأس المال البشري باعتباره عنصراً حيوياً للنمو الاقتصادي على المدى الطويل. وانخفضت المساهمة المتوقعة للقوى العاملة في النمو الاقتصادي، ويمكن أن يعزى هذا الانخفاض إلى ارتفاع معدلات البطالة المتوقعة، وتشجيع سوق العمل، وتأثير الأتمتة في تقليل الاعتماد على العمل اليدوي. وفي المقابل، ارتفعت المساهمة المتوقعة لتكوين رأس المال بشكل ملموس، ما يشير إلى أهمية الاستثمارات في البنية التحتية وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وخاصة في قطاعات مثل البناء والتصنيع والطاقة. ويبدو أن صناعات السياسات يعطون الأولوية لهذه المجالات لتحفيز النشاط الاقتصادي والتنمية.

2.2. توقعات النمو الاقتصادي للدول العربية

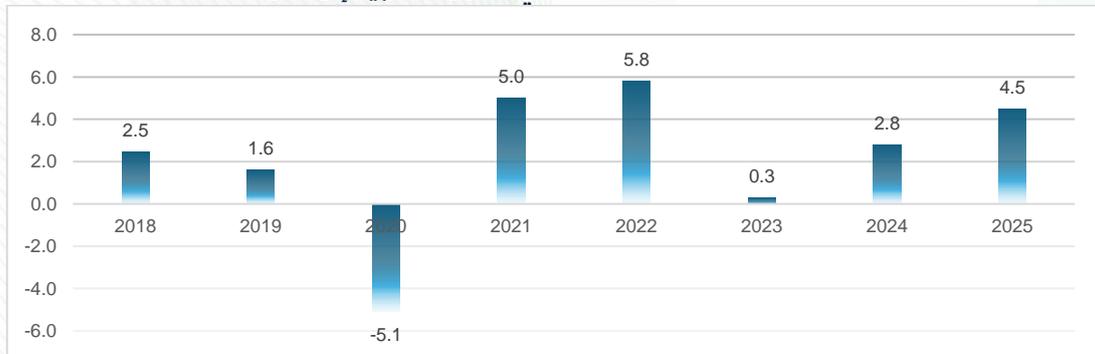
يتم تقدير النمو الاقتصادي للدول العربية مجتمعة أو لمجموعات الدول استناداً إلى المنهجية التالية:

- بالنسبة لتوقعات النمو لكل دولة عربية، يتم الأخذ بالاعتبار ردود الدول العربية على استبيان آفاق الاقتصاد العربي الذي يرسله صندوق النقد العربي إلى البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية ووزارات المالية العربية. في حال لم تتوفر إجابة، يتم احتساب متوسط توقعات النمو للمؤسسات الدولية (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، منظمة الأمم المتحدة).
- يتم إعطاء أوزان للدول العربية بحسب حجم اقتصاداتها (الناتج المحلي الإجمالي) نسبة لحجم اقتصاد الدول العربية مجتمعة، ويكون معدل النمو هو مجموع توقعات النمو مرجحة بحجم اقتصاد كل دولة.

وفقاً لتقديرات صندوق النقد العربي، من المتوقع أن يتحسن **معدل نمو الاقتصادات العربية** في عام 2024 ليسجل نحو 2.8 في المئة، مقابل 0.3 في المئة في عام 2023، نتيجة عدد من العوامل، فمن جهة تشهد أسعار النفط والغاز استقراراً بما يعزز الثقة ويدعم الطلب المحلي في الدول المنتجة للنفط والغاز، وتعرف أسعار السلع الأساسية بما فيها المنتجات الزراعية تراجعاً بما يقلل الطلب الخارجي في الدول المستوردة ويتيح دخلاً أعلى للإنفاق المحلي في الدول التي تمثل كلفة المنتجات الزراعية فيها حيزاً مهماً من سلة الاستهلاك، ويقابل ذلك استمرار تشديد السياسات النقدية، وما يستتبع ذلك من ضغط على النشاطات الاقتصادية.

يتوقع أن تتحسن وتيرة النمو الاقتصادي للدول العربية عام 2025 لتسجل نحو 4.5 في المئة، وهو تحسن يمكن إرجاع أسبابه لتوقعات تراجع أثر الاضطرابات في المنطقة وأثارها على السياحة والاستثمار وحركة التجارة وتراجع أسعار الفائدة مع إحكام السيطرة على التضخم، كما سيدعم ذلك استقرار أسعار النفط عند مستويات مرتفعة نسبياً واستقرار أسعار السلع الأساسية. يوضح الشكل (17) آفاق النمو الاقتصادي للدول العربية مجتمعة.

شكل 17. معدلات النمو الاقتصادي للدول العربية إلى أفق 2025



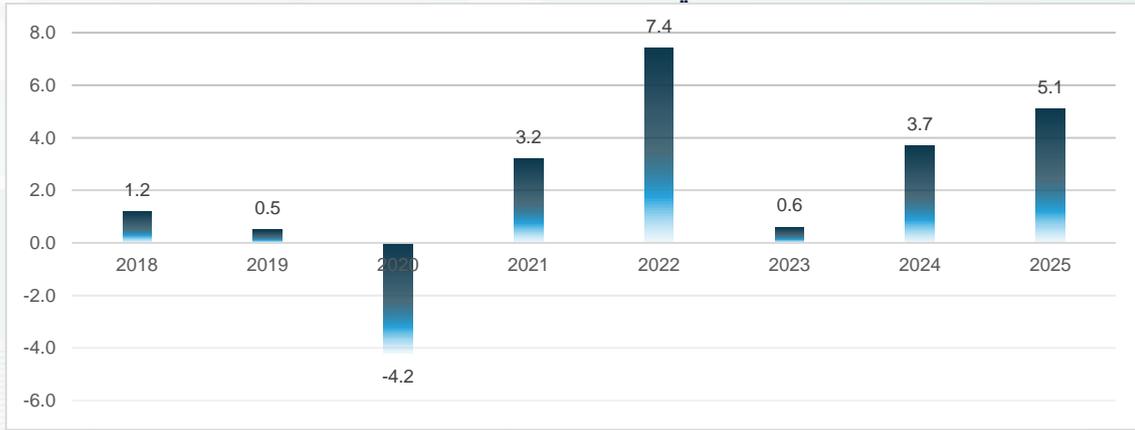
المصدر: استناداً إلى تقديرات صندوق النقد العربي.

فيما يلي تحليل لآفاق النمو الاقتصادي لسنتي 2023-2024 حسب مجموعات الدول:

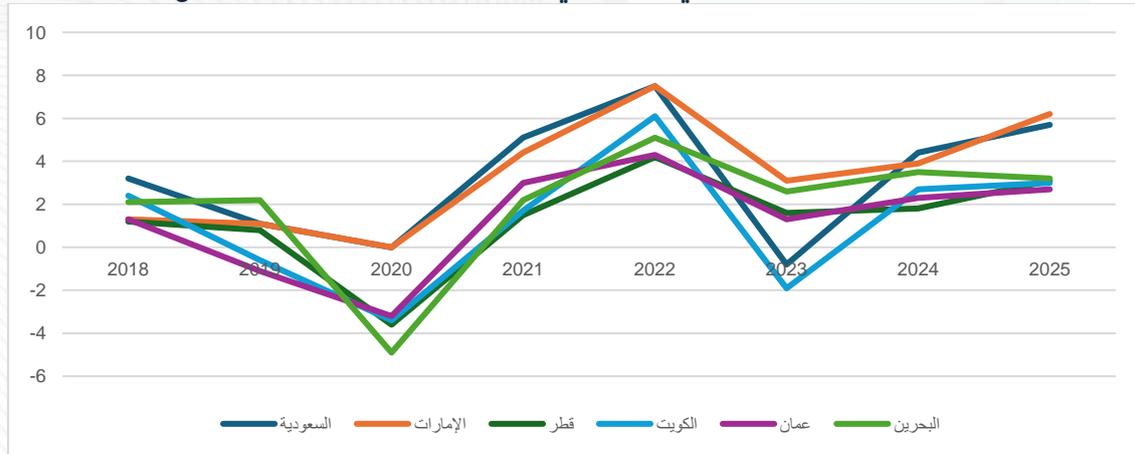
1.2.2. دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي

تستفيد الدول العربية المصدرة الأساسية للنفط والتي تشمل كلاً من السعودية، والإمارات، وقطر، والكويت، وعمان، والبحرين من تحسن مستويات أسعار الطاقة (النفط والغاز). يتوقع أن يكون لذلك تأثيرات إيجابية على النمو الاقتصادي لهذه الدول سنتي 2024 و2025. يتوقع أن تشهد مجموعة الدول المصدرة الرئيسة للنفط معدل نمو يبلغ 3.7 في المئة عام 2024، وأن يتحسن معدل النمو الاقتصادي للمجموعة سنة 2025 ليصل إلى نسبة 5.1 بالمئة (شكل 18). وستدعم ديناميكية ارتفاع أسعار النفط للاقتصادات المصدرة للسلع الأساسية بالإضافة إلى المشاريع الاستثمارية واسعة النطاق وزيادة الصادرات غير المرتبطة بالطاقة النمو. يوضح الشكل (19) توقعات النمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بناء على نتائج استبيان آفاق الاقتصاد العربي (2024):

شكل 18. معدلات النمو الاقتصادي للدول العربية المصدرة الأساسية للنفط: أفق 2025



شكل 19. معدلات النمو الاقتصادي وآفاقه في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية



المصدر: استناداً إلى تقديرات صندوق النقد العربي.

جدول 2. معدلات النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

2025	2024	2023	2022	2021	2020	2019	2018	
5.7	4.4	-0.8	7.5	5.1	-3.6	1.1	3.2	السعودية
6.2	3.9	3.1	7.5	4.4	-5.0	1.1	1.3	الإمارات
3.1	1.8	1.6	4.2	1.5	-3.6	0.8	1.2	قطر
3.0	2.7	-1.9	6.1	1.7	-3.4	-0.6	2.4	الكويت
2.7	2.3	1.3	4.3	3.0	-3.2	-1.1	1.3	عمان
3.2	3.5	2.6	5.1	2.2	-4.9	2.2	2.1	البحرين

المصادر:

- قاعدة بيانات صندوق النقد العربي 2022 (للبينات التاريخية)، واستبيان آفاق الاقتصاد العربي 2024.
- تقديرات صندوق النقد العربي استناداً إلى: بيانات صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي والأمم المتحدة و(Economist Intelligence unit).

حقق **الاقتصاد السعودي** نمواً في عام 2022 بلغت نسبته 7.5 بالمئة، مدفوعاً بارتفاع إنتاج النفط وبنمو القطاع غير النفطي الذي توسع بنسبة 5.6 بالمئة بسبب الاستهلاك الخاص والاستثمار في المشاريع الكبرى. وشملت محركات النمو الرئيسية قطاعات الجملة والتجزئة والبناء والنقل. ومع ذلك، شهد الاقتصاد السعودي في عام 2023 انكماشاً بنسبة 0.8 بالمئة، ويرجع ذلك أساساً إلى التخفيض الأحادي في إنتاج النفط كجزء من تعديلات اتفاقية أوبك+. يواصل القطاع غير النفطي نموه المطرد، حيث يقدر أن ينمو بنسبة 4.4 بالمئة في عام 2023. مدفوعاً خاصة بالاستهلاك الخاص، ومواصلة الاستثمار في المشاريع الكبرى [12]. ولا يزال سوق العمل يتمتع بالمرونة، ويدعم المزيد من النشاط الاقتصادي مع انخفاض معدلات البطالة. وفي عامي 2024 و2025، من المتوقع أن يظل نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي قوياً، مدفوعاً بالإنفاق الاستهلاكي المستمر ونضوج المشاريع الاستثمارية الكبرى (مثل مشروع نيوم وتطوير البحر الأحمر)، والتقدم المستمر في القطاعات غير النفطية، لا سيما في مجال التكنولوجيا والسياحة والطاقة المتجددة. ولا تزال التوقعات الاقتصادية العامة إيجابية، مع السيطرة على التضخم من خلال السياسة النقدية الفعالة وتدابير تثبيت الأسعار. ولا تزال تقلبات أسعار النفط تشكل عاملاً هاماً في تحديد النمو؛ ومن ثم، تعمل السعودية على تعزيز تنويعها الاقتصادي ومصادر إيراداتها من خلال مبادرات رؤية 2030. ومن المتوقع أن تؤدي هذه البرامج إلى تقليل الاعتماد على النفط وتخفيف مخاطر تقلب أسعار النفط، مما يؤثر بشكل إيجابي على الإيرادات الحكومية وتعزيز مصادر النمو الاقتصادي المتنوعة على المدى الطويل. بناء على ما سبق، يتوقع أن يحقق الاقتصاد السعودي معدل نمو 4.4 بالمئة في عام 2024، ثم معدل 5.7 بالمئة في عام 2025 [13].

بدورها شهدت **الإمارات** نمواً اقتصادياً كبيراً في عام 2022، بلغ 7.5 بالمئة مدفوعاً بالاستجابة الناجحة لجائحة كوفيد-19، والتدابير المالية الداعمة، وفوائد الإصلاحات الاقتصادية، وتعزيز البيئة الصديقة للأعمال التي تم تنفيذها في السنوات السابقة، ونمو قوي لقطاع المحروقات والانتعاش الكبير في قطاع السياحة. بالنسبة لعام 2023، حققت الإمارات معدل نمو إيجابي بحوالي 3.6 بالمئة، كما يتوقع أن تحقق معدل نمو بنحو 3.9 بالمئة في عام 2024 مع توقع استمرار تحسن النشاط السياحي، والعقارات، والتجارة الدولية، وزيادة الإنفاق الرأسمالي، واستمرار تنفيذ جهود الإصلاح الاقتصادي، بما في ذلك التطوير في الصناعات ذات التقنية العالية، ما يشير إلى

¹² الهيئة العامة للإحصاء (السعودية).

¹³ وزارة المالية (السعودية)، والبنك المركزي السعودي، استبيان آفاق الاقتصاد العربي 2024.

وجود مسار اقتصادي مرن يمضي قدماً. بشكل عام، يُظهر اقتصاد الإمارات أساسيات قوية، مدعومة بقطاع غير نفطي ديناميكي وسياسات عامة ونقدية قوية تهدف إلى الحفاظ على التنمية الاقتصادية والاستقرار المالي وسلامة القطاع المالي، كما يعتمد النمو في الإمارات بشكل كبير على مبادراتها الإستراتيجية لتعزيز مكانتها كمركز عالمي للتجارة والتمويل، والتطوير المستمر في البنية التحتية، والإطار التنظيمي القوي الذي يجذب الاستثمارات الأجنبية، والتركيز على الابتكار والنمو، والقطاعات المعتمدة على التكنولوجيا [14].

حقق الاقتصاد **القطري** خلال عام 2023 معدل نمو بنسبة 1.6 بالمئة مع زوال أثر الطفرة التي قادها تنظيم كأس العالم سنة 2022 والذي ساهم في تحقيق نمو بنحو 4.2 في المئة، ومن المتوقع أن يصل معدل النمو الاقتصادي في عام 2024 إلى 1.8 بالمئة. وينبع هذا النمو من استمرار الاستثمار في المشاريع العامة، وإنشاء مشروع توسعة حقل الشمال للغاز الطبيعي المسال، والسياحة، وبيئة اقتصادية مستقرة عموماً. ومن المتوقع أن يبلغ معدل النمو في عام 2025 نحو 3.1 بالمئة مدعوماً بالتوسع الكبير في إنتاج الغاز الطبيعي المسال والمكاسب الأولية من تنفيذ استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة التي تهدف إلى توجيه التحول نحو اقتصاد يقوده القطاع الخاص وقائم على المعرفة وأكثر تنوعاً وأكثر مراعاة للبيئة [15].

وبعد المرونة التي أظهرها الاقتصاد **الكويتي** خلال عام 2022، حيث حقق نمواً إجمالياً في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 6.1 بالمئة مدفوعاً بالانتعاش القوي في إنتاج النفط ونمو كبير في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بنسبة 4.0 بالمئة مدعوماً بالطلب المحلي القوي، وثمار الجهود الرامية إلى التنويع الاقتصادي وتنفيذ المشاريع الاستراتيجية، حقق الاقتصاد في عام 2023، معدل نمواً سلبياً بنسبة 1.9 بالمئة، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى التخفيضات في إنتاج النفط. ويؤكد هذا السيناريو الأهمية المتزايدة للقطاع غير النفطي باعتباره عنصراً حيوياً في الاستقرار والنمو الاقتصادي في الكويت. ومع ذلك من المتوقع أن يظل نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي قوياً. بالنسبة لعامي 2024 و2025، تظل التوقعات الاقتصادية للكويت إيجابية عند معدل 2.7 بالمئة و3.0 بالمئة على التوالي، مع استمرار زخم نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي. ومن المتوقع أن يكون هذا

النمو مدفوعاً بالطلب المحلي، والاستثمارات الاستراتيجية في مشاريع البنية التحتية. ومن المتوقع أن يستمر التزام الحكومة بالتنويع الاقتصادي والإصلاحات الهيكلية في تعزيز القطاعات غير النفطية، وضبط أوضاع المالية العامة حاسماً في الحفاظ على زخم النمو وضمان الاستقرار الاقتصادي [16].

في **عمان**، تراجع معدل النمو الاقتصادي سنة 2023 إلى نحو 1.3 بالمئة بعد تحقيقه لمعدل نمو بنسبة 4.3 بالمئة في عام 2022 بقيادة قطاع النفط والغاز في المقام الأول. يعزى هذا التراجع أساساً إلى تخفيضات إنتاج النفط المرتبطة بـ«أوبك+»، وعلى الرغم من ذلك، أظهر النمو غير النفطي أداءً إيجابياً مطرداً، مدعوماً بتعافي الأنشطة الزراعية وأنشطة البناء إلى جانب قطاع الخدمات. لعبت الإدارة المالية الاستباقية وارتفاع أسعار النفط في البلاد دوراً مهماً في تحقيق فوائض مالية وخارجية منذ عام 2022. وبالنظر إلى المستقبل، من المتوقع أن ينمو الاقتصاد بمعدل 2.3 بالمئة في عام 2024 ويتوسع قليلاً إلى 2.7 بالمئة في عام 2025، مع استمرار الأداء الجيد للقطاع غير النفطي، مدعوماً بتعافي الطلب العالمي، والإصلاحات المستمرة، والاستثمارات الخاصة القوية.

¹⁴ International Monetary Fund. (2023). UAE 2023 Article IV Consultation, IMF Country Report No. 23/223.

¹⁵ تقرير آفاق الاقتصاد العربي 2023 و International Monetary Fund. (2024). Qatar: 2023 Article IV Consultation, IMF Country Report No. 24/43.

¹⁶ International Monetary Fund. (2023). Kuwait 2023 Article IV Consultation, IMF Country Report No. 23/331.

وشهدت **البحرين** نمواً بنحو 2.6 في عام 2023، متراجعا عن نسبة 5.1 في عام 2022، مع تقدير نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بنسبة 3.3%. وعلى المدى المتوسط، من المتوقع أن يحقق الاقتصاد البحريني نمواً بنحو 3.5 سنة 2024، قبل أن يتراجع بشكل طفيف لنحو 3.2 بالمئة في عام 2025. وتتبنى البحرين خطة إصلاح هيكلية طموحة تهدف إلى تحسين مرونة سوق العمل لزيادة فرص العمل بين المواطنين، وزيادة مشاركة الإناث في القوى العاملة، وتعزيز البنية التحتية الرقمية، والتصدي لتحديات تغير المناخ. وتعتبر هذه الإصلاحات ضرورية لتنويع اقتصاد البحرين وتقليل اعتماده على عائدات النفط. ويعتبر الالتزام بضبط أوضاع المالية العامة والإصلاحات الهيكلية أمراً بالغ الأهمية لتحقيق الاستقرار والتنويع على المدى الطويل. ولا يزال النظام المصرفي قويا، على الرغم من أن مراقبة مخاطر الاستقرار المالي وتعزيز الأطر التنظيمية والإشرافية ضرورية في مواجهة التشديد المالي العالمي [17].

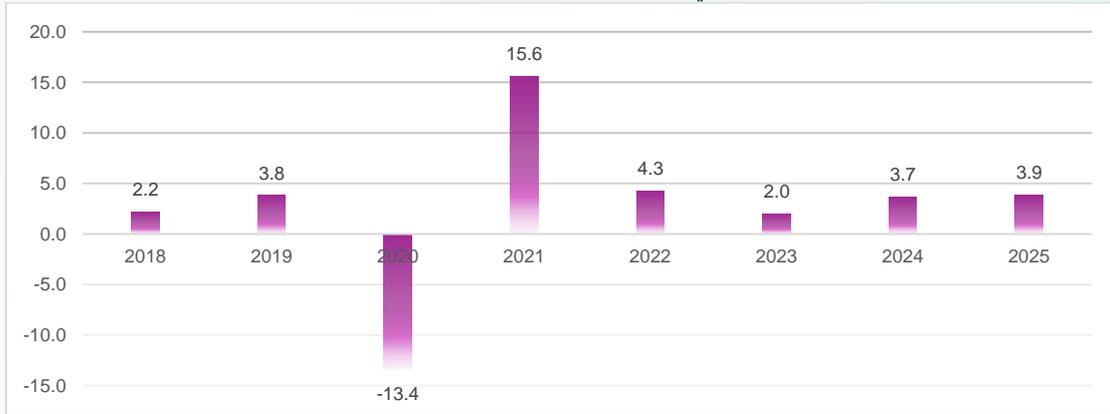
مسارات النمو المستقبلية لدول المجموعة

تأثر مسار النمو في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال عام 2023 بتباطؤ النمو العالمي مع دخول عدد من اقتصادات العالم في حالة ركود، محققا نمواً بنحو 2.3 بالمئة، مع ذلك فإن التوقعات لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عام 2024 أكثر تفاؤلاً، إذ من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3.2 بالمئة خلال عام 2024، لا سيما في ظل توجه الاقتصادات الخليجية للمزيد من التنويع، كما ستأثر باستمرار ارتفاع أسعار الفائدة من قبل الاحتياطي الفيدرالي الأميركي، حيث يتوقع أن يكون له بعض التأثيرات على كلفة التمويل والاستثمار. وبالنظر إلى استقرار أسعار النفط عند مستويات مرتفعة نسبياً، فإن ذلك سيترجم في زيادة عائدات النفط، ويمكن أن يؤدي إلى زيادة الفوائض المالية، وتراكم احتياطات النقد الأجنبي، ووضع مالي عام أقوى. بالنظر إلى مستويات ديونها المنخفضة، إحدى المسارات الأخرى المحددة لآفاق النمو هو تركيز دول المجموعة على توطين القوى العاملة في القطاع الخاص، ومشاركة المواطنين كجزء من القوى العاملة (بشكل خاص في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة).

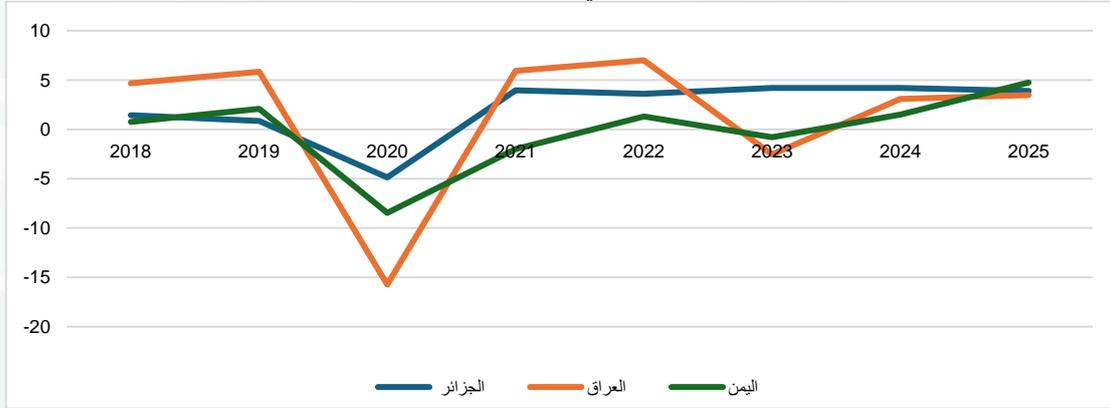
2.2.2. الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط

تشمل الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط كلاً من الجزائر والعراق، وليبيا، واليمن. وعلى غرار مجموعة الدول المصدرة الأساسية للنفط، تستفيد دول هذه المجموعة من تحسن مستويات أسعار الطاقة (النفط والغاز) باستثناء اليمن الذي يمر بظروف استثنائية)، مع بواذر تحسن الأوضاع الداخلية بكل من اليمن وليبيا. تستفيد دول المجموعة من الأداء القوي في قطاعات الطاقة والخدمات. من المحتمل أن تكون هذه التحسينات مدفوعة بتحسين الميزان التجاري وتحويل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى القطاعات الأخرى غير النفطية. ومع ذلك، فإن التضخم المرتفع نسبياً، وتقلب أسعار الغذاء ستؤثر على انتعاش دول المجموعة. يعتبر العمل على تحقيق الأمن الغذائي تحدياً لبعض هذه الدول، وعلى الرغم مما تتوفر عليه من إمكانات طبيعية، ما تزال أسواقها تعتمد على الخارج لتأمين الحصول على الإمدادات الغذائية (خاصة القمح). استناداً إلى ذلك، يتوقع أن تحقق دول هذه المجموعة معدلات نمو جيدة، حيث من المتوقع تحقيق معدل نمو قدره 3.7 في المئة عام 2024، ثم معدل نمو بنحو 3.9 بالمئة عام 2025. يوضح الشكلان (20) و(21) تطور معدلات النمو الاقتصادي لمجموعة الدول العربية المصدرة للنفط وتوقعات النمو لسنتي 2024 و2025، وتطور تلك المعدلات بما في ذلك آفاق النمو لدول المجموعة مفردة، على الترتيب:

شكل 20. معدلات النمو الاقتصادي للدول العربية الأخرى المصدرة للنفط كمجموعة: أفق 2025



شكل 21. معدلات النمو الاقتصادي وآفاقه للدول العربية المصدرة للنفط



المصدر: استناداً إلى تقديرات صندوق النقد العربي.

جدول 3. معدلات النمو الاقتصادي للدول العربية الأخرى المصدرة للنفط

السنة	2025	2024	2023	2022	2021	2020	2019	2018	
الجزائر	3.9	4.2	4.2	3.6	4.0	-4.9	0.8	1.4	
العراق	3.5	3.1	-2.6	7.0	5.9	-15.7	5.8	4.7	
اليمن	4.8	1.5	-0.8	1.3	-2.0	-8.5	2.1	0.8	
ليبيا	5.9	6.2	12.1	-5.5	177.3	-59.7	13.2	17.9	

المصادر:

- قاعدة بيانات صندوق النقد العربي 2022 (للبينات التاريخية)، واستبيان آفاق الاقتصاد العربي 2024.
- تقديرات صندوق النقد العربي استناداً إلى: بيانات صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي والأمم المتحدة و(Economist Intelligence unit).

بالنسبة لعام 2023، قدر نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي **للجزائر** بنسبة 4.2 بالمائة مقابل نحو 3.6 في المئة في عام 2022. وكان هذا النمو بمثابة تعافٍ واضح من الآثار الاقتصادية الكبيرة لجائحة كوفيد-19 والصدمات الخارجية الناجمة عن التوترات الجيوسياسية العالمية التي طبعته سنتي 2022 و2023. ويظل قطاع النفط والغاز،

الذي شهد نمواً بنسبة 4.5 بالمئة في عام 2023، عنصراً حاسماً في الاقتصاد، إلى جانب مساهمات القطاعات غير النفطية مثل الصناعة والبناء والخدمات التي نمت مجتمعة بنسبة 4.1 بالمئة. وبالنسبة لعام 2024، من المتوقع أن يستقر نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عند مستوى 4.2 بالمئة، مدعوماً جزئياً بالإفراق المالي الضخم، قبل أن يتراجع إلى نحو 3.9 بالمئة في عام 2025 بما يعكس القيود المتوقعة من التمويل والقيود الهيكلية في القطاعات غير النفطية. لا يزال التضخم وبشكل خاص ارتفاع أسعار المواد الغذائية، يشكل مصدر قلق كبير لمستهدفات النمو، على الرغم من أنه من المتوقع أن يبدأ في التباطؤ. وتسعى الجزائر في السنوات الأخيرة لإنجاح مسار بناء النموذج الاقتصادي الجديد المبني على التنويع الاقتصادي، حيث التزمت الحكومة بالعمل على إزالة كل العراقيل التي تحول دون بناء اقتصاد قوي ومرن، سيما من خلال تحسين بيئة الاستثمار والاستغلال الأمثل للموارد، وشملت أهم الإصلاحات عصرنه النظام المصرفي والمالي من أجل تعزيز الأداء والنجاعة، وإصلاح القطاع العمومي التجاري، وحوكمة المؤسسات العمومية، وتحسين جاذبية مناخ الاستثمار، وتطوير العقار الاقتصادي وضمان الاستغلال الأمثل له، وتعزيز اقتصاد المعرفة والبحث والتنمية والابتكار؛ ودعم التحول الرقمي للإدارة العمومية من أجل إلغاء الطابع المادي للإجراءات الإدارية، ورقمنة مختلف الخدمات ضماناً للمزيد من الشفافية والسرعة في معالجة الملفات وتحسين نوعية الخدمة العمومية. تتوقف الآفاق الاقتصادية للجزائر على المدى المتوسط على مدى نجاح جهود التنويع والقدرة على جذب الاستثمارات الخاصة. وتشمل المخاطر استمرار التضخم، وتقلب أسعار المواد الهيدروكربونية، والتحديات البيئية. وعلى العكس من ذلك، من الممكن أن تعمل الإصلاحات الهيكلية المستدامة والشاملة على تحفيز النمو وخلق فرص العمل، وتعزيز اقتصاد أكثر تنوعاً ومرونة [18].

وفي **العراق**، وبعد انكماش الاقتصاد بحوالي 2.6 بالمئة في عام 2023 مقارنة بنمو محقق بنحو 7 في المئة في عام 2022، من المتوقع أن يعاود الاقتصاد النمو بحوالي 3.1 بالمئة في عام 2024 ثم بنحو 3.5 بالمئة في عام 2025 مدفوعاً بالتوسع المالي، وتوقعات تحسن الإنتاج الزراعي. ويُظهر التباين الكبير في معدلات النمو أن الاقتصاد العراقي يواجه نقاط ضعف متزايدة بسبب اعتماده الكبير على النفط، ما يجعله رهناً لتقلب أسعار النفط، فضلاً عن تأثيره بالتوترات الإقليمية. ومن أجل الحد من الاعتماد على النفط وتحقيق النمو المستدام، يحتاج العراق إلى إجراء إصلاحات هيكلية شاملة تشمل إصلاح الإدارة المالية العامة، وتنمية القطاع الخاص، وإصلاح سوق العمل من خلال تقليل التوظيف في القطاع العام، وتحديث القطاع المالي لتعزيز الوصول إلى الائتمان، وبذل المزيد من الجهود في مجال تحسين الحوكمة. وبعد إصلاح نظام التقاعد وقطاع الكهرباء، إلى جانب التدابير الرامية إلى تعزيز تنمية القطاع الخاص، أمراً بالغ الأهمية لتعزيز التنويع الاقتصادي وزيادة الصادرات غير النفطية والإيرادات الحكومية، يتوقع أن تسهم هذه الإصلاحات في الحد من الاعتماد على النفط، وضمان مرونة الاقتصاد في مواجهة الصدمات الخارجية [19].

وفي **ليبيا**، بعد انكماش النمو بنحو 5.5 في المئة في عام 2022، حقق الاقتصاد الليبي نمواً بنحو 12.1 بالمئة في عام 2023 بفضل نمو إنتاج النفط الذي تجاوز 1 مليون برميل نفط يومياً، غير أن الوضع الاقتصادي عموماً يظل مرهوناً بشكل كبير بالأوضاع الداخلية، وباستثناء أداء القطاع النفطي، تعاني الكثير من الأنشطة الاقتصادية بسبب عدم الاستقرار السياسي المستمر والاضطرابات الاجتماعية، حيث لا تزال الأنشطة الاقتصادية تعاني من الانقطاع بسبب تلك الظروف. وبالنسبة لسنة 2024، يتوقع أن يحقق الاقتصاد نمواً بنحو 6.2 بالمئة، لكن تظل

¹⁸ وزارة المالية (الجزائر)، استبيان آفاق الاقتصاد العربي 2024.

¹⁹ تقرير آفاق الاقتصاد العربي 2023 و International Monetary Fund. (2023). Libya: 2023 Article IV Consultation (IMF Country Report No. 23/20)

آفاق النمو الاقتصادي غير مؤكدة وتتوقف إلى حد كبير على تحقيق الاستقرار السياسي والقدرة على استعادة إنتاج النفط وزيادته باستمرار. وتشمل المخاطر الرئيسية التي تهدد التوقعات انخفاض أسعار النفط بسبب انخفاض النمو العالمي واحتمال تجدد الصراعات أو الاضطرابات الاجتماعية التي تؤدي إلى انقطاع إنتاج النفط [20].

يعرف **اليمن** منذ سنوات ظروفًا داخلية غير مواتية، أدت إلى ارتفاع نسب الفقر والبطالة، كما أسهمت الظروف الاقتصادية العالمية في ارتفاع فاتورة استيراد المواد الغذائية، فضلاً عن الموجة التضخمية العالمية التي أثرت على مستوى معيشة الأفراد، ما جعل البلاد بحاجة إلى مساعدات إنمائية كبيرة. وبالرغم من التحسن النسبي للأوضاع الداخلية، لم تتحقق في عام 2023 العودة التدريجية لتصدير النفط، وانكمش الاقتصاد اليمني بنحو 0.8 بالمائة مقارنة بنحو 1.3 في المائة في عام 2022. تشمل أولويات الإصلاح خلال السنتين القادمتين تعزيز دور البنك المركزي بما يمكنه من وضع سياسة نقدية مستقرة ونظام إدارة سعر الصرف لإبقاء التضخم تحت السيطرة والعمل على ضمان تداول الأموال لتحفيز نمو الأعمال والوظائف، وفي مجال المالية العامة، يتم العمل على وضع أسس متينة لسياسة إيرادات وإطار إداري أكثر قوة وشفافية، وكذلك معالجة كلفة الدعم الكبيرة لقطاع الكهرباء فضلاً عن تسهيل تدفق السلع والخدمات التجارية والإنسانية عبر الحدود والموانئ اليمنية، والعمل على تعزيز تنافسية ومشاركة القطاع الخاص، بما في ذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة وهو ما سيسهم في زيادة فرص العمل والدخل وسبل عيش الأسر اليمنية. يتوقع أن يكون لهذه الإجراءات في حال تنفيذها أثر ملموس على نمو الاقتصاد، حيث يتوقع أن يحقق معدل نمو بنحو 1.5 بالمائة في عام 2024، ثم بنحو 4.8 بالمائة في عام 2025.

3.2.2. الدول العربية المستوردة للنفط

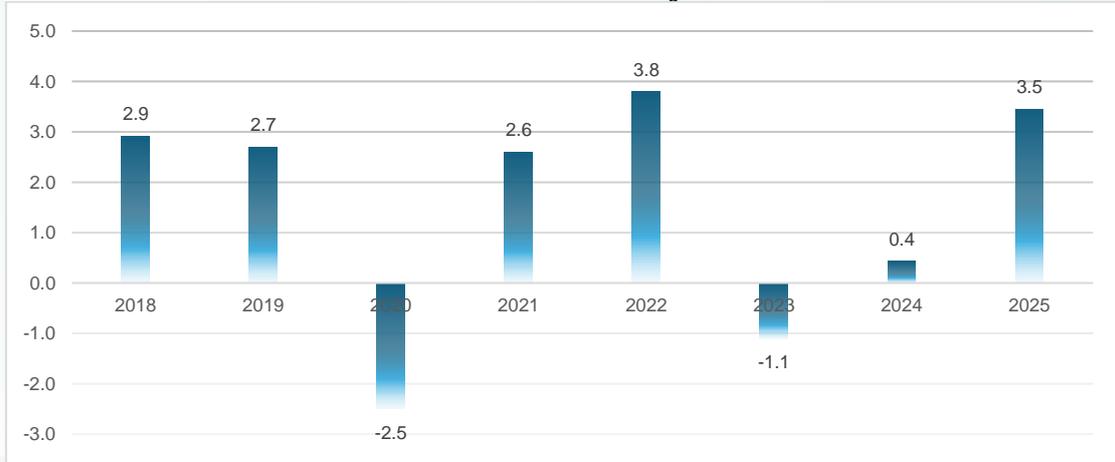
تشمل مجموعة **الدول العربية المستوردة للنفط** كلاً من مصر، والمغرب، والسودان، وتونس، ولبنان، والأردن، وسورية، وفلسطين، وموريتانيا، وجيبوتي، والصومال، والقمر [21]. وفق حسابات صندوق النقد العربي، حققت دول هذه المجموعة معدل نمو سلبي قدره 1.1 بالمائة سنة 2023، متأثرة بتراجع اقتصادي ملموس في عدد من الدول العربية التي تعاني ظروفًا داخلية غير مواتية (كما هو الحال في كل من لبنان والسودان)، أو نتيجة ظروف الحرب (كما هو الحال في فلسطين)، فيما حققت بقية الدول العربية معدلات معتدلة (كالأردن والمغرب ومصر)، أو معدلات نمو متواضعة (مثل تونس)، فيما حققت دول مثل موريتانيا وجيبوتي معدلات جيدة (أعلى من 4.5 بالمائة).

وإذا استثنينا الدول التي واجهت ظروفًا وتحديات داخلية وخارجية، فإن أهم العوامل التي كانت محددة للنمو الاقتصادي في دول هذه المجموعة شمل استمرار الموجة التضخمية، واستمرار تشديد السياسات النقدية على المستوى العالمي وعلى مستوى دول هذه المجموعة، وارتفاع أسعار النفط، إضافة إلى ارتفاع مديونية بعض دول هذه المجموعة. وبالنظر لهذه الظروف، من المتوقع ألا يتجاوز معدل النمو الاقتصادي في هذه المجموعة نسبة 0.4 بالمائة في عام 2024، قبل أن تعاود مسار النمو، حيث تشير التوقعات إلى نمو بحوالي 3.5 بالمائة في عام 2025 (شكل 22).

²⁰ تقرير آفاق الاقتصاد العربي 2023 و International Monetary Fund. (2024). Iraq: 2024 Mission Concluding Statement

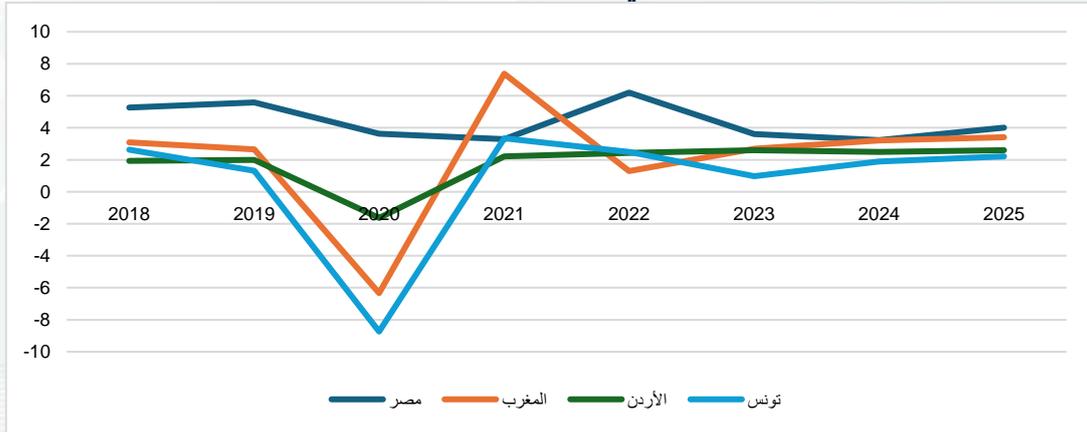
²¹ في التحليل التالي، تم استثناء كل من سورية، والصومال بسبب عدم توفر بيانات.

شكل 22. معدلات النمو الاقتصادي لمجموعة لدول العربية المستوردة للنفط: أفق 2025



المصدر: استناداً إلى تقديرات صندوق النقد العربي.

شكل 23. معدلات النمو الاقتصادي وآفاقه لبعض الدول العربية المستوردة للنفط



المصدر: استناداً إلى تقديرات صندوق النقد العربي.

ويوضح الجدول (4) أن معدلات النمو تتباين بشكل ملحوظ بين دول المجموعة، ففي حين تحقق دولٌ معدلات نمو جيدة ومطرقة كما هو الحال بالنسبة لمصر والمغرب، تحقق دول أخرى معدلات نمو معتدلة مثل تونس والأردن وفلسطين، وتواجه دول أخرى بعض الظروف غير المواتية ما يؤدي إلى تذبذب واضح في معدلات النمو كما هو الحال في السودان ولبنان:

جدول 4. معدلات النمو الاقتصادي للدول العربية المستوردة للنفط (%)

2025	2024	2023	2022	2021	2020	2019	2018	
4.0	3.2	3.8	6.7	3.3	3.6	5.6	5.3	مصر
3.4	3.2	3.4	1.5	8.2	-7.2	2.9	3.1	المغرب
2.6	2.5	2.6	2.4	2.2	-1.6	2.0	1.9	الأردن
2.2	1.9	0.4	2.8	4.5	-8.7	1.5	2.6	تونس
4.3	4.3	3.4	6.4	3.0	-1.8	5.6	2.1	موريتانيا
0.5	-4.2	-5.3	4.1	7.0	-11.3	1.4	1.2	فلسطين
3.4	-0.4	-1.2	-1.7	-15.2	-27.7	-7.3	-1.9	لبنان
2.4	-15.7	-29.7	-1.7	0.5	-3.6	-2.5	-2.3	السودان
5.6	5.3	5.5	3.1	4.0	1.0	6.5	8.5	جيبوتي
3.6	3.5	3.0	2.4	2.4	0.2	2.0	3.4	القمر

المصادر:

- قاعدة بيانات صندوق النقد العربي 2022 (للبينات التاريخية)، واستبيان آفاق الاقتصاد العربي 2024.
- تقديرات صندوق النقد العربي استناداً إلى: بيانات صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي والأمم المتحدة (Economist Intelligence unit).

في **مصر**، حقق الاقتصاد المصري في عام 2023 معدل نمو قدره 3.8 بالمئة، منخفضاً عن نسبة 6.7 بالمئة في سنة 2022. يعزى هذا الانخفاض في النمو إلى الأوضاع الاقتصادية العالمية وحالة عدم اليقين الناتجة عن المتغيرات الاقتصادية والجيوسياسية، وارتفاع معدلات التضخم التي تعيق نشاط الأعمال وتؤثر على القدرة الشرائية للأفراد. وبالنظر إلى هذه الظروف، يعتبر هذا المعدل جيداً وأعلى نسبياً مقارنة ببقية دول المجموعة. بالنسبة لتوقعات عام 2024، فمن المتوقع تحقيق معدل نمو بحوالي 3.2 بالمئة، ويرجع ذلك إلى توقع زيادة تنافسية الصادرات المصرية بعد تحرير قيمة الجنيه المصري، فضلاً عن نمو قطاع الخدمات وقطاع الإنشاءات، في حين أدت اضطرابات البحر الأحمر إلى تراجع كبير في عوائد قناة السويس. على المدى المتوسط، يتوقع أن يتحسن أداء الاقتصاد المصري ليحقق معدل نمو بحوالي 4.0 بالمئة سنة 2025، حيث لدى مصر خطة طموحة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي قيد التنفيذ. وتشمل الجوانب الرئيسية لهذه الخطة تحرير نظام الصرف الأجنبي، واعتماد نظام مرن لسعر الصرف، وتشديد السياسات المالية والنقدية بشكل كبير. كما تشمل هذه التدابير إلى الحد من الاستثمار العام وتعزيز بيئة يمكن للقطاع الخاص أن يزدهر فيها باعتباره المحرك الأساسي للنمو. وعلى الرغم من التحديات الخارجية، مثل الحرب على غزة والتوترات في البحر الأحمر التي تؤثر على ظروف الاقتصاد الكلي، فإن النمو الاقتصادي في مصر يسير على طريق التعافي.

أظهر النمو الاقتصادي في **المغرب** قوة ملحوظة في عام 2023 ليحقق 3.4 في المئة بعد أن حقق نحو 1.5 في المئة في عام 2022، ويعزى ذلك بالأساس إلى ارتفاع القيمة المضافة للقطاعات غير الفلاحية بنسبة 3.5 بالمئة، خاصة مع استمرار تعافي الأنشطة المرتبطة بالسياحة، وتحسن الصناعات التحويلية وتراجع حدة الانخفاض في فرعي الصناعات الاستخراجية والبناء. وبموازاة ذلك، تزايدت القيمة المضافة الفلاحية بنسبة 1.4 بالمئة. ومن

جانب الطلب، أفرز مكونه الداخلي مساهمة إيجابية في حدود 3.6 بالمئة في عام 2022، يرجع الفضل فيها أساساً لانعاش الاستثمار وتحسن استهلاك الأسر [22]. ومن المتوقع أن يؤدي هذا الزخم إلى رفع النمو إلى نحو 3.2 بالمئة في عام 2024، ثم لنحو 3.4 بالمئة في عام 2025 مدفوعاً بزيادة الاستثمار. يدعم مسار النمو هذا انتعاش في مختلف القطاعات الاقتصادية، وبما يعكس الدعم المستمر لقطاعي الزراعة والسياحة. ومن أجل تعزيز خلق فرص العمل وضمان نمو أكثر شمولاً، يعمل المغرب على تسريع وتيرة الإصلاحات الهيكلية. ومن المتوقع أن تؤدي الإصلاحات التي تستهدف قطاع الشركات المملوكة للدولة، وتفعيل صندوق محمد السادس للاستثمار، وتنفيذ ميثاق الاستثمار الجديد، إلى تحفيز الاستثمار الخاص. تشمل المجالات الأخرى في طريق الإصلاح تعزيز المنافسة الشفافة، وإصلاح التأمين ضد البطالة، وتعزيز سياسات سوق العمل لتسهيل نمو الوظائف على المدى القصير. وعلاوة على ذلك، تشكل الجهود المبذولة لتحسين القدرة على الوصول إلى الرعاية الصحية والتعليم الجيد أهمية بالغة لتراكم رأس المال على المدى الطويل. ويعد التقدم في تحرير سوق الكهرباء وخطة البنية التحتية الحكومية أمراً حيوياً للانتقال إلى مصادر الطاقة المتجددة ومعالجة قضايا ندرة المياه، إلى جانب تعديل تعرفه المياه وتعزيز كفاءة استخدام موارد المياه.

أظهر **الأردن** مرونة في مواجهة الصدمات المتعددة، حتى في ظل التحديات الخارجية التي تواجهه، وذلك بفضل صنع السياسات الفعالة والدعم الدولي، والحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي، والنمو الاقتصادي واسع النطاق، والوصول إلى الأسواق. ساهم اتفاق تسهيل صندوق النقد الدولي الممدد (EFF) الجديد الذي يمتد على مدى أربع سنوات في دعم برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي في الأردن. على الرغم من التحديات، من المتوقع أن ينمو الاقتصاد الأردني بوتيرة معتدلة، حيث يقدر نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2.5 بالمئة في عام 2024.

وأن يتحسن بشكل طفيف ليصل إلى نحو 2.6 بالمئة في عام 2025، مدعوماً بتنفيذ الإصلاحات الهيكلية الرامية إلى تحقيق نمو أقوى وأكثر شمولاً وخلق فرص العمل. وبشكل عام، فإن التوقعات الاقتصادية للأردن متفائلة بحذر، مع استمرار الجهود للحفاظ على الاستقرار ومعالجة نقاط الضعف وتنفيذ الإصلاحات الضرورية لتحقيق النمو المستدام والحد من البطالة. وكان الاقتصاد الأردني قد حقق نمواً بنحو 2.4 في المئة و2.6 في المئة في عامي 2022 و2023 على الترتيب.

وفي **تونس** بلغ معدل نمو إجمالي الناتج المحلي في عام 2023 نحو 0.4 بالمئة مقابل 2.8 في المئة في عام 2022، على أن يتحسن سنتي 2024 و2025 ليصل لنحو 1.9 و2.2 بالمئة على الترتيب [23]، ويظل هذا التوقع معتمداً على التقدم المحرز في أوضاع التمويل والإصلاحات الهيكلية، خاصة ما تعلق منها بتحسين بيئة الأعمال وتعزيز كفاءة أنظمة الدعم الاجتماعي، كما يبقى مرهوناً بالتطورات الاقتصادية العالمية، بشكل خاص تقلبات أسعار المنتجات الزراعية وأسعار الطاقة، خاصة أن نسبة معتبرة من العجز في الميزان التجاري لتونس ترجع لتكاليف الطاقة والغذاء.

ويعاني **لبنان** من أزمة عملة سيادية، بسبب الانخفاض الحاد والمستمر لقيمة الليرة اللبنانية، وسط ظروف اقتصادية صعبة، كما استمر التضخم سمة ملازمة للاقتصاد عند مستويات عالية جداً، مع استنفاد جزء معتبر من احتياطي النقد الأجنبي. وعلى الرغم من علامات الاستقرار في عامي 2022 و2023، مدفوعة بانتعاش السياحة،

²² بنك المغرب المركزي (2024).

²³ معهد الإحصاء وحسابات البنك المركزي التونسي (2024).

والتدفقات القوية للتحويلات المالية، وتحسن شروط التجارة، فإن حالة عدم اليقين العالية، والقيود على القطاع المصرفي، وقضايا إمدادات الطاقة لا تزال تؤدي إلى تقييد الأنشطة الاقتصادية، لذا يتوقع أن يستمر انكماش الاقتصاد، ليحقق معدل نمو سلبي بنحو 0.4 بالمئة في عام 2024، وهي توقعات تنطوي على درجة عالية من عدم اليقين، وتبقى مرهونة بشكل كبير بالإجراءات السياسية التي تتخذها السلطات، وبكل تأكيد، فإن الإصلاحات الاقتصادية تبدو ضرورية ليتمكن الاقتصاد اللبناني من تحقيق التعافي التدريجي والتخفيف تدريجياً من الاختلالات، في حين يهدد غياب الإصلاحات بإدامة انخفاض الثقة، واستمرار التدهور الاقتصادي، وتفاقم الظروف الاجتماعية. بشكل عام، تتطلب التحديات الاقتصادية والمالية التي يواجهها لبنان إجراء إصلاحات فورية وشاملة لاستعادة الاستقرار والثقة والنمو [24].

وفي **فلسطين**، سجل الناتج المحلي الإجمالي انكماشاً بنحو 5.3 في المئة مقابل نمو بنحو 4.1 في المئة في عام 2022، وتشير التوقعات إلى استمرار انكماش الناتج المحلي الإجمالي سنتي 2023 و2024، بسبب الحرب على غزة، ومع ذلك تنطوي توقعات عامي 2024 و2025 على قدر كبير من عدم اليقين، خاصة مع صعوبة تقدير مدة وشدة الحرب ونطاقها، ويتوقع أن يستمر تأثير الحرب لوقت ليس بالقصير في ظل الأضرار الجسيمة التي تعرضت لها البنية التحتية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، وتوقف عدد من الأنشطة الاقتصادية بشكل تام خاصة في قطاع غزة، وتباطؤ عدد كبير منها في قطاع غزة وفي الضفة الغربية [25].

وفي **السودان**، لا تزال الحرب الداخلية تؤثر بشكل كبير على النشاط الاقتصادي، ما نتج عنه توقف الكثير من الأنشطة الاقتصادية وبالتالي إنكماش النمو الاقتصادي واستمرار تدهور مؤشرات الاقتصاد الكلي مثل معدلات التضخم وأسعار الصرف واختلالات ميزان المدفوعات، واحتياطي الصرف الأجنبي وغيرها، كما يشكل الأمن الغذائي وتحدي توفير الخدمات الأساسية للأفراد هاجساً للحكومة، في ظل هذه الظروف، انكمش الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 29.7 بالمائة عام 2023، ويتوقع أن يحقق معدل نمو سلبي في عام 2024 بحوالي 15.7 بالمائة.

للتخفيف من حدة المخاطر المشار إليها في التحليل أعلاه، يتعين على الدول العربية المستوردة للنفط اعتماد سياسات تهدف إلى تخفيض تعرضها للمخاطر من خلال بناء الحيز المالي المناسب لمواجهة الصدمات، وتخفيض حجم المديونية، وتبني استراتيجيات للأمن الغذائي وأمن الطاقة تقلل من تعرضها لمخاطر تقلبات أسعار الغذاء والطاقة، والسير في إصلاحات هيكلية تعزز آفاق النمو في الأجلين المتوسط والطويل، والاستثمار في التنويع الاقتصادي، وتعزيز تنمية مصادر الطاقة المتجددة، والسعي إلى تعزيز التعاون الإقليمي والتجارة العربية البينية.

²⁴International Monetary Fund. (2024). World Economic Outlook, April 2024, and International Monetary Fund. (2023). Lebanon: 2023 Article IV Consultation, IMF Country Report No. 23/237.

²⁵ سلطة النقد الفلسطينية، استبيان آفاق الاقتصاد العربي 2024.

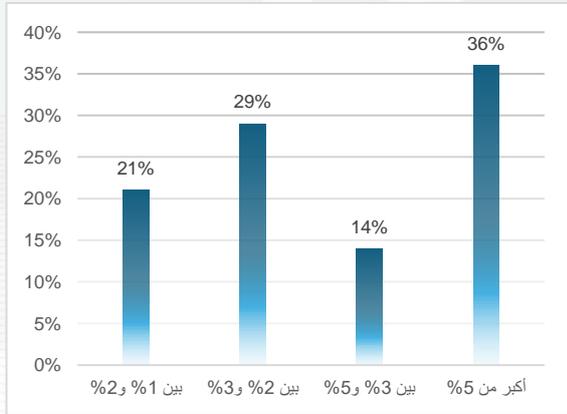
الفصل الثالث: اتجاهات الأسعار المحلية بالدول العربية

يركز هذا الفصل على التضخم، ويعرض توقعات وتحليلات لإتجاهات التضخم في الدول العربية. ويتناول بالتفصيل توقعات التضخم بين دول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية الأخرى المصدرة للنفط والدول المستوردة للنفط في المنطقة. يتضمن التحليل أيضا مناقشات تفصيلية حول محركات الضغوط التضخمية والسياسات الاقتصادية المتوقعة لإدارة هذه الضغوط، وأهم الآليات والسياسات التي اتخذتها الدول العربية للتعامل مع الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم.

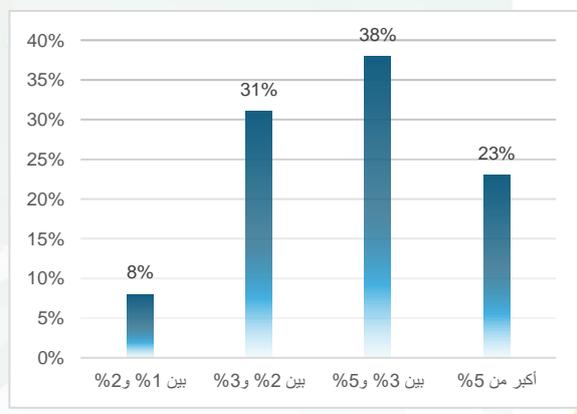
1.3 توقعات صانعي السياسات للتضخم بالمنطقة العربية

تظهر توقعات صانعي السياسات من البنوك المركزية ومؤسسات النقد وزارات المالية بالدول العربية إتجاهاً معتدلاً لمستويات التضخم خلال عام 2024 وهو ما يتوافق مع تباطؤ التضخم عالمياً. تشير غالبية تلك التوقعات (77 بالمئة) إلى أن التضخم لأهم الشركاء بالمنطقة يتراوح بين 1 بالمئة و5 بالمئة، يتوقع 38 بالمئة منهم أن يتراوح معدل التضخم بين 3 بالمئة إلى 5 بالمئة (شكل 24). أما فيما يتعلق بتوقعات الخبراء بالدول العربية للتضخم في بلدانهم لعام 2024، فيبدو أن الأمر أقل تفاؤلاً حيث يتوقع ما نسبته 14 بالمئة منهم أن التضخم في المنطقة العربية سيتراوح بين 3 بالمئة إلى 5 بالمئة، في حين يتوقع 36 بالمئة منهم أن يزيد معدل التضخم عن 5 بالمئة (شكل 25).

شكل 25. توقعات صانعي السياسات لمعدل التضخم بالدول المنطقة العربية لعام 2024



شكل 24. توقعات صانعي السياسات لمعدل التضخم لأهم الشركاء بالمنطقة العربية لعام 2024



المصدر: استناداً نتائج استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي لعام 2024.

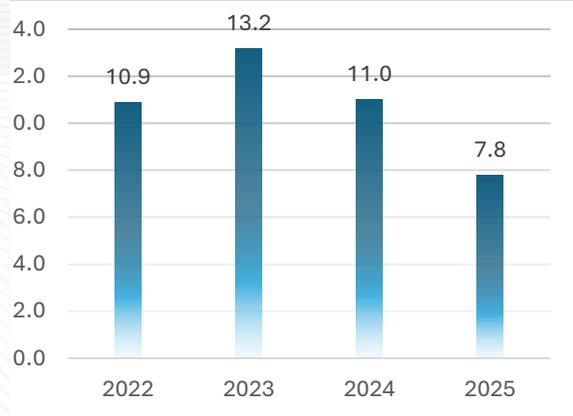
فيما يلي تفصيل لتوقعات التضخم بالدول العربية لسنتي 2024 و2025:

2.3. توقعات التضخم بالدول العربية

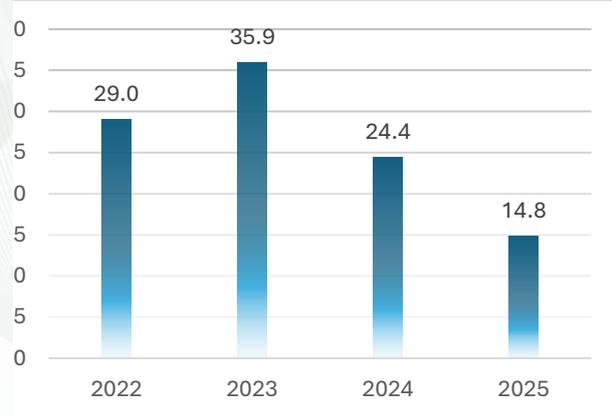
تتأثر اتجاهات الأسعار المحلية في الدول العربية بالعديد من العوامل التي تمثل أهمها في التطورات العالمية لأسعار السلع الأساسية والتي شهدت خلال الفترة الماضية تقلبات في سلاسل الإمداد نتيجة الأزمات العالمية والإقليمية المتوالية، وخاصة في ظل اعتماد معظم الدول العربية في استهلاكها للسلع الأساسية على الاستيراد، مما يعني أن جانباً مهماً من التضخم في الدول العربية هو تضخم مستورد. كما تتعرض بعض الدول العربية لظروف محلية غير مواتية كان لها الدور الأكبر في حدوث موجة تضخمية ربما لم تكن مسبقة في المنطقة ككل، فإلى جانب التوترات الداخلية لبعض الدول العربية، يعاني البعض الآخر من ضغوطات على أسعار الصرف اضطرت معها إلى اتخاذ بعض التدابير التي نتج عنها ارتفاع معدلات التضخم. وفي ضوء الانحسار المتوقع للموجة التضخمية العالمية استجابة للسياسات النقدية التشددية التي اتبعتها معظم دول العالم للحد من جماح التضخم من ناحية، والزوال التدريجي للأسباب المتعلقة بتراجع الطلب وتقلبات سلاسل الإمداد من ناحية أخرى، من المتوقع أيضاً أن تشهد المنطقة العربية تراجعاً في معدلات التضخم خلال العام المقبل.

وفي ضوء ما سبق، من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم للدول العربية حوالي 24.4 بالمائة خلال عام 2024 بعد أن بلغ نحو 36 بالمائة في عام 2023، ومن المتوقع أن يواصل التضخم بالمنطقة العربية تراجعاً في عام 2025 ليصل إلى نحو 14.8 بالمائة، ويرجع ارتفاع التضخم في عام 2023 بشكل أساسي إلى الارتفاع الكبير في التضخم الذي تشهده بعض الدول العربية نتيجة الظروف الداخلية غير المواتية مثل السودان، وسورية، ولبنان، وأيضاً الدول التي تتعرض لضغوطات متعلقة بسعر الصرف نتيجة أزمة العملة الأجنبية مثل مصر. ومع استبعاد الدول التي تواجه ضغوطاً تضخمية كبيرة (السودان وسورية ولبنان)، فمن المتوقع أن يبلغ معدل التضخم نحو 11 بالمائة في عام 2024 ونحو 7.8 بالمائة في عام 2025، مقارنة بنحو 13.2 في المائة خلال عام 2023 (الشكلان 26 و27). يتضح من الشكلين التأثير الكبير لهذه الدول الثلاث على معدلات التضخم بالمنطقة ككل، حيث ساهمت هذه الدول مجتمعة في أكثر من ثلثي التضخم الكلي بالمنطقة في عام 2023، وهذا يعني أن تحسن واستقرار الأوضاع الاقتصادية بهذه الدول سيكون له تأثير إيجابي واضح على معدلات التضخم بالمنطقة العربية مجتمعة.

شكل 27. توقعات التضخم بالدول العربية بعد استثناء سورية ولبنان والسودان



شكل 26. توقعات التضخم بالدول العربية مجتمعة



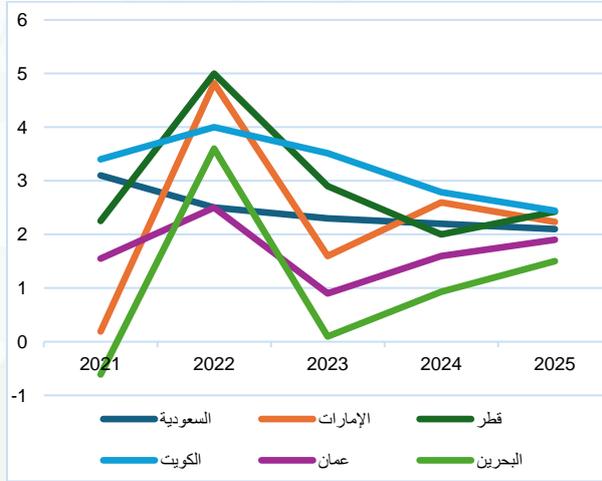
المصدر: استناداً إلى تقديرات صندوق النقد العربي.

فيما يلي تحليل لتوقعات التضخم بمجموعات الدول العربية:

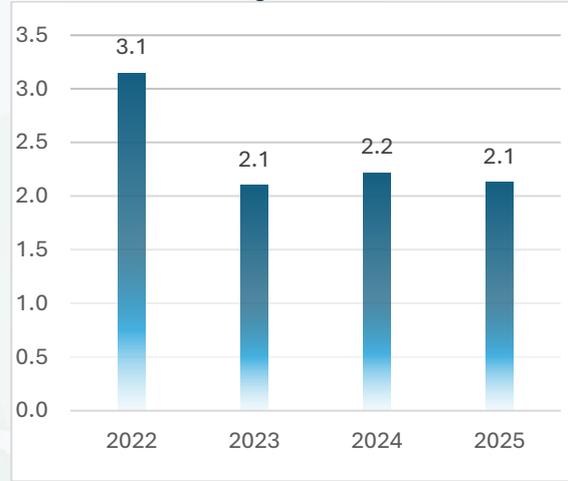
1.2.3. دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

تشهد الدول العربية المصدرة الأساسية للنفط وهي دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، استقراراً نسبياً في معدلات التضخم مع حدوث تراجع على مستوى المجموعة ككل بداية من عام 2023، حيث بلغ معدل التضخم لدول المجموعة نحو 3.1 بالمئة في عام 2022 ثم تراجع إلى 2.1 بالمئة في عام 2023، ومن المتوقع أن يسجل معدل التضخم في دول المجموعة حوالي 2.2 بالمئة في عام 2024، ثم ما نسبته 2.1 بالمئة في عام 2025 (شكل 28).

شكل 29. توقعات التضخم لدول مجلس التعاون مفردة (%)



شكل 28. توقعات التضخم لمجموعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (%)



المصدر: استناداً إلى تقديرات صندوق النقد العربي

ويوضح الشكل (29) توقعات التضخم لكل دولة على حدة، حيث يظهر أن دول المجموعة تمتلك القدرات والأدوات الكفيلة لإدارة التضخم، إذ تشير التوقعات أن نسب التضخم لن تتجاوز نسبة 3 بالمائة في عام 2024، ونسبة 2.5 بالمائة عام 2025 في أي دولة من دول المجموعة.

في **السعودية**، تراجع معدل التضخم بشكل طفيف بين عامي 2022 و2023 حيث بلغ 2.5 بالمئة في عام 2022 وتراجع ليسجل 2.3 بالمئة في عام 2023، ويرجع ذلك لتبني حكومة المملكة لسياسات وتدابير استباقية بهدف احتواء ارتفاع الأسعار والحفاظ على القدرة الشرائية للأفراد، من خلال رفع أسعار الفائدة، ووضع سقف لأسعار البنزين ورفع مستوى المخزون الغذائي، إلى جانب الاستمرار في تعزيز منظومة الدعم والإعانات الاجتماعية. بناءً على ذلك، من المتوقع أن يظل التضخم عند مستويات منخفضة، حيث تشير التوقعات إلى استمرار التباطؤ في معدل التضخم ليحقق 2.2 بالمئة في عام 2024، كما يتوقع استقراره عند مستوى 2.1 بالمئة في عام 2025.

في **الإمارات**، تراجع معدل التضخم بشكل ملحوظ في عام 2023 ليسجل 1.6 بالمئة مقابل نحو 4.8 بالمئة خلال عام 2022، وقد ساهم في هذا التراجع السياسة النقدية التشديدية التي اتبعتها البنك المركزي الإماراتي من خلال رفع أسعار الفائدة، كما ساهم تراجع تكلفة خدمات النقل والتي كانت قد ارتفعت بشكل كبير في عام 2022 نتيجة

زيادة أسعار الوقود بكل مشتقاته في الدولة في ضوء ارتفاع أسعار الطاقة العالمية وزيادة أسعار عمليات الشحن وتكاليف النقل، إضافة إلى تراجع أسعار المواد الغذائية، علاوة على تراجع تأثير التضخم المستورد، تماشياً مع تباطؤ التضخم عالمياً. وفي ضوء ذلك، من المتوقع أن يظل التضخم عند مستويات مستقرة نسبياً في حدود 2.3 بالمئة خلال عامي 2024 و2025.

في **قطر**، تراجع معدل التضخم في عام 2023 ليسجل 2.9 بالمئة بعد أن وصل إلى 5.0 بالمئة في عام 2022، وذلك بفضل السياسات التشديدية التي اتبعتها البنك المركزي القطري، وتراجع أثر استضافة قطر لمونديال كرة القدم الذي أقيم خلال عام 2022 وساهم بشكل واضح في ارتفاع تكاليف خدمات الثقافة والترفيه. ويتوقع أن يستمر تراجع التضخم ليستقر عند نسبة 2 بالمئة سنة 2024، و2.4 بالمئة في عام 2025.

وأدت السياسات والإجراءات التي تبنتها **البحرين** لاحتواء معدلات التضخم إلى تراجع التضخم بشكل كبير إلى ما يقرب من 0.1 بالمئة في عام 2023 مقارنة بنحو 3.6 بالمئة في عام 2022، حيث ساعد على هذا التراجع استمرار سياسات المحافظة على ربط الدينار البحريني بالدولار الأمريكي بسعر صرف ثابت، بالإضافة إلى حرص البحرين على عدم تأثر سلاسل الإمداد والتوريد عبر تنويع مصادر الاستيراد وثبات أسعار الطاقة والوقود. كما ساهمت الرقابة المشددة على الأسواق، وإعفاء السلع الأساسية من ضريبة القيمة المضافة إلى كبح جماح التضخم بشكل كبير، حيث يتم إعفاء عدد من القطاعات الحيوية، مثل التعليم والرعاية الصحية من ضريبة القيمة المضافة، بجانب استثناء 94 سلعة أساسية منها. ومن المتوقع أن يستقر التضخم في البحرين في حدود 1 بالمئة في عام 2024 و1.5 بالمئة في عام 2025.

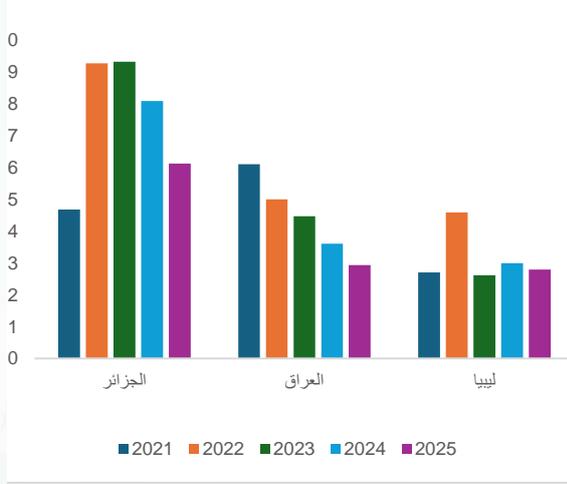
في **عمان**، تراجع معدل التضخم بشكل ملحوظ ليسجل 0.9 بالمئة في عام 2023 مقابل 2.5 بالمئة في عام 2022، حيث ساعدت المبادرات التي تبنتها حكومة عمان في هذا التراجع منها زيادة الاعتماد على المنتج المحلي وتقليل الاعتماد على الاستيراد تزامناً مع تعزيز الشراكات التجارية مع الدول المجاورة في مجلس التعاون الخليجي التي تتمتع بمعدلات تضخم منخفضة، مما ساعد في الحد من التضخم المستورد. ومن المتوقع أن تبقى معدلات التضخم عند مستويات معتدلة، حيث يتوقع أن يصل معدل التضخم إلى نحو 1.6 في المئة بعام 2024، وحوالي 1.9 في المئة خلال عام 2025.

في **الكويت**، يتوقع أن تبقى معدلات التضخم عند مستويات معتدلة، حيث يتوقع أن يصل معدل التضخم إلى نحو 2.8 في المئة بعام 2024، وحوالي 2.4 في المئة خلال 2025.

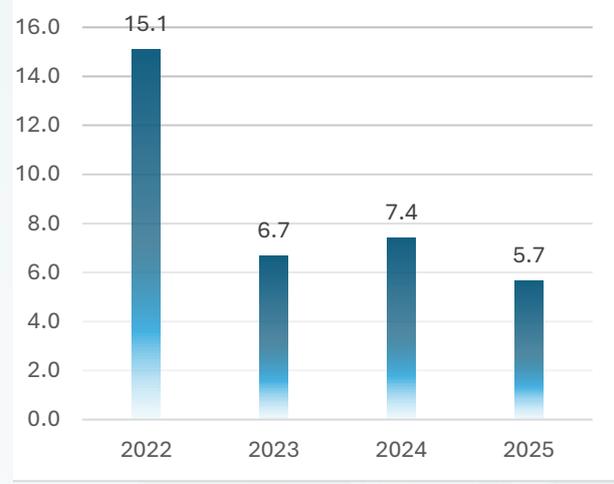
2.2.3. الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط

يتوقع أن يشهد التضخم في الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط ارتفاعاً خلال العام 2024، قبل تراجعته عام 2025 (شكل 30). وعلى الرغم من تباطؤ التضخم العالمي وتراجع الأسعار العالمية التي أدت إلى انحسار أثر التضخم المستورد، تظل مستويات التضخم في دول هذه المجموعة مرتفعة نسبياً، خاصة في اليمن التي تشهد ظروفاً داخلية غير مواتية يمكنها عرقلة بعض الأنشطة الاقتصادية، ما قد يسبب اختناقات في جانب العرض وبالتالي يؤدي إلى ضغوط تضخمية، إضافة إلى تقلبات أسعار النفط العالمية. وفي ضوء ذلك، من المتوقع أن يسجل معدل التضخم في دول المجموعة حوالي 7.4 في المئة في عام 2024، ثم ما نسبته 5.7 بالمئة في عام 2025 (شكل 30).

شكل 31. توقعات التضخم للدول العربية الأخرى المصدرة للنفط



شكل 30. توقعات التضخم لمجموعة الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط



المصدر: استناداً إلى تقديرات صندوق النقد العربي.

في **الجزائر**، بلغ معدل التضخم نحو 9.3 بالمئة في عام 2023 وهو نفس المستوى المحقق في عام 2022 تقريباً، وتسعى الحكومة الجزائرية إلى الاستمرار في تبني التدابير التي من شأنها الحفاظ على مستوى مستقر من التضخم، أهمها مكافحة الممارسات المتعلقة بالمضاربة غير المشروعة حيث اعتمدت الحكومة على تحديد هوامش قصوى للربح في مختلف مراحل الإنتاج والتوزيع بالجملة والتجزئة لهذه المواد، وتطوير النسيج التجاري من خلال إنشاء أسواق جملة جهوية، ووضع مقاربة تشاركية من أجل استيعاب التجار الناشطين في الفضاءات الموازية ودمجهم في الأسواق غير المستغلة، بالإضافة إلى جملة من الإجراءات التنظيمية والميدانية الرامية إلى إعادة تنظيم شبكة التوزيع الوطنية والتحكم في شبكة توزيع المواد واسعة الاستهلاك، و تكوين مخزون آمني بما يوافق 12 شهراً من الاستهلاك الوطني، بالإضافة إلى تنفيذ استراتيجية رامية لتحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات الغذائية واسعة الاستهلاك عبر مقاربة جديدة تتضمن توسيع المساحات المخصصة للإنتاج الزراعي. ومن المتوقع أن يصل معدل التضخم في الجزائر إلى 8 بالمئة في عام 2024، ثم ينخفض إلى نحو 6.1 بالمئة في عام 2025.

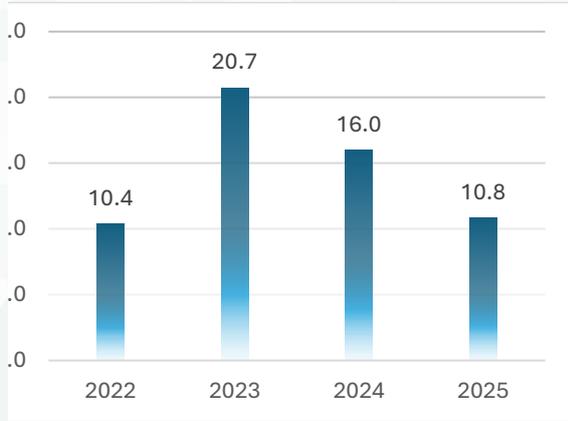
وتشهد معدلات التضخم في **العراق** تراجعاً تدريجياً منذ عام 2021، حيث تراجع من 6.1 بالمئة في عام 2021 إلى 5 بالمئة في عام 2022، ثم إلى 4.5 بالمئة في عام 2023، ويرجع ذلك إلى الاستقرار والانخفاض في معدل تضخم المواد الغذائية وبعض المواد الأخرى، والذي نتج عن السياسات والإجراءات التي اتخذتها الحكومة خلال الفترات الماضية والتي أسهمت في تحسين مفردات السلة الغذائية من خلال زيادة المواد الغذائية وتحسين نوعيتها وانتظام عملية التوزيع. ومن المتوقع أن يصل معدل التضخم في العراق إلى 3.6 بالمئة في عام 2024، ثم ينخفض إلى 3 بالمئة في عام 2025.

فيما يخص **ليبيا**، فمن المتوقع أن يسجل معدل التضخم حوالي 3 بالمئة خلال عام 2024، وينخفض ليصل إلى 2.8 بالمئة في عام 2025. في **اليمن**، انعكاساً للظروف غير المواتية التي تمر بها البلاد وضغوط أسعار صرف العملة المحلية، تظل معدلات التضخم عند مستويات مرتفعة، حيث من المتوقع أن تصل معدلات التضخم نحو 12.4 بالمئة في عام 2024 ونحو 9.2 بالمئة في عام 2025.

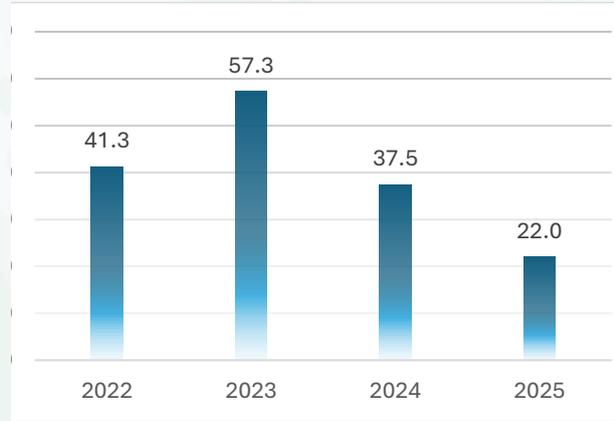
3.2.3. الدول العربية المستوردة للنفط

فيما يتعلق بالدول العربية المستوردة للنفط، فمن المتوقع أن يشهد التضخم تراجعاً ملحوظاً في عام 2024 ليصل إلى 37.5 بالمئة في مقارنة بنحو 57.3 بالمئة في عام 2023، ومن المتوقع أن يستمر التراجع في عام 2025 ليصل إلى نحو 22 بالمئة (شكل 32). وبالرغم من ذلك تظل مستويات التضخم مرتفعة بدول هذه المجموعة وذلك نتيجة ارتفاع التضخم في بعض الدول التي تشهد ظروفاً داخلية غير مواتية وضغوطاً على أسعار صرف العملة المحلية، والتي تشمل كلا من لبنان والسودان وسوريا، ومع استبعاد هذه الدول الثلاث تبدو الأمور أقل حدة، حيث بلغ معدل التضخم بدول المجموعة نحو 20.7 بالمئة في عام 2023، ومن المتوقع أن يصل معدل التضخم إلى 16 بالمئة في عام 2024 ونحو 10.8 بالمئة في عام 2025 (شكل 33).

شكل 33. توقعات التضخم بالدول العربية المستوردة للنفط بعد استثناء سورية ولبنان والسودان



شكل 32. توقعات التضخم بالدول العربية المستوردة للنفط مجتمعة



المصدر: استناداً إلى تقديرات صندوق النقد العربي

شهدت **مصر** ارتفاعاً ملحوظاً في الأسعار المحلية حيث بلغ معدل التضخم نحو 34 بالمئة في عام 2023 مقارنة بنحو 13.9 بالمئة في عام 2022، ويعزى ذلك بصفة أساسية إلى أثر تخفيض سعر صرف الجنيه المصري أمام الدولار الأمريكي مما نتج عنه أثر كبير في ارتفاع المستوى العام للأسعار، إضافة إلى أثر التضخم المستورد نتيجة اعتماد الدولة على الاستيراد وخاصة للسلع الأساسية، ويستهدف البنك المركزي المصري تحقيق استقرار الأسعار من خلال التحول إلى نظام استهداف التضخم المرن الذي يسعى إلى الحد من تقلبات التضخم عن المستوى الذي يعتبر متوافقاً مع استقرار الأسعار وكذا الحد من تقلبات النشاط الاقتصادي الحقيقي عن طاقته الإنتاجية القصوى. ومع التدابير المستهدفة من قبل البنك المركزي المصري، من المتوقع أن ينخفض معدل التضخم إلى 27 بالمئة في عام 2024، ونحو 18 بالمئة في عام 2025.

بالنسبة **للمغرب**، تراجع معدل التضخم من نحو 6.6 بالمئة في عام 2022 ليسجل نحو 6.1 بالمئة في عام 2023، ويتوقع أن يستقر معدل التضخم عند مستوى 1.5 بالمئة في عام 2024 وأن يرتفع إلى نحو 2.7 بالمئة في عام 2025. حيث قامت الحكومة المغربية باتخاذ العديد من التدابير بهدف الحفاظ على القوة الشرائية للأسر، والحفاظ على السلم الاجتماعي، ورفع الأجور، وتنفيذ برنامج التعويضات العائلية. وتسعى الحكومة المغربية لمواصلة دعم

قطاع النقل، وتخفيض الرسوم على البذور والأسمدة المستوردة من أجل الحد من ارتفاع أسعار المدخلات الفلاحية و تحسين الإنتاجية وكذا تزويد السوق الوطنية وتعزيز مراقبة أسواق السلع والمنتجات الأساسية.

وفي **الأردن**، انخفض معدل التضخم في عام 2023 ليسجل 2.1 بالمئة وهو ما يقرب من نصف المعدل المسجل في عام 2022 والذي بلغ 4.2 بالمئة، وهو يعتبر معدل تضخم معتدل نسبياً مقارنة بدول المجموعة. وقد ساهمت السياسة النقدية التشديدية التي اتبعتها البنك المركزي الأردني استجابة للتطورات العالمية في استقرار معدلات التضخم وتراجعها خلال العام الماضي، ففي عام 2023، قام البنك المركزي الأردني برفع أسعار الفائدة 4 مرات، بينما تم تثبيت أسعار الفائدة 4 مرات أخرى بنهاية العام مع بدء انحسار الموجة التضخمية العالمية، ومن المتوقع أن يتراوح معدل التضخم في الأردن ما بين 2 بالمئة إلى 3 بالمئة خلال عامي 2024 و2025.

وفي **فلسطين**، أدى تصاعد العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة إلى ارتفاع كبير في أسعار السلع الأساسية والتي أدت إلى ارتفاع معدل التضخم الكلي بدولة فلسطين إلى 6 بالمئة في عام 2023 (4.8 بالمئة في الضفة الغربية، 9.7 بالمئة في قطاع غزة)، مقارنة بنحو 3.7 بالمئة في عام 2022، مما كان له تأثير سلبي على إنفاق الأسر الفلسطينية، وانخفاض القدرة الشرائية خلال العام 2023 بنسبة 5.5 بالمئة في فلسطين، حيث ارتفعت الأسعار الأساسية في قطاع غزة بنسبة تجاوزت 30 بالمئة وبنسبة 5 بالمئة في الضفة الغربية.

في **تونس**، تشهد مستويات الأسعار المحلية ارتفاعاً كبيراً خلال العامين الماضيين، حيث شهد معدل التضخم ارتفاعاً في عام 2023 ليسجل 9.3 بالمئة مقابل 8.3 بالمئة في عام 2022، متأثراً بارتفاع أسعار الغذاء، علاوة على تداعيات الجفاف التي أثرت سلباً على القطاع الزراعي، وأضررت بمعدلات النمو الاقتصادي في البلاد، بالإضافة إلى ضغوطات العملة المحلية وتراجعها أمام العملة الأجنبية. ويسعى البنك المركزي التونسي إلى الاستمرار في اعتماد سياسة نقدية حذرة وتطوير أدوات وآليات التواصل حول قرارات السلطات النقدية بغرض التحكم في التضخم واحتواءه في مستويات منخفضة وذلك في ظل العديد من المخاطر التضخمية النشطة على المدى القريب والمتوسط. وكان البنك المركزي التونسي قد أعلن في نهاية عام 2023 أنه أبقى على سعر الفائدة، مضيفاً أن القرار سيساهم في خفض الضغوط التضخمية بشكل أكبر خلال الفترة المقبلة. ومن المتوقع انخفاض التضخم في تونس ليسجل 7.3 بالمئة في عام 2024، قبل أن ينخفض إلى نحو 5.7 بالمئة عام 2025.

في **السودان**، ظلت مستويات الأسعار مرتفعة في عام 2023 متأثراً بالظروف الداخلية غير المواتية التي تمر بها البلاد، إضافة إلى أثر الضغوط التضخمية الناتجة عن اضطراب سلاسل التوريد والضغط على العملة المحلية. لذا، من المتوقع استمرار التضخم عند مستويات مرتفعة قد تقارب 120 بالمئة في عام 2024، مع انحسار متوقع في عام 2025.

أما في **لبنان**، ونظراً لاستمرار الظروف غير المواتية والتطورات الداخلية التي تمر بها البلاد، فقد ارتفع معدل التضخم خلال عام 2023 ليسجل حوالي 221.3 في المئة، مقابل نحو 171.2 في المائة في عام 2022، ومن المتوقع أن يتراجع التضخم في ظل تباطؤ التضخم العالمي وانحسار أثر التضخم المستورد، ليصل إلى مستويات منخفضة في حدود 75 بالمئة في عام 2024 مع استمرار الانخفاض في عام 2025.

وفي **سورية**، من المتوقع أن تواصل مستويات الأسعار تراجعها بعد الارتفاع الذي شهدته خلال العامين الماضيين في ظل التطورات الداخلية، حيث من المتوقع أن يسجل معدل التضخم نحو 46 في المائة في عام 2024 مع استمرار الانخفاض في عام 2025.

في **موريتانيا**، يتوقع أن يتراجع معدل التضخم إلى ما دون 5 بالمئة في عامي 2024 و2025 بعد أن بلغ نحو 5 بالمئة خلال عام 2023. وفي **جيبوتي**، من المتوقع أن يستقر معدل التضخم عند مستوى 2 بالمئة في عامي 2024 و2025 بعد أن بلغ 2.5 بالمئة خلال عام 2023. من المتوقع كذلك أن يتراجع معدل التضخم إلى النصف في **القمر** ليسجل نحو 2.2 بالمئة و1.7 بالمئة خلال عامي 2024 و2025 على الترتيب بعد أن سجل 5.7 بالمئة في عام 2023. وفي **الصومال** من المتوقع أن يستقر معدل التضخم عند مستوى 3 بالمئة خلال عامي 2024 و2025.

الفصل الرابع: التحليل القطاعي، الإصلاحات الاقتصادية والسياسات المصاحبة

يقدم الفصل الرابع من تقرير آفاق الاقتصاد العربي تحليلاً قطاعياً مفصلاً يغطي المالية العامة والقطاع النقدي والمالي والقطاع الخارجي بما في ذلك ميزان المدفوعات، كما يتناول الإصلاحات والسياسات الاقتصادية التي من المتوقع أن تصاحب هذه التغيرات القطاعية، ويتم إيلاء اهتمام خاص للاضطرابات في البحر الأحمر وآثارها الاقتصادية على الدول العربية. يناقش هذا الفصل إصلاحات المالية العامة، وتعديلات السياسة النقدية، والتغيرات في القطاع المالي، مع تسليط الضوء على الكيفية التي من المتوقع أن تؤدي بها هذه الإصلاحات إلى استقرار وتحفيز النمو الاقتصادي في المنطقة.

1.4. المالية العامة

1.1.4. أولويات الإصلاح ومجالات التطوير في قطاع المالية العامة بالدول

العربية

يعتبر إصلاح وتطوير إدارة المالية العامة عملية مستمرة، تحرص فيها الدول العربية على إجراء إصلاحات بتركيز جهودها على كل من الإيرادات العامة والنفقات العامة لتحقيق الاستدامة المالية، ويتأتى ذلك من خلال حوكمة الموازنة العامة التي من شأنها تخفيف المخاطر المالية والاقتصادية، وتنويع واستدامة مصادر التمويل، وتلبية الدعم المالي اللازم للجهات الحكومية، بالإضافة إلى الارتقاء بآليات إدارة المالية العامة (مثلاً: تطوير سياسات وتشريعات وأنظمة مالية مبتكرة).

يسلط الشكل (34) الضوء على عدة مجالات رئيسية تتبناها الدول العربية لإصلاح وتنمية **الإيرادات العامة**. وينصب التركيز الأول على زيادة كفاءة التحصيل، مما يشير إلى أن هناك إمكانية كبيرة لتحسين فعالية أنظمة الإيرادات الحالية. ويشير إصلاح الإدارة الضريبية، ولا سيما من خلال رقمنة الإجراءات الضريبية وإدارة المخاطر، إلى وجود اتجاه نحو تحديث الإطار المالي لتعزيز الامتثال وتبسيط العمليات. وهناك أيضاً خطط لتعديل الرسوم ومعدلات الضرائب لضمان العدالة والكفاءة، وترشيد الإعفاءات الضريبية. ويشير هذا التحرك نحو سياسات

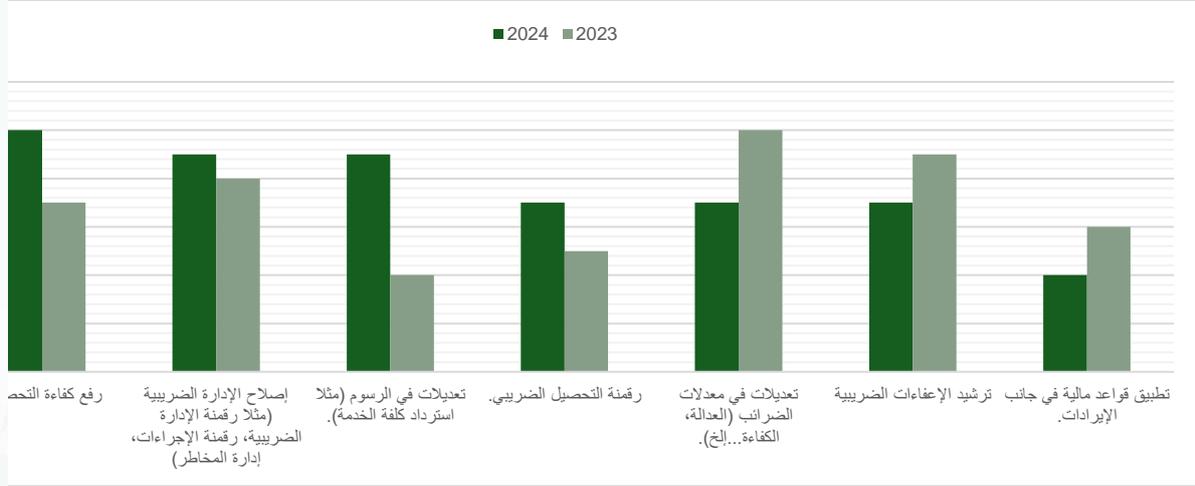
ضريبية أكثر دقة وإنصافاً. يبرز دمج الحلول الرقمية في تحصيل الضرائب كخطوة تقدمية نحو تعزيز قوة الأنظمة الضريبية وإمكانية الوصول إليها. فيما يتعلق **بالنفقات العامة**، ينصب التركيز في المقام الأول على مراجعة الأجور والرواتب وتحسينها، وهو ما يعكس على الأرجح المخاوف بشأن استدامة تعويضات القطاع العام في ضوء القيود المالية. ويعد خفض نفقات التشغيل مجالاً رئيسياً آخر، مما يشير إلى هدف شامل يتمثل في تحقيق عمليات حكومية أصغر حجماً وأكثر كفاءة. ومن المسلم به أن تعزيز شبكات الحماية الاجتماعية أمر بالغ الأهمية، مما يشير إلى الالتزام بحماية الرعاية الاجتماعية خاصة في ظل الآثار المتوقعة للإصلاحات الاقتصادية التي تتبناها العديد من الدول العربية، ويشير تطوير البدائل لتخفيف عبء النفقات الرأسمالية، مثل تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، إلى تحول استراتيجي نحو الاستفادة من كفاءات القطاع الخاص لتمويل المشاريع العامة (الشكل 35).

التحول في أولويات الإصلاحات والتطوير في مجال الإيرادات العامة

يوضح الرسم البياني (34) التغييرات في أولويات إصلاح صناع السياسات بين عامي 2023 و2024 في مختلف المجالات المتعلقة بالإيرادات العامة. أحد الاتجاهات الملحوظة هو الزيادة الكبيرة في أولوية رفع كفاءة التحصيل. وفي عام 2024، ركز صناع السياسات بشكل أكبر على تعزيز آليات تحصيل الضرائب والإيرادات مقارنة بعام 2023. ويشير هذا التحول إلى تركيز قوي على تحسين فعالية عمليات تحصيل الإيرادات، مما يعكس تحركاً استراتيجياً لتعظيم الإيرادات دون الحاجة إلى زيادة معدلات الضرائب بالضرورة. وشهد إصلاح بيئة إدارة الضرائب أيضاً زيادة طفيفة في الأولويات من عام 2023 إلى عام 2024، حيث يواصل صناع السياسات التأكيد على أهمية أنظمة إدارة الضرائب التي تتسم بالكفاءة والفعالية، علماً أن وجود إطار إداري قوي أمر بالغ الأهمية لتحقيق مستوى أعلى من الامتثال ونتائج أفضل للإيرادات. هناك مجال آخر زادت فيه الأولوية بشكل طفيف وهو أتمتة تحصيل الضرائب، ويؤكد هذا التحول الاهتمام المتزايد بالاستفادة من التكنولوجيا لتبسيط وتحديث نظام تحصيل الضرائب (تهدف هذه الخطوة إلى تقليل الأخطاء اليدوية وتعزيز الشفافية وتحسين الكفاءة العامة). ولوحظ ارتفاع كبير في الأولوية المعطاة للتعديلات في الرسوم في عام 2024، حيث يركز صناع السياسات أكثر على تعديل الرسوم لتتماشى بشكل أفضل مع تكاليف الخدمة والظروف الاقتصادية، كما حظيت التعديلات في معدلات الضرائب بأولوية كبيرة في عام 2024، مما يشير إلى التركيز على مراجعة معدلات الضرائب لضمان العدالة والكفاءة في تحصيل الضرائب. يشير ذلك إلى أن صناع السياسات يفكرون في تعديل معدلات الضرائب كوسيلة لتحسين الإيرادات مع الحفاظ على نظام ضريبي متوازن وعادل.

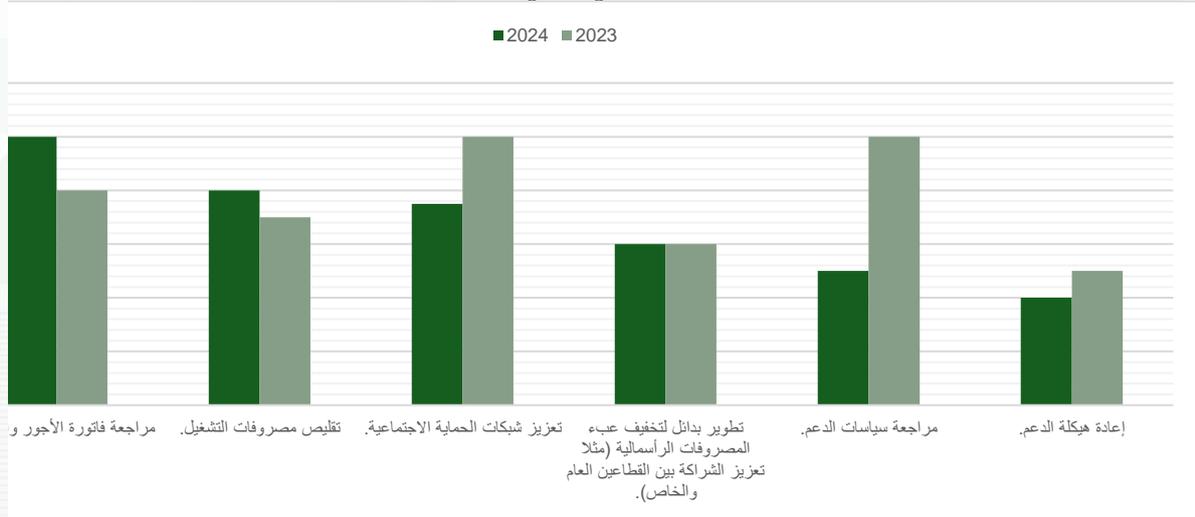
في المقابل، انخفضت أولوية ترشيد النفقات الضريبية بشكل طفيف في عام 2024. ورغم أهميتها، يبدو أن مجالات أخرى لها الأسبقية على خفض الإعفاءات والحوافز الضريبية. وقد يشير هذا التحول إلى إعطاء الأولوية للتدابير الفورية لتعزيز الإيرادات على حساب ترشيد الإنفاق على المدى الطويل. وأخيراً، هناك زيادة ملحوظة في أولوية تطبيق القواعد المالية على جانب الإيرادات في عام 2024، ويشير هذا التغيير إلى تركيز أقوى على ضمان الانضباط المالي والإدارة السليمة للإيرادات.

شكل 34. أهم الإصلاحات ومجالات التطوير التي يجري تنفيذها خلال عامي 2024 و2025 فيما يتعلق بالإيرادات العامة



المصدر: نتائج استبيان تقرير آفاق صندوق النقد العربي 2024

شكل 35. أهم الإصلاحات ومجالات التطوير التي يجري تنفيذها فيما يتعلق بالنفقات العامة



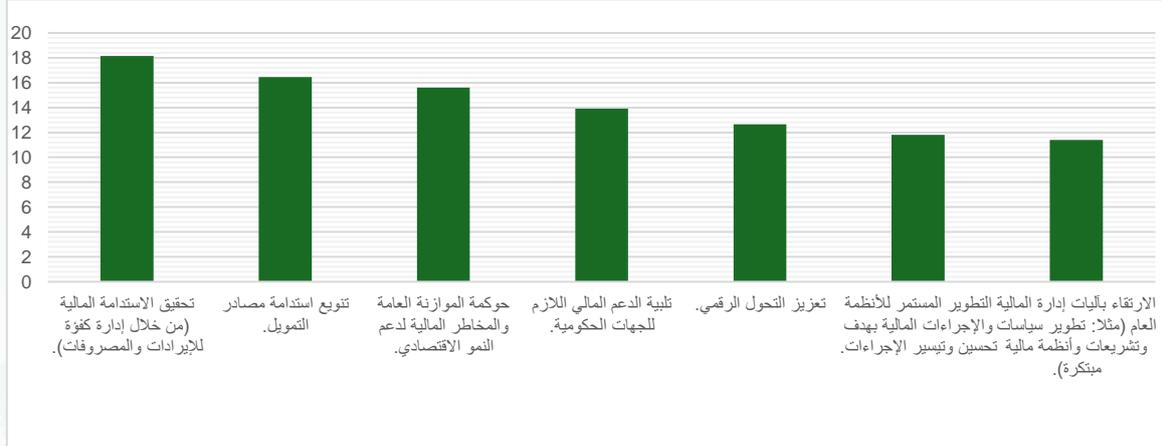
المصدر: نتائج استبيان تقرير آفاق صندوق النقد العربي 2024

التحول في أولويات الإصلاحات والتطوير في مجال النفقات العامة

يعرض الرسم البياني (35) تحليلاً مقارناً لأولويات إصلاح صناع السياسات في مجال النفقات العامة لعامي 2023 و2024. إحدى الملاحظات الرئيسية تتمثل في الزيادة الكبيرة في أولوية مراجعة فواتير الأجور والرواتب في عام 2024 مقارنة بعام 2023. ويشير هذا إلى تركيز أقوى على تقييم وربما إعادة هيكلة تعويضات القطاع العام لتعزيز الاستدامة المالية وضمان الاستخدام الفعال للموارد. وفي المقابل، ظلت الأولوية الممنوحة لخفض النفقات التشغيلية مستقرة نسبياً بين العامين. ويشير هذا إلى أنه على الرغم من أن خفض التكاليف التشغيلية لا يزال مهمًا، إلا أنه لم يشهد تحولاً كبيراً في التركيز مقارنة بمجالات الإصلاح الأخرى. شهد مجال تعزيز شبكات الحماية الاجتماعية انخفاضاً ملحوظاً في الأولوية من عام 2023 إلى عام 2024 ما يشير إلى تحول في التركيز نحو إصلاحات مالية فورية أخرى أو استقرار ملحوظ في أنظمة الحماية الاجتماعية التي تتطلب تدخلات أقل إلحاحاً. وقد زادت أولوية تطوير البدائل لتخفيف عبء النفقات الرأسمالية، مثل تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، بشكل طفيف في عام 2024، ما يُوّشر على إدراك صناع السياسات لأهمية طول التمويل المبتكرة لتخفيف الضغط على الموازنات العامة وتشجيع الاستثمار المستدام في البنية التحتية وتنمية الخدمات. وقد شهدت مراجعة سياسات الدعم انخفاضاً كبيراً في الأولويات في عام 2024. يشير هذا التحول إلى أن الإصلاحات السابقة في سياسات الدعم قد تم تنفيذها إلى حد كبير، أو أن التركيز قد تحول إلى إصلاحات مالية ملحة أخرى. وأخيراً، زادت أولوية إعادة هيكلة آليات الدعم بشكل كبير في عام 2024 بما يعكس التزاماً قوياً بمراجعة أطر الدعم وتحسينها لضمان أنها أكثر فعالية واستهدافاً ومواءمة مع أهداف المالية العامة.

في مجال **إدارة الموازنة العامة**، وكما يظهره الشكل (36)، يأتي تحقيق الاستدامة المالية على رأس الأولويات، مع التركيز على الإدارة الفعالة لكل من الإيرادات والنفقات. إن التركيز على تنويع مصادر التمويل وتحسين حوكمة الموازنة العامة والمخاطر المالية يؤكد اتباع نهج استراتيجي لتعزيز الاستقرار المالي ودعم النمو الاقتصادي. ويُنظر إلى تعزيز التحول الرقمي والتطوير المستمر للأنظمة والإجراءات المالية على أنه أمر ضروري في مجال تطوير قطاع المالية العامة، فضلاً عن تسهيل العمليات الأكثر سلاسة، وتعزيز الشفافية. وتظهر الردود المتعلقة **بإدارة الدين العام** ميلاً واضحاً نحو وضع استراتيجية قوية للدين وإصلاح شامل لإدارة الدين العام. ويشير التركيز على إجراء اختبارات التحمل من أجل القدرة على تحمل الديون إلى وجود وعي متزايد بالمخاطر المرتبطة بالدين العام واتباع نهج استباقي لضمان السلامة المالية. ويعد مجال التركيز هذا بالغ الأهمية للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي وضمان بقاء مستويات الدين تحت السيطرة وضمن الحدود الآمنة. يكشف تحليل ردود وزارات المالية العربية على الاستبيان (من خلال الأشكال البيانية 34-37) وجود استراتيجية متماسكة في قطاع مالية الحكومة تهدف إلى إصلاح وتطوير سياسات وممارسات مالية أكثر كفاءة وشفافية واستدامة. وهناك اعتراف واضح بالحاجة إلى أهمية تعزيز التحول التقني في جميع مجالات المالية العامة، من تحسين الإيرادات إلى إدارة الديون.

شكل 36. أهم الإصلاحات ومجالات التطوير التي يجري تنفيذها خلال عامي 2024 و2025 فيما يتعلق بعملية إدارة الموازنة العامة



شكل 37. أهم الإصلاحات ومجالات التطوير التي سيتم تنفيذها خلال عامي 2024 و2025 على صعيد إدارة الدين العام



المصدر: نتائج استبيان تقرير آفاق صندوق النقد العربي 2024

ويؤكد تحليل إصلاحات المالية العامة في البلدان العربية على وجود اتجاه استراتيجي واضح نحو تعزيز الكفاءة والشفافية والاستدامة في مختلف المجالات المالية.

2.1.4. تحليل قطاع المالية العامة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

في عام 2022، حققت **السعودية** فائضاً مالياً بنسبة 2.5 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يمثل أول فائض منذ عام 2013، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى ديناميكيات سوق النفط المواتية. وقد تحقق هذا الوضع المالي على الرغم من ارتفاع النفقات عما كان مخططاً له، بما في ذلك الإنفاق الرأسمالي. وظل الدين العام مستداماً

عند مستوى 23.8 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي. وركزت الحكومة على تنويع الإيرادات وتنفيذ إصلاحات هيكلية لتعزيز الاستدامة المالية. بالنسبة لعام 2023، استمر التزام الحكومة بالانضباط المالي إلى جانب دعم النمو الاقتصادي. ويظل التركيز على نمو الإيرادات غير النفطية وإدارة النفقات بكفاءة للتخفيف من الآثار المحتملة الناجمة عن عدم اليقين الاقتصادي العالمي وتقلبات أسعار النفط. بالنسبة لعام 2024، من المتوقع أن تسجل الميزانية عجزاً بنحو 1.9 بالمئة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي مع توقعات استمراره عند هذه المستويات على المدى المتوسط انعكاساً لتوجه الحكومة في الإنفاق التوسعي. وتلبية للاحتياجات التمويلية، ووفقاً لخطة الاقتراض السنوية المعتمدة: من المتوقع الاستمرار في عمليات الاقتراض المحلية والخارجية لتمويل العجز المتوقع في الميزانية وسداد أصل الدين المستحق خلال العام 2024 وعلى المدى المتوسط، والاستفادة من الفرص المتاحة حسب ظروف الأسواق: لتنفيذ عمليات تمويلية إضافية استباقية لسداد مستحقات أصل الدين للأعوام القادمة، وتمويل بعض المشاريع الاستراتيجية، وللانفتاح من فرص الأسواق لتنفيذ عمليات التمويل الحكومي البديل بهدف تمويل الإنفاق التحويلي للمشاريع الرأسمالية والبنية التحتية، وبذلك من المتوقع أن يصل رصيد الدين إلى نحو 25.9 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي وفق تقديرات الميزانية المعتمدة في العام 2024 ونموه عند مستويات مستدامة على المدى المتوسط لتلبية الاحتياجات التمويلية [26].

وتحسن الوضع المالي لدولة الإمارات بشكل ملحوظ، حيث استمرت في تحقيق فائض (منذ عام 2021) بفضل ارتفاع إيرادات النفط وضبط الإنفاق. وعلى الرغم من الزيادة في النفقات، بما في ذلك الإصلاحات المتعلقة بنظام شبكة الأمان الاجتماعي، تظل الحكومة ملتزمة بالحفاظ على موقف مالي حكيم، وبالنظر إلى المستقبل، من المتوقع أن تظل الفوائض المالية والخارجية مرتفعة على خلفية ارتفاع أسعار النفط، مع توقع أن يبلغ متوسط رصيد المالية العامة للحكومة 3.8 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي على المدى المتوسط. يعكس النهج الذي تتبعه دولة الإمارات العربية المتحدة لتعزيز الإيرادات غير النفطية، بما في ذلك فرض ضريبة على الشركات والأعمال اعتباراً من السنوات المالية التي تبدأ في تاريخ 1 يونيو 2023 أو بعده، الجهود المستمرة لتنويع مصادر الإيرادات وتعزيز الاستدامة المالية [27].

وتعززت أوضاع المالية العامة في **قطر** في عام 2022، بشكل كبير بسبب ارتفاع أسعار المحروقات، حيث حققت فائضاً بنسبة 10.5 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي. ومن المتوقع أن يستمر فائض الموازنة في المدى المتوسط، مدعوماً بارتفاع أسعار المحروقات، وتوسع إنتاج الغاز الطبيعي المسال في قطر، إلى جانب زيادة الطلب من آسيا وأوروبا. وينبغي لاستراتيجية المالية العامة أن توازن بين الانضباط والنمو على المدى القريب وأن تسهل الانتقال إلى نمو أكثر تنوعاً يقوده القطاع الخاص على المدى المتوسط [28].

أدى الانضباط المالي في **عمان**، إلى جانب أسعار النفط المواتية، إلى تحسن كبير في رصيدها المالي، ليتحول إلى فائض قدره 10.1 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022. ويقدر هذا الفائض المالي بنحو 5.5 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2023، مدعوماً بالارتفاع المستمر لأسعار النفط والإدارة المالية الحكيمة. وانخفض دين الحكومة المركزية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بشكل ملحوظ من حوالي 68 بالمئة في عام 2020 إلى 38 بالمئة في عام 2023، مما يعكس التزام عمان بالاستدامة المالية، ويؤكد برنامج إصلاح الإدارة الضريبية الجاري تنفيذه وفرض ضريبة دخل الشركات اعتباراً من عام 2023 على الجهود المبذولة لتنويع مصادر الإيرادات وتعزيز الاستدامة المالية [29].

²⁶ وزارة المالية (السعودية)، استبيان آفاق الاقتصاد العربي 2024.

²⁷ International Monetary Fund. (2023). UAE 2023 Article IV Consultation, IMF Country Report No. 23/223.

²⁸ International Monetary Fund. (2024). Qatar: 2023 Article IV Consultation, IMF Country Report No. 24/43.

²⁹ International Monetary Fund. (2024). Oman: 2023 Article IV Consultation, IMF Country Report No. 24/31.

وتحسنت أوضاع المالية العامة **للكويت** بشكل ملحوظ، مع تحقيق فائض مالي بنسبة 6.5 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2022/2021 وما يقدر بنحو 23.4 بالمئة في السنة المالية 2023/2022، وهو ما يُعزى بشكل أساسي إلى ارتفاع إيرادات النفط والسيطرة على النفقات. وعلى الرغم من هذه الإنجازات، لا تزال التحديات قائمة في مجال تنويع مصادر الإيرادات وإدارة النفقات بكفاءة. تعكس مسودة موازنة السنة المالية 2024/2023 توسعاً مالياً يهدف إلى دعم الاقتصاد، وتحقيق التوازن بين الاحتياجات قصيرة المدى والاستدامة المالية على المدى الطويل. وتعطي الحكومة ضبط أوضاع المالية العامة أهمية بالغة لتعزيز الاستدامة المالية على المدى الطويل. وتشكل تدابير مثل تطبيق ضريبة القيمة المضافة، وتوسيع ضريبة دخل الشركات لتشمل الشركات المحلية، وترشيد النفقات، بما في ذلك إعانات الدعم، ضرورة أساسية لبناء إطار مالي قوي [30].

وقد أدى التزام **البحرين** بالإصلاحات المالية والهيكلية في إطار برنامج التوازن المالي وخطة الإنعاش الاقتصادي إلى تحسن ملحوظ في الأرصد المالية والخارجية. ويعتبر تنفيذ الميزانية الحالية بما يتماشى مع أهداف برنامج التوازن المالي ومواصلة الإصلاحات الطموحة أمراً بالغ الأهمية لضمان الاستدامة المالية والخارجية. ويعد تعزيز تعبئة الإيرادات غير النفطية والحفاظ على ضبط الإنفاق من العناصر الأساسية لهذه الإصلاحات.

3.1.4. تحليل قطاع المالية العامة بالدول العربية الأخرى المصدرة للنفط

يتميز قطاع المالية العامة في **الجزائر** بالإنفاق الكبير لدعم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. ويكشف تحليل المالية العامة في الجزائر للفترة 2023-2025 عن مزيج من التوسع المالي، مع حذر تجاه هذا التوسع على المدى المتوسط مدعوماً بعدد من الإصلاحات الاستراتيجية وجهود التنويع الاقتصادي. واتسع عجز الموازنة في عام 2023 ليصل إلى نحو 16.4 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي. وتشير خطط الميزانية لعام 2024 إلى استمرار التوسع المالي مع زيادات كبيرة في الأجور العامة والتوظيف، لا سيما في التعليم والرعاية الصحية، ما سيؤدي إلى تزايد العجز سنتي 2024 و2025 إلى حوالي 17 بالمئة. وعلى الرغم من هذا العجز، فإن مستويات الدين العام تظل تحت السيطرة، حيث تشير البيانات الأولية إلى أن نسبة إجمالي الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي قد بلغت 47.3 بالمائة في سنة 2023، وتلعب الإيرادات من المواد الهيدروكربونية دوراً كبيراً في التوازن المالي بالجزائر، حيث تساهم بشكل كبير في دخل الحكومة [31]. للإشارة، فقد تبنت الجزائر عدداً من الإصلاحات المتعلقة بالمالية العامة، من ذلك إعداد قانون المالية استناداً إلى القانون العضوي (15-18) الذي يكرس مبدأ الانتقال من ميزانية الوسائل إلى ميزانية الأهداف، وتبني الرقابة القبلية للإنفاق من خلال إدراج مبادئ ترتبط بممارسة رقابة الميزانية، وتقوم على أساس تدابير مرنة، منها جعل المراقب الميزانياتي مستشاراً مالياً للسلطات الأمر بالصرف، تسهيلات لإجراءات المصادقة على النفقات العمومية، كما صدر قانون الصفقات العمومية الذي سمح بإرساء إطار قانوني يضمن شفافية أكثر وعدالة أكبر، وتأسيس المجلس الوطني للصفقات العمومية الذي يضمن انتقاء العروض ذات المزايا الأكبر لإنجاز المشاريع العمومية التنموية في أحسن الظروف المالية والاقتصادية.³²

وتدهور الوضع المالي **للعراق**، حيث انتقل من تحقيق فائض في عام 2022 إلى عجز في عام 2023، مدفوعاً بانخفاض عائدات النفط والزيادة الكبيرة في النفقات، لا سيما في الرواتب ومعاشات التقاعد، وهو ما يتطلب إجراء تعديل مالي كبير لضمان الاستدامة المالية مع حماية الإنفاق الاجتماعي والاستثماري الأساسي. وينبغي أن يشمل هذا التعديل السيطرة على فاتورة الأجور العامة وتعزيز الإيرادات الضريبية غير النفطية. ويعد تطبيق

³⁰ International Monetary Fund. (2023). Kuwait 2023 Article IV Consultation, IMF Country Report No. 23/331.

³¹ وزارة المالية (الجزائر)، استبيان آفاق الاقتصاد العربي 2024، وكذلك:

International Monetary Fund. (2024). Algeria: 2023 Article IV Consultation; Staff Report; and Statement by the Executive Director for Algeria (IMF Country Report No. 24/88).

³² استبيان آفاق الاقتصاد العربي (وزارة المالية الجزائرية) 2024.

قاعدة التناقص في التوظيف في القطاع العام ومراجعة هيكل التعرفة الجمركية من بين التدابير المقترحة لتحقيق ضبط أوضاع المالية العامة.

وشهد وضع المالية العامة في **ليبيا** في عام 2022 تحسناً، حيث تحول من العجز إلى الفائض، مدعوماً بارتفاع عائدات النفط وضبط الإنفاق. ويعود هذا التحول في ميزان المالية العامة، إلى فائض بنسبة 4 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021 وما يقدر بنحو 9 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022، إلى حد كبير إلى ارتفاع عائدات النفط على الرغم من زيادة النفقات، بما في ذلك الإصلاحات المستمرة لنظام شبكات الأمان الاجتماعي. ولا تزال الحكومة ملتزمة بالحفاظ على موقف مالي حكيم، مع توقع أن تظل الفوائض المالية والخارجية مرتفعة على خلفية ارتفاع أسعار النفط [33].

4.1.4. تحليل قطاع المالية العامة بالدول العربية المستوردة للنفط

تهدف جهود ضبط أوضاع المالية العامة في **مصر** إلى خلق بيئة اقتصادية كلية أكثر استقراراً، كما تسعى الحكومة لتنفيذ إطار لرصد ومراقبة الاستثمار العام، بهدف إدارة الطلب الزائد. ويعد ضبط أوضاع المالية العامة على أساس الإيرادات أمراً محورياً لوضع ديون مصر على مسار هبوطي، مما يتيح تخصيص الموارد لتوسيع شبكة الأمان الاجتماعي. ويتضمن النهج المتبع في إدارة المالية العامة خططا لاستبدال دعم الوقود غير المستهدف بإنفاق اجتماعي موجه، وهو جزء لا يتجزأ من حزمة تعديل أسعار الوقود الشاملة. وتعد هذه السياسات المالية ضرورية لضمان الاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل وتوفير الدعم الكافي للفئات السكانية الضعيفة.

وقد التزم **المغرب** بإستراتيجية تدريجية لضبط أوضاع المالية العامة، تهدف إلى تحقيق التوازن بين إعادة بناء هوامش الأمان المالية وتمويل الإصلاحات الهيكلية. ومن المتوقع أن تؤدي المبادرات الرئيسية مثل تعميم الحماية الاجتماعية من خلال السجل الاجتماعي الموحد، وإصلاح الضريبة على القيمة المضافة إلى تعزيز استهداف الدعم الاجتماعي وتوسيع القاعدة الضريبية من خلال تحفيز الإجراءات الشكلية. ورغم أن التخفيض التدريجي للعجز المالي على مدى السنوات المقبلة يعتبر مناسباً، فإن هناك إمكانية للتعجيل بضبط الأوضاع المالية من خلال استكمال إصلاحات النظام الضريبي، وتحسين إدارة الضرائب، وترشيد الإنفاق، وخاصة فيما يتعلق بالتحويلات إلى الشركات المملوكة للدولة.

وتنطوي إستراتيجية المالية العامة في **الأردن** على ضبط أوضاع المالية العامة بشكل تدريجي لوضع الدين العام على مسار هبوطي مع حماية الإنفاق الاجتماعي والرأسمالي. وتشمل الجهود اتخاذ تدابير لتوسيع القاعدة الضريبية، وتحسين الامتثال الضريبي، وتعزيز كفاءة الإنفاق. ومن المتوقع أن يقلص العجز المالي، مع إظهار العمليات المالية للحكومة المركزية تحركاً نحو الاستدامة. ومن المتوقع أن يستمر ارتفاع الإيرادات والمنح كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في المدى المتوسط، مع العمل على احتواء النفقات، مما يساهم في تحسين رصيد الميزانية الإجمالية. وقد تم تصميم هذا المسار المالي لمعالجة ارتفاع معدلات البطالة وارتفاع مستويات الدين العام، مع المزيد من الإصلاحات الهيكلية التي تدعم جهود ضبط أوضاع المالية العامة.

³³ International Monetary Fund. (2023). Libya: 2023 Article IV Consultation (IMF Country Report No. 23/20).

بالنسبة **لتونس**، تفضي تقديرات موارد ميزانية الدولة ونفقاتها للفترة 2024-2026 إلى تسجيل عجز في الموازنة العامة (دون اعتبار الهبات والمصادرة) بنسبة 6.6 بالمئة من الناتج المحلي الاجمالي في سنة 2024، سيتراجع تدريجياً إلى مستوى 3.9 بالمئة في أفق سنة 2026 وبالتالي تسجيل نتيجة أولية إيجابية، وهو مؤشر يدل على استعادة التوازنات المالية وبداية التحكم في نسق الدين العام، فيما يتعلق بحجم الدين العام، تعمل الحكومة على تفعيل برنامج الإصلاح على المدى المتوسط ما سيمكن من التحكم في نسبة الدين العام من الناتج المحلي الإجمالي، واستهداف نسبة 78.5 بالمئة في أفق سنة 2026. هذا وتستمر الحكومة في تعزيز دور الدولة الاجتماعي من خلال مراجعة منظومة الضمان الاجتماعي بهدف تنويع مصادر التمويل وتقريب وتحسين الخدمات المقدمة، ودعم تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة وإعادة هيكلتها بهدف ضمان ديمومتها وخلق مناصب الشغل بها، وإحداث خطي تمويل يخصصان لإسناد قروض متوسطة وطويلة المدى، ومواصلة دعم تمويل الشركات الأهلية، وتحفيز بيئة الأعمال من خلال التوسع في منح إعفاءات من ضريبة الدخل وضريبة الشركات على الشركات الجديدة لمدة أربع سنوات [34].

وقد تدهور الوضع المالي في **لبنان** بشكل كبير، حيث تشير التقديرات إلى أن العجز المالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي سيتسمر في الاتساع بسبب انخفاض الإيرادات، وتتفاقم حالة المالية العامة بسبب غياب التمويل سواء على شكل تدفقات مالية أجنبية أو محلية كبيرة، باستثناء الدعم المحدود من المانحين وتخصيصات حقوق السحب الخاصة، التي كانت حاسمة لتمويل الإنفاق الأساسي. وبعد سن خطط شاملة للتعافي الاقتصادي، بما في ذلك التعديلات المالية الكبيرة والإصلاحات الهيكلية، أمرا بالغ الأهمية لتعزيز الاستدامة المالية. ومع ذلك، فإن استمرار الوضع الراهن يهدد بمزيد من تآكل إيرادات المالية العامة، وتقويض القدرة على تحمل الدين العام، والحد من قدرة الحكومة على الاقتراض وتقديم الخدمات [35].

5.1.4. الدور المأمول لسياسات المالية العامة بالدول العربية في ظل الظروف الحالية

تستمر الدول العربية المصدرة للنفط (بشكل خاص دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية) في التركيز على خفض عجز الموازنة من خلال التنويع الاقتصادي وتعزيز الإيرادات غير النفطية، في حين تركز الدول العربية المصدرة للنفط على تنفيذ تدابير الضبط المالي التي تهدف إلى خفض الدين العام وتعزيز شفافية الميزانية. بالنسبة لعام 2024، يظهر أن التوجه العام للدول العربية سيكون نحو المزيد من التحسينات في إدارة المالية العامة مع تعافي الاقتصادات، مع زيادة التركيز على الإصلاحات المالية والتنويع بعيداً عن الإيرادات المعتمدة على النفط، وتبني معظم الدول العربية خططا لتعزيز أطر المالية العامة وزيادة كفاءة القطاع العام، وفي حالات أخرى تسعى للتركيز على زيادة الاستثمار العام في البنية التحتية لتعزيز النمو الاقتصادي. وفي عام 2025، من المتوقع أن تكون الأوضاع المالية أكثر قوة مع نمو الناتج المحلي الإجمالي في كل الدول العربية (باستثناء تلك التي تواجه ظروفاً داخلية صعبة)، وإدارة أفضل للنفقات العامة، وبذل المزيد من الجهود لتحقيق استقرار المالية العامة من خلال قوانين مالية جديدة وإصلاحات اقتصادية، واستمرار الإصلاحات الهيكلية لتحسين الاستدامة المالية وجذب الاستثمارات الأجنبية.

³⁴ وزارة المالية (تونس)، استبيان آفاق الاقتصاد العربي 2024.

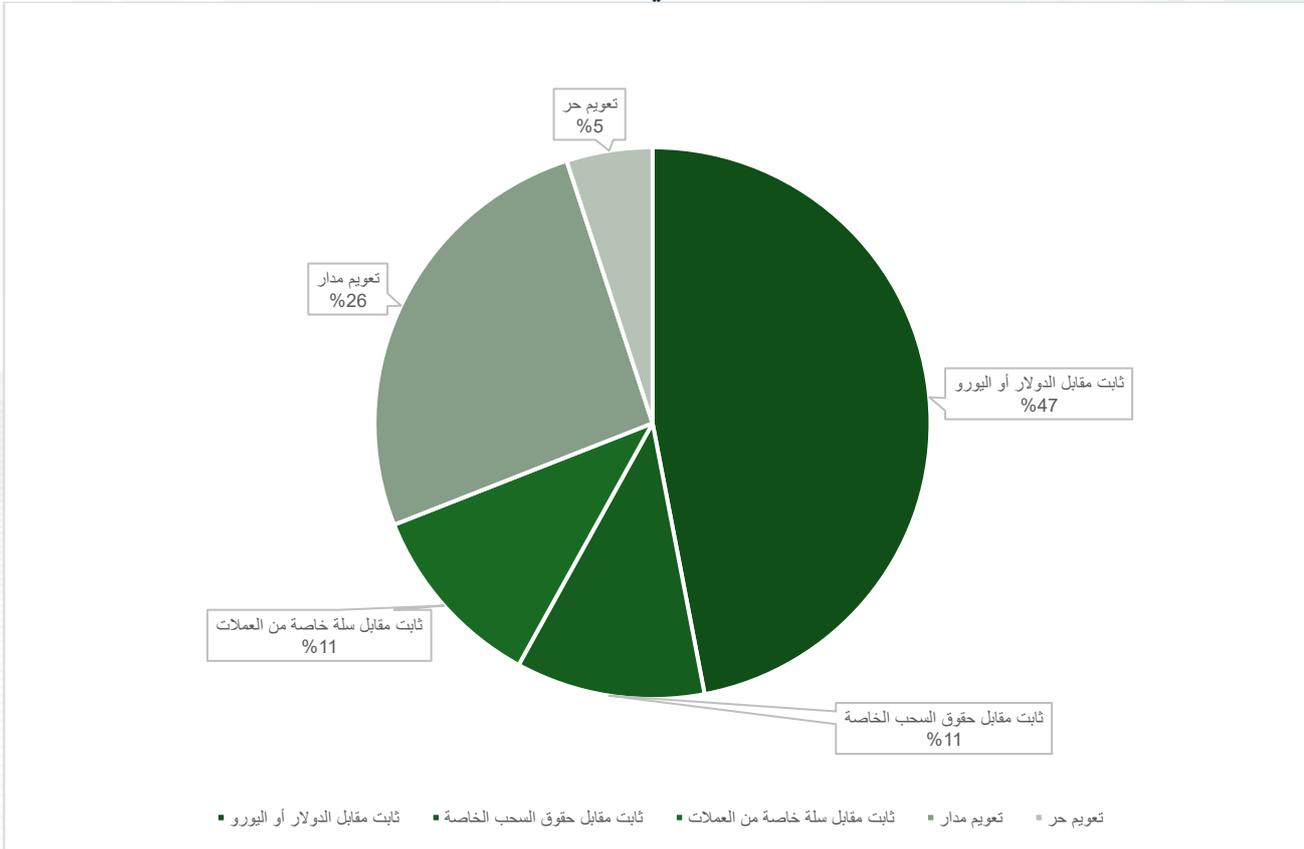
³⁵ International Monetary Fund. (2023). Lebanon: 2023 Article IV Consultation (IMF Country Report No. 23/237).

2.4. القطاع النقدي والمالي وتحليل أفق السياسات النقدية

1.2.4. الأطر النقدية في الدول العربية

يوضح الشكل (38) نظم سعر الصرف المتبناة في الدول العربية حتى نهاية العام 2022. كما يظهر من الشكل فإن غالبية الدول العربية تتبنى نظام سعر صرف ثابت مقابل الدولار الأمريكي أو اليورو الأوروبي وهذه الدول هي الأردن، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، جيبوتي، السعودية، العراق، عُمان، قطر، ولبنان. وتتبنى دولتان عربيتان نظام سعر صرف ثابت مقابل حقوق السحب الخاصة وهي سوريا وليبيا، كما تتبنى دولتان نظام سعر صرف ثابت مقابل سلة خاصة من العملات وهي كل من الكويت والمغرب. وفيما يتعلق بنظام سعر الصرف المُعَوَّم المدار، توجد 5 دول عربية تتبنى هذا النظام وهي تونس، الجزائر، السودان، مصر، وموريتانيا، بينما تتبنى اليمن نظام سعر الصرف المُعَوَّم الحرّ.

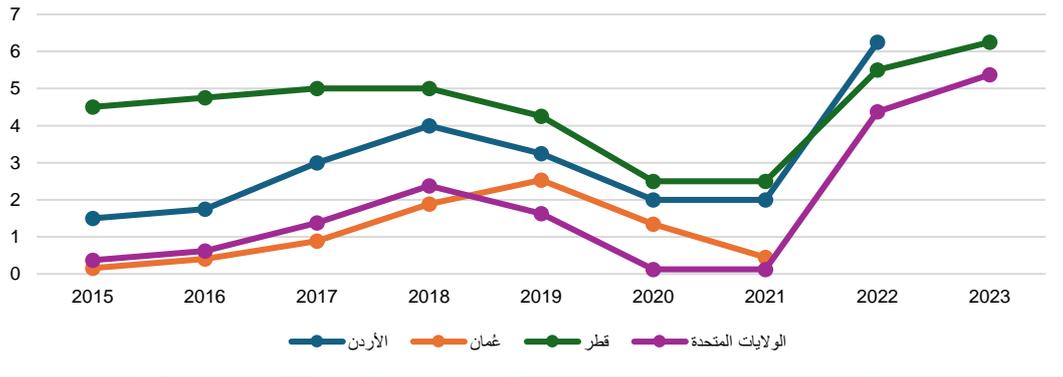
شكل 38. نظم سعر الصرف في الدول العربية (2022)



المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2023 (صندوق النقد العربي).

يظهر الشكل (39) تطورات أسعار الفائدة لبعض الدول العربية التي تتبنى نظام سعر الصرف الثابت مقابل الدولار الأمريكي بالمقارنة مع سعر الفائدة الصادر عن بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي. يظهر من الشكل مدى تأثير أسعار الفائدة في تلك الدول بمعدلاتها في الولايات المتحدة الأمريكية.

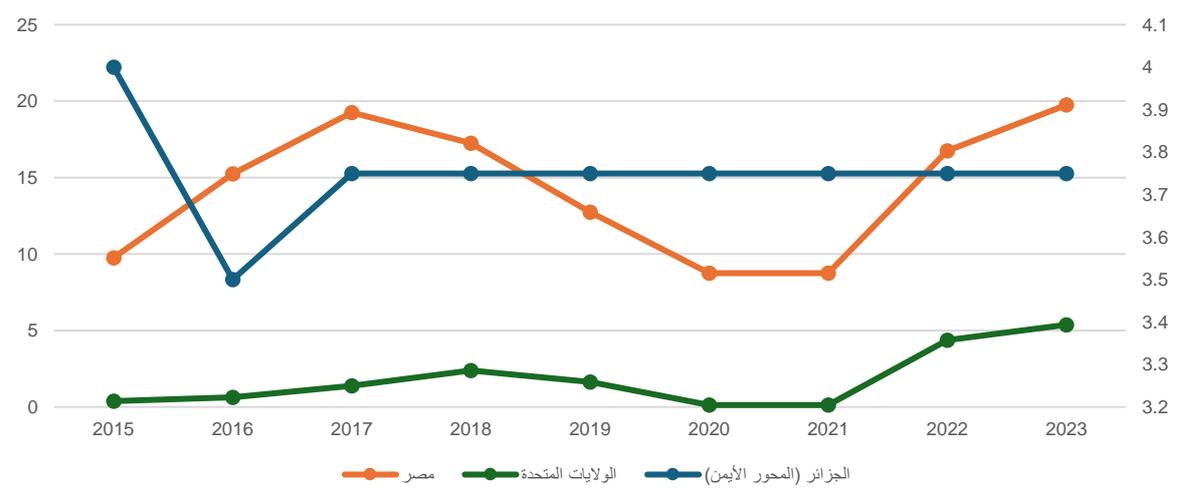
شكل 39. تطورات أسعار الفائدة في الدول العربية التي تتبنى نظام سعر صرف ثابت مقابل الدولار الأمريكي (2015-2023)



المصدر: قاعدة بيانات الإحصاءات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي).

الشكل (40) يظهر تطورات أسعار الفائدة في كل من مصر والجزائر التي تتبنى نظام سعر صرف مُعقّوم مُدار. يظهر من الشكل أن أسعار الفائدة في الجزائر ثابتة منذ العام 2017 ولا تتبع التغيرات في أسعار الفائدة في الولايات المتحدة، مما يتيح للجزائر استخدام أسعار الفائدة كأداة سياسة نقدية تستطيع من خلالها الحفاظ على استقرار الأسعار والعمل على تحفيز النمو الاقتصادي. وفيما يتعلق بمصر، تظهر البيانات أنه بالرغم من تبني نظام سعر صرف مُعقّوم مُدار إلا أنها تتبع بشكل كبير تغيرات أسعار الفائدة في الولايات المتحدة في محاولة للحفاظ على استقرار سعر صرف الجنيه أكثر من استهداف التضخم وتحفيز النمو الاقتصادي.

شكل 40. تطورات أسعار الفائدة في الدول العربية التي تتبنى نظام سعر صرف معوم مدار 2015 - 2023



المصدر: قاعدة بيانات الإحصاءات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي).

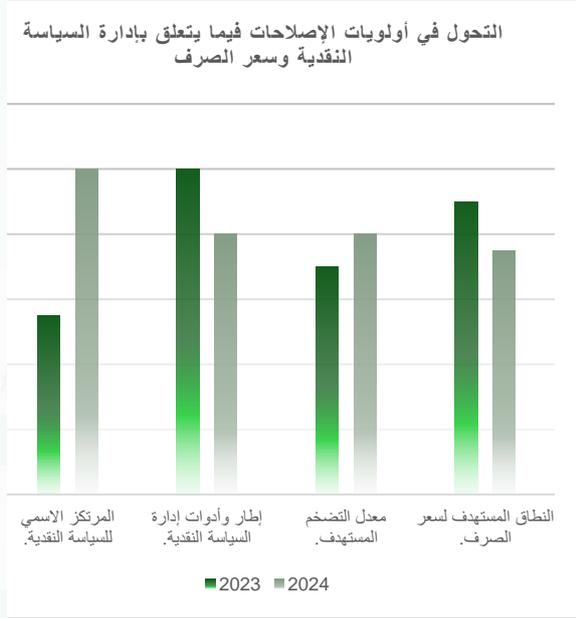
في المحصلة، فإن آفاق السياسة النقدية في الدول العربية تتبع بشكل كبير تطورات أسعار الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يتوقع أن تتراجع أسعار الفائدة في غالبية الدول العربية خلال العامين 2024 و2025 من 50 إلى 100 نقطة أساس [36]، تبعاً للتراجع المتوقع على أسعار الفائدة في الولايات المتحدة، حيث من المتوقع أن تتراوح معدلات الفائدة الصادرة عن الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في العام 2024 بين 4.50 و4.75 بالمئة، وبين 3.75 و4.00 بالمئة في العام 2025 مقارنة مع 5.25 و5.50 بالمئة في العام 2023 [37].

2.2.4. أولويات البنوك المركزية بالدول العربية

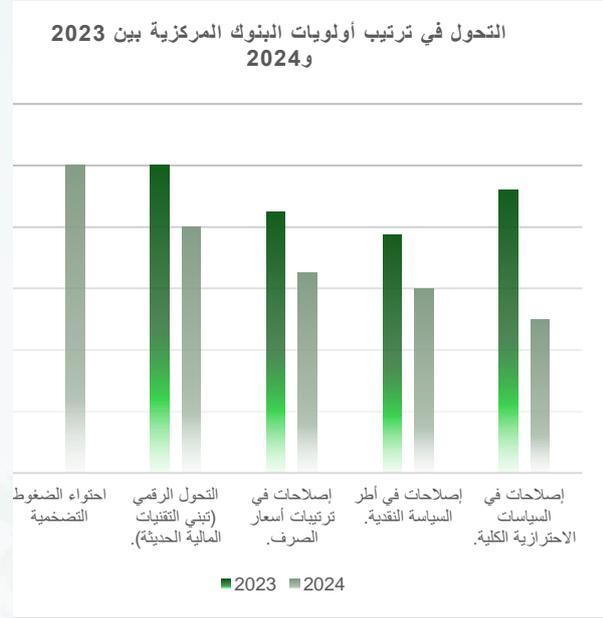
يوضح الشكل (41) نتائج استطلاع صانعي السياسات بالدول العربية بخصوص أهم القضايا والموضوعات ذات الأولوية التي ستركز عليها المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية خلال عامي 2024 و2025. ويظهر بشكل جلي أن القضية المحورية التي تمثل أهم أولوية للبنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية هي احتواء الضغوط التضخمية. كما يقدم الرسم البياني تحليلاً للتحوّل الحاصل في القضايا والموضوعات ذات الأولوية التي تخطط البنوك المركزية العربية للتركيز عليها على المدى القصير. من الملاحظات البارزة بروز احتواء الضغوط التضخمية كأولوية قصوى في عام 2024، مما يعكس التركيز القوي على السيطرة على التضخم للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي. في المقابل، تظل الأولوية المعطاة للتحوّل الرقمي للتكنولوجيات المالية عالية ومستقرة نسبياً بين العامين، ويشير هذا التركيز الثابت إلى استمرار الالتزام بتحديث الأنظمة المالية وتبني تقنيات جديدة لتعزيز الكفاءة، وتقديم الخدمات في القطاع المالي. وشهد مجال الإصلاحات في ترتيبات سعر الصرف انخفاضاً في الأولوية من عام 2023 إلى عام 2024، ورغم أن هذا التحوّل لا يزال مهماً، إلا أنه يشير إلى أن البنوك المركزية ربما تكون قد حققت تقدماً كبيراً في هذا المجال أو أنها تحول تركيزها إلى مجالات حاسمة أخرى في السياسة النقدية. وشهدت الإصلاحات في أطر السياسة النقدية أيضاً انخفاضاً في الأولوية في عام 2024 مقارنة بعام 2023، ما يشير إلى أن التغييرات الأساسية قد تم تنفيذها بالفعل، وأن التركيز ينصب حالياً على تعزيز هذه الإصلاحات ومعالجة التحديات الناشئة الأخرى. ومن ناحية أخرى، شهدت إصلاحات السياسات الاحترازية الكلية انخفاضاً ملحوظاً في الأولويات من عام 2023 إلى عام 2024. وقد يشير هذا التغيير إلى أن البنوك المركزية خطت خطوات كبيرة في وضع هذه السياسات أو أنها تعيد تخصيص تركيزها نحو اهتمامات أكثر إلحاحاً.

³⁶ تقديرات فريق عمل تقرير آفاق الاقتصاد العربي 2024
³⁷ تقديرات بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي 2024.

شكل 42. أهم الإصلاحات المتعلقة بإدارة السياسة النقدية وسعر الصرف (2025-2024)



شكل 41. أهم القضايا والموضوعات ذات الأولوية للمصارف المركزية العربية

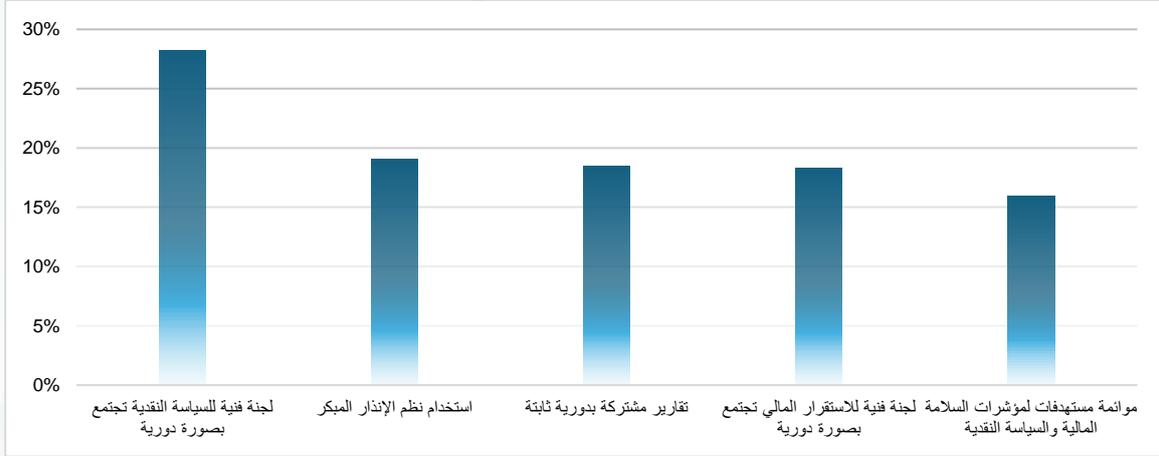


المصدر: نتائج استبيان آفاق الاقتصاد العربي 2024 (صندوق النقد العربي)

ويوضح الرسم البياني (42) التغييرات في أولويات إصلاحات السياسة النقدية وإدارة سعر الصرف بين عامي 2023 و2024. استناداً إلى ردود استبيان آفاق الاقتصاد العربي. تتمثل إحدى الملاحظات المهمة في زيادة الأولوية الممنوحة للمركز الاسمي للسياسة النقدية من عام 2023 إلى عام 2024. يشير هذا التحول إلى التركيز المتزايد على إنشاء مرتكز اسمي واضح وموثوق، مثل استهداف التضخم أو ربط أسعار الصرف، لتوجيه السياسة النقدية واستقرار التوقعات الاقتصادية. وعلى العكس من ذلك، انخفضت أولوية إطار وأدوات إدارة السياسة النقدية بشكل طفيف من عام 2023 إلى عام 2024. وعلى الرغم من أن هذا التخفيض في الأولوية لا يزال مهماً، إلا أنه قد يشير إلى أن البنوك المركزية قد حققت تقدماً كبيراً في تحسين إطار سياستها النقدية. وشهد معدل التضخم المستهدف زيادة ملحوظة في الأولوية في عام 2024 مقارنة بعام 2023، ليعكس الضغوط التضخمية التي عانت منها العديد من الدول العربية خلال عام 2023، كما يشير ذلك لتركيز البنوك المركزية بالدول العربية على تحقيق أهداف تضخم محددة للحفاظ على استقرار الأسعار باعتباره عنصراً أساسياً في السياسة النقدية الفعالة. وفيما يتعلق بالنطاق المستهدف لسعر الصرف، هناك انخفاض طفيف في الأولوية من عام 2023 إلى عام 2024، ما يشير هذا إلى أن البنوك المركزية تركز بشكل أقل نسبياً على إدارة تقلبات أسعار الصرف وربما تكون أكثر ثقة في سياسات سعر الصرف الحالية.

ويوضح الشكل (43) العوامل المساعدة التي تعتمد عليها المصارف المركزية عند التنسيق بين السياستين النقدية والاحترازية الكلية لتعزيز الاستقرار المالي في الدول العربية خلال عامي 2024 و2025.

شكل 43. أهم العوامل التي يعتمد عليها عند التنسيق بين السياستين النقدية والاحترازية الكلية عامي 2024 و2025



المصدر: نتائج استبيان آفاق الاقتصاد العربي 2024 (صندوق النقد العربي)

فيما يتعلق بالإصلاحات على مستوى إدارة السياسة النقدية وسعر الصرف خلال عامي 2024 و2025، ستركز جهود الإصلاح في تطوير إطار وأدوات إدارة السياسة النقدية، وتعزيز النطاق المستهدف لأسعار الصرف، إضافة لضبط معدلات التضخم. من ناحية أخرى، فإن القضايا والموضوعات الأخرى ذات الأولوية تشمل دعم التحول الرقمي وإصلاحات في السياسة الاحترازية بصورة تعزز التنسيق بين السياستين النقدية والاحترازية الكلية من خلال تكوين اللجان الفنية المتخصصة للسياسة النقدية والاستقرار المالي، والتقارير المشتركة، استخدام نظم الإنذار المبكر، وموائمة مستهدفات لمؤشرات السلامة المالية والسياسة النقدية (الشكل 42).

3.2.4 السياسات الاحترازية الكلية ومؤشرات المتانة المالية

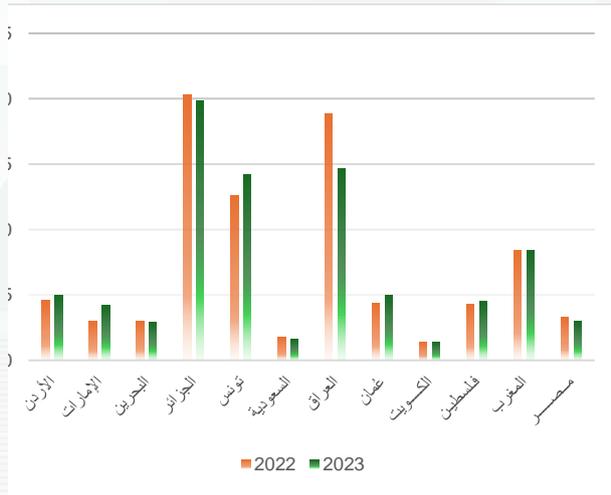
يظهر الشكلان (44) و(45) مؤشرين مهمين لسلامة النظام المصرفي في بلدان عربية مختارة: نسبة كفاية رأس المال (CAR)، ونسبة الفروض المتعثرة (NPLs) يُظهر القطاع المصرفي في جميع البلدان العربية المختارة قوة كفاية رأس المال، حيث تستوفي كلها نسباً أعلى بكثير من المتطلبات التنظيمية البالغة 10.5 بالمائة، وهو أمر بالغ الأهمية لتحقيق الاستقرار المالي، ويشير هذا إلى أن البنوك في الدول العربية بشكل جماعي تحتفظ بقدر كبير من الحماية ضد الضغوط المالية، وهو ما يدل على مرونة البنية التحتية المصرفية. تظهر البيانات استقراراً نسبياً في نسبة كفاية رأس المال في الفترة من 2021 إلى 2022، حيث تحافظ معظم البلدان على نسب رأس المال لديها أو تعمل على تحسينها. يوضح هذا الاتساق الالتزام بالوفاء بالمعايير التنظيمية ويعكس بيئة اقتصادية مستقرة أو متحسنة. يعتبر هذا في الحقيقة أحد أسباب عدم تأثر القطاع المالي والمصرفي بالدول العربية بالاضطرابات المالية والاقتصادية والجيوسياسية في العالم وفي المنطقة على وجه الخصوص.

مجال القلق داخل القطاع المصرفي بالدول العربية يتعلق بنسب القروض المتعثرة، وفي حين تبلغ نسب التعثر في العديد من الدول العربية مستويات منخفضة، فإن عدداً لا بأس به من الدول لديه نسب تعثر عالية نسبياً، تصل بعضها إلى حوالي 20 بالمائة، مما يشير إلى أن هذه البلدان تواجه مشاكل في سداد القروض. ويمكن أن يؤدي ارتفاع القروض المتعثرة إلى إجهاد النظام المصرفي من خلال تقليل الربحية وربما يؤدي إلى ارتفاع احتياجات المخصصات. من الجدير بالملاحظة أن هناك تحركات نحو التحسين. على سبيل المثال، تشير التخفيضات في نسب القروض المتعثرة على أساس سنوي في بعض البلدان إلى أن البنوك تتعافى من حالات التخلف عن السداد وربما تستفيد من التعافي الاقتصادي أو تحسين إدارة المخاطر نتيجة لتعزيز تقييم المخاطر واستراتيجيات التخفيف.

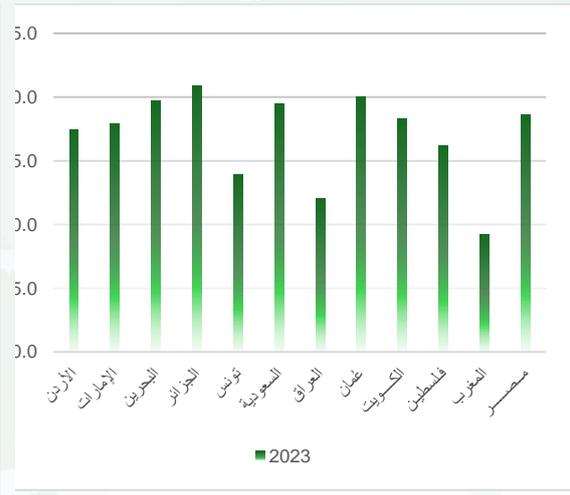
إن القروض المتعثرة هي مجال تحتاج بعض القطاعات المصرفية إلى التركيز عليه. ويجب مراقبة اتجاهات نسب القروض المتعثرة عن كثب بالتزامن مع ظروف الاقتصاد الكلي والسياسات التنظيمية.

بعض مؤشرات السلامة المالية في الدول العربية

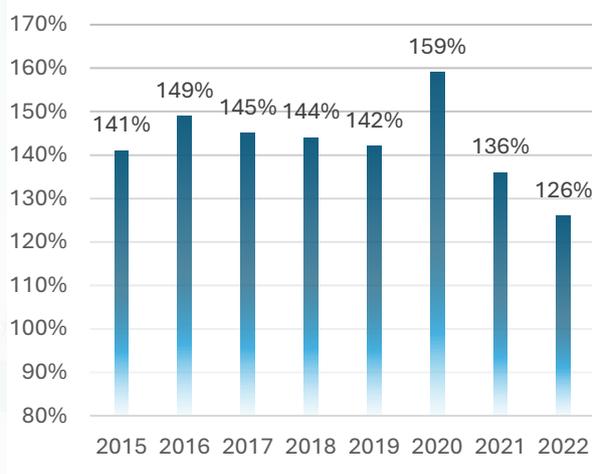
شكل 45. القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض



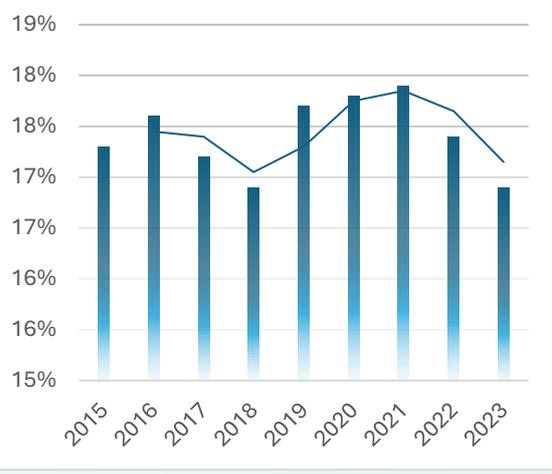
شكل 44. معدل كفاية رأس المال بعدد من الدول العربية



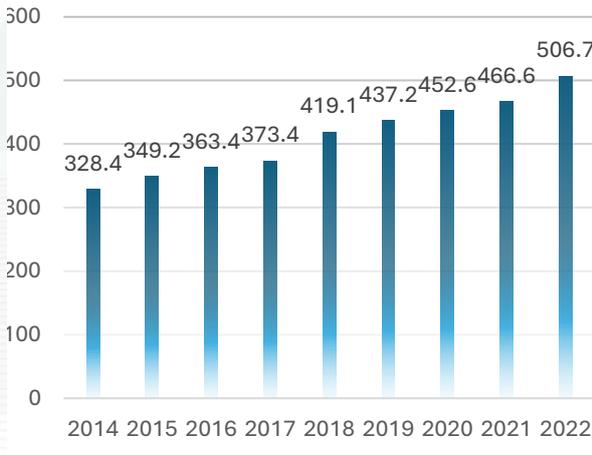
شكل 47. متوسط نسبة الموجودات إلى الناتج المحلي الإجمالي بالدول العربية (2015-2022)



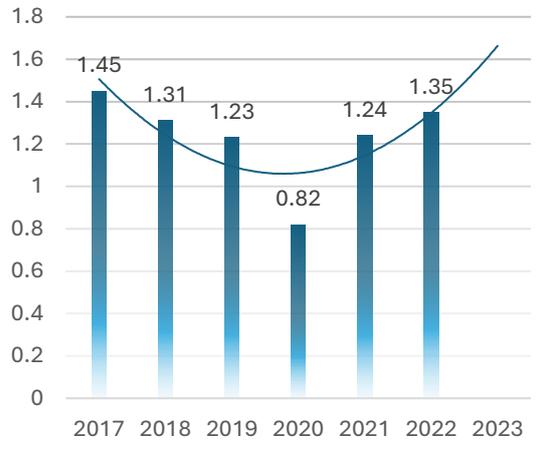
شكل 46. متوسط نسبة كفاية رأس المال للقطاع المصرفي بالدول العربية مجتمعة



شكل 49. تطور قيمة القواعد الرأسمالية للقطاع المصرفي بالدول العربية (مليار دولار أمريكي)

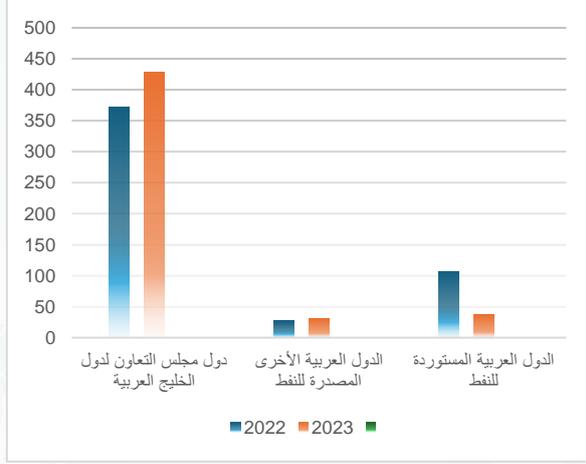


شكل 48. العائد على موجودات القطاع المصرفي بالدول العربية

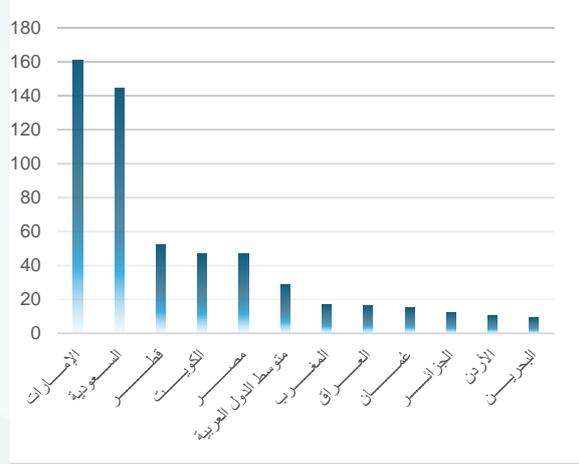


المصدر: تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2023، صندوق النقد العربي.

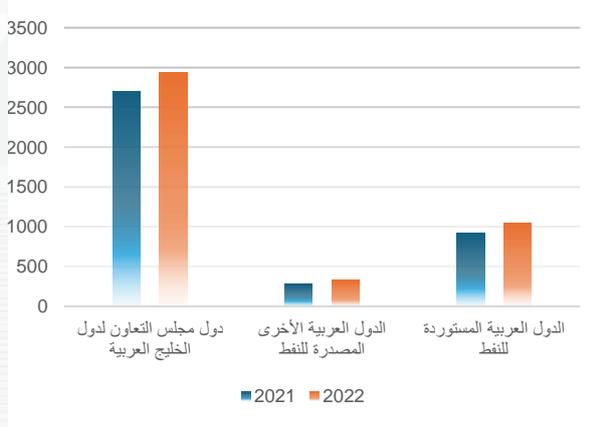
شكل 51. القواعد الرأسمالية للمصارف التجارية العربية حسب المناطق (بليون دولار أمريكي)



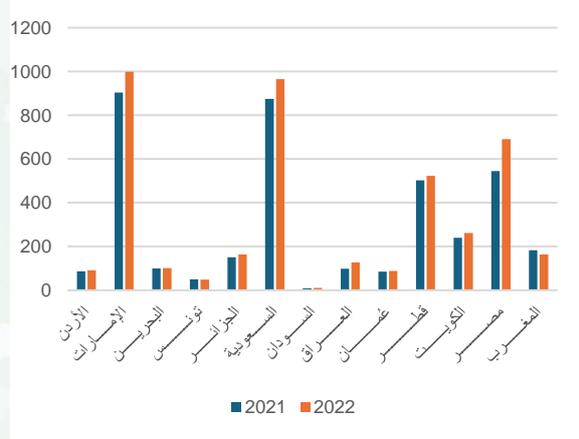
شكل 50. القواعد الرأسمالية للمصارف التجارية العربية (بليون دولار أمريكي) 2023



شكل 53. إجمالي الموجودات للميزانيات المجمعة للمصارف العربية حسب المناطق (بليون دولار أمريكي)



شكل 52. إجمالي الموجودات للميزانيات المجمعة للمصارف العربية (بليون دولار أمريكي)



المصدر: قاعدة بيانات صندوق النقد العربي (2024)

3.4. القطاع الخارجي وموازن المدفوعات

من المتوقع خلال عام 2024 ان يتأثر أداء ميزان المعاملات الجارية للدول العربية كمجموعة بالتطورات بالأسعار العالمية للنفط والسلع الأساسية والمواد الخام وكذا الضغوط التي تتعرض لها العملة المحلية في بعض الدول العربية مع تراجع الموارد من النقد الاجنبي، وذلك بالإضافة الى التطورات الجيوسياسية الحالية وأثرها على المتحصلات الخدمية وخاصة تلك المتعلقة بقطاع السياحة. كما سيتأثر ميزان الدخل الاولي بزيادة المدفوعات الخاصة بخدمة الدين تماشياً مع ارتفاع مستويات الدين الخارجي ببعض الدول العربية.

في ضوء التطورات سالفة الإشارة، فمن المتوقع ان يشهد عام 2024 انخفاض الفائض في ميزان المعاملات الجارية المسجل للدول العربية كمجموعة بنسبة قدرها 29.5 في المائة ليقتصر على حوالي 156.0 مليار دولار، بما يعادل حوالي 4.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية. فيما يخص التوقعات خلال عام 2025، فمن المتوقع أن يسجل فائض ميزان المعاملات الجارية حوالي 137.1 مليار دولار أمريكي، يمثل نحو 3.7 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية كمجموعة، جدول (5).

جدول 5. ميزان مدفوعات الدول العربية 2022-2025 (بالمليار دولار أمريكي)

توقعات**		تقديري*	بيانات فعلية	
2025	2024	2023	2022	
302.3	323.0	384.3	536.8	الميزان التجاري
1311.7	1304.9	1322.5	1435.1	الصادرات (فوب)
-1009.4	-981.9	-938.2	-898.2	الواردات (فوب)
-82.1	-77.8	-71.1	-83.5	ميزان الخدمات
-3.0	-5.9	-5.5	-12.0	صافي الدخل الاولي
-80.1	-83.4	-86.5	-69.4	صافي الدخل الثانوي
137.1	156.0	221.2	371.9	الميزان الجارى
8.2	9.2	11.3	14.7	نسبة الميزان التجاري الى الناتج المحلي الاجمالي
3.7	4.5	6.5	10.2	نسبة الميزان الجارى الى الناتج المحلي الاجمالي

* تقديرات صندوق النقد العربي.

** توقعات صندوق النقد العربي.

المصدر: قاعدة بيانات صندوق النقد العربي ومصادر دولية وإقليمية أخرى.

الملاحق الإحصائية

النمو الاقتصادي

2025	2024	2023	2022	2021	2020	2019	
5.7	4.4	-0.8	7.5	5.1	-3.6	1.1	المملكة العربية السعودية
6.2	3.9	3.1	7.5	4.4	-5.0	1.1	الإمارات العربية المتحدة
3.1	1.8	1.6	4.2	1.5	-3.6	0.8	قطر
3.0	2.7	-1.9	6.1	1.7	-3.4	-0.6	الكويت
2.7	2.3	1.3	4.3	3.0	-3.2	-1.1	عمان
3.2	3.5	2.6	5.1	2.2	-4.9	2.2	البحرين
5.1	3.7	0.6	7.4	3.2	-4.2	1.2	الدول العربية المصدرة للنفط
3.9	4.2	4.2	3.6	4.0	-4.9	0.8	الجزائر
3.5	3.1	-2.6	7.0	5.9	-15.7	5.8	العراق
4.8	1.5	-0.8	1.3	-2.0	-8.5	2.1	اليمن
5.9	6.2	12.1	-5.5	177.3	-59.7	13.2	ليبيا
3.9	3.7	2.0	4.3	15.6	-13.4	3.8	الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط
4.0	3.2	3.8	6.7	3.3	3.6	5.6	مصر
3.4	3.2	3.4	1.5	8.2	-7.2	2.9	المغرب
2.6	2.5	2.6	2.4	2.2	-1.6	2.0	الأردن
2.2	1.9	0.4	2.8	4.5	-8.7	1.5	تونس
4.3	4.3	3.4	6.4	3.0	-1.8	5.6	موريتانيا
0.5	-4.2	-5.3	4.1	7.0	-11.3	1.4	فلسطين
3.4	-0.4	-1.2	-1.7	-15.2	-27.7	-7.3	لبنان
2.4	-15.7	-29.7	-1.7	0.5	-3.6	-2.5	السودان
5.6	5.3	5.5	3.1	4.0	1.0	6.5	جيبوتي
3.6	3.5	3.0	2.4	2.4	0.2	2.0	القمر
3.5	0.4	-1.1	3.8	2.6	-2.5	2.7	الدول العربية المستوردة للنفط
4.5	2.8	0.3	5.8	5.0	-5.1	1.6	الدول العربية

التضخم

2025	2024	2023	2022	2021	2020	2019	
2.1	2.2	2.3	2.5	3.1	3.4	-1.2	السعودية
2.2	2.3	1.6	4.8	0.2	-2.1	-1.9	الإمارات
2.4	2.0	2.9	5.0	2.3	-2.6	-0.7	قطر
2.4	2.8	3.5	4.0	3.4	2.1	1.1	الكويت
1.9	1.6	0.9	2.5	1.5	-0.9	0.1	عمان
1.5	0.9	0.1	3.6	-0.6	-2.3	1.0	البحرين
2.1	2.2	2.1	3.1	2.4	1.6	-1.0	الدول العربية المصدرة الأساسية للنفط
6.1	8.1	9.3	9.3	4.7	2.4	2.0	الجزائر
2.9	3.6	4.5	5.0	6.1	0.6	-0.2	العراق
9.2	12.4	6.7	39.2	63.8	27.4	12.0	اليمن
2.8	3.0	2.6	4.6	2.7	8.2	0.2	ليبيا
5.7	7.4	6.7	15.1	19.9	8.4	3.7	الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط
17.7	27.1	33.9	13.9	5.2	5.0	9.2	مصر
2.7	1.5	6.1	6.6	1.4	0.7	0.2	المغرب
69.4	118.0	177.6	138.8	359.1	163.3	51.0	السودان
5.7	7.3	9.3	8.3	5.7	5.6	6.7	تونس
35.4	75.6	221.3	171.2	154.8	84.9	2.9	لبنان
2.7	3.0	2.1	4.2	1.3	0.3	0.7	الأردن
13.8	46.1	86.5	78.6	87.3	111.2	13.4	سورية
-1.7	4.9	5.9	3.7	1.2	-0.7	1.6	فلسطين
4.0	4.4	5.0	9.6	3.8	2.4	2.3	موريتانيا
2.0	1.9	2.5	5.4	1.2	1.8	3.3	جيبوتي
3.1	2.9	3.9	5.3	3.9	3.5	3.0	الصومال
1.7	2.2	5.7	11.3	1.5	0.8	3.7	القمر
22.0	37.5	57.3	41.3	76.0	41.1	14.3	الدول المستوردة للنفط
14.8	24.4	35.9	29.0	50.7	26.8	9.4	الدول العربية